وزارة التعليـــم العـــالي والبحث العلـمي

جـــامعة محمد الصـديق بن يحي – جيـــجل–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

العنـــوان

تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر لمرحلة ما بعد البترول

دراسة مقارنة مع الإمارات العربية المتحدة

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

إعداد الطلبة:

عصام دقيش

محمد بوردرودة

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

الأستاذ: عمار صايفي	أستاذ محاضر	جامعة جيجل	رئيسا
الأستاذ: خيرالدين بومحروق	أستاذ مساعد أ	جامعة جيجل	مشرفا ومقرار
الأستاذ: حكيم عيان	أستاذ محاضر	جامعة جيجل	مناقشا

السنة الجامعية: 2020/2019

وزارة التعليـــم العـــالي والبحث العلـمي

جـــامعة محمد الصـديق بن يحي – جيـــجل–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

العنـــوان

تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر لمرحلة ما بعد البترول دراسة مقارنة مع الإمارات العربية المتحدة

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

إعداد الطلبة :

عصام دقيش

محمد بوردرودة

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

الأستاذ: عمار صايفي	أستاذ محاضر	جامعة جيجل	رئيسا
الأستاذ: خيرالدين بومحروق	أستاذ مساعد أ	جامعة جيجل	مشرفا ومقرار
الأستاذ: حكيم عيان	أستاذ محاضر	جامعة جيجل	مناقشا

السنة الجامعية: 2020/2019

شكر وتقدير

جزيل الشكر له عز وجل الذي أنعم علينا بنعمة العلم وله الحمد
إذا وفقنا في إنجاز هذا البحث المتواضع ،
وما التوفيق إلا بالله العلي العليم ،
عليه نتوكل وبه نستعين وإليه ننيب.
وخالص الشكر لأستاذنا الفاضل: بومحروق خيرالدين،
وكذلك لما تحمله من عبء الإشراف والتوجيه .
وإلى كل من ساهم وساعد في إعداد وإكمال هذا العمل المتواضع
.

محمد وعصام

إلى معلم البشرية سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم
إلى من كلله الله بالهيبة والوقار... إلى من علمني العطاء بدون انتظار .. إلى من احمل اسمه بكل افتخار ...أرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثمارا قد حان قطافها بعد طول انتظار... وستبقى كلماتك نجوم اهتدي بها اليوم وفي الغد والى الأبد
والدي العزيز
إلى من كان دعائها سر نجاحي.. إلى من اكبر بها وعليها بعد الله اعتمد..إلى شمعة متقدة تنير ظلمة حياتي.. إلى من بوجودها اكتسب قوة ومحبة لا حدود لها
أمي الحبيبة
إلى سندي في الحياة وأجمل هدية منحها لي الله، إلى زوجتي العزيزة وابنتيا حفظهم الله.
إلى كل من نسيه قلمي ولم ينساه قلبي.

محمد

نرفع أولا شكرنا لله عزوجل على توفيقه لنا لإنجاز هذا العمل و نحمده حمدا يستحق جلال وجهه و عظيم سلطانه ، و بعد: نهدي هذا العمل إلى:
إليك يا أمي يا من سقيتني بحنانك "أمي الحبيبة"
إليك يا قدوتي في الحياة " أبي الحبيب"
احترامي لكما وأطال الله في عمركما
إلى كل زملائنا و زميلاتنا في الدراسة و المهنة.
إلى كل من ساهم في تعليمنا من قريب أو من بعيد ، جازاهم الله خيرا .

عصام

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر	I
إهداء	II
فهرس المحتويات	III
قائمة الجداول	VI
قائمة الأشكال	VIII
مقدمة عامة	أ – ج
الفصل الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر	–
تمهيد	07
المبحث الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر	08
المطلب الأول: تعريف الاستثمار	08
المطلب الثاني: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر	08
المطلب الثالث: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر	09
المطلب الرابع: أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر	11
المبحث الثاني: نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر	12
المطلب الأول: النظريات القائمة على هيكل السوق	12
المطلب الثاني: النظريات القائمة على المنظمة والحماية	19
المطلب الثالث: النظريات التجميعية أوالتركيبية	22
المبحث الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر	27
المطلب الأول: المحددات الخاصة بالمستثمر الأجنبي	28
المطلب الثاني: المحددات الخاصة بالدولة الأم	30
المطلب الثالث: : المحددات الخاصة بالدولة المضيفة	31

المبحث الرابع: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر	36
المطلب الأول: إنشاء فرع جديد	36
المطلب الثاني: اقتناء شركة قائمة	37
المطلب الثالث: إنشاء شركة ذات الاستثمار المشترك	37
المطلب الرابع: الاندماج والتملك	38
خلاصة الفصل	40
الفصل الثاني: طبيعة الاقتصاد الجزائري والإماراتي وعلاقتهما بالنفط	–
تمهيد	42
المبحث الأول: ماهية الاقتصاديات النفطية	43
المطلب الأول: مفهوم الاقتصاديات النفطية	43
المطلب الثاني: أهمية الاقتصاديات النفطية	44
المطلب الثالث: خصائص الاقتصاديات النفطية	47
المبحث الثاني: طبيعة الاقتصاد الجزائري وتبعيته للنفط	48
المطلب الأول: لمحة عن الاقتصاد الجزائري	48
المطلب الثاني: واقع الاقتصاد الجزائري	65
المطلب الثالث: تبعية الاقتصاد الجزائري للنفط	68
المبحث الثالث: طبيعة الاقتصاد الإماراتي وتبعيته للنفط.	69
المطلب الأول: لمحة عن الاقتصاد الإماراتي	69
المطلب الثاني: واقع الاقتصاد الإماراتي	72
المطلب الثالث: تبعية الاقتصاد الإماراتي للنفط	75
خلاصة الفصل	76
الفصل الثالث: دراسة حالة الجزائر والإمارات العربية المتحدة	–
تمهيد	78
المبحث الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	79
المطلب الأول: مناخ الاستثمار في الجزائر	79

المطلب الثاني: تطور نشاط الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	83
المطلب الثالث: تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	88
المبحث الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الإمارات العربية المتحدة	95
المطلب الأول: مناخ الاستثمار في الإمارات العربية المتحدة.	95
المطلب الثاني: تطور نشاط الاستثمار الأجنبي المباشر في الإمارات العربية المتحدة.	107
المطلب الثالث: تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الإمارات العربية المتحدة.	109
المبحث الثالث: مقارنة بين الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والإمارات العربية المتحدة	115
المطلب الأول: تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر والإمارات العربية المتحدة.	115
المطلب الثاني: ترتيب الجزائر والإمارات العربية المتحدة في بعض المؤشرات الدولية لتقييم مناخ الاستثمار.	117
المبحث الرابع: آليات التفعيل للخروج من التبعية النفطية	125
المطلب الأول: بناء إستراتيجية تقوم على التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات	125
المطلب الثاني: مراجعة الاختلالات الموجودة في قطاع الاستثمار	129
المطلب الثالث: محاربة الفساد الإداري	130
خلاصة الفصل	132
خاتمة	134
قائمة المراجع	138
الملخص	145

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1	تطور عدد الولادات الحية في الجزائر (2012-2019)	48
2	مساهمة الإنتاج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي	50
3	مساهمة القطاع الزراعي في إجمالي القوى العاملة	51
4	نسب الاكتفاء الذاتي لبعض السلع الغذائية خلال الفترة 1980-2012	53
5	تكوين الميزان التجاري الزراعي خلال الفترة 2001-2016	53
6	تطور قيمة الصادرات الجزائرية خلال السنوات (2010 -2019)	54
7	تطور قيمة الواردات خلال الفترة (2010-2019)	55
8	تطور الإنفاق العام في مجال الاستثمار خلال الفترة 1963 – 1969	58
9	الإنفاق العام حسب مختلف القطاعات خلال الفترة 1967 - 1969	58
10	الإنفاق العام حسب مختلف القطاعات خلال الفترة 1970 – 1973	59
11	الإنفاق الاستثماري العام في قطاع المحروقات خلال الفترة 1967 – 1973	59
12	الإنفاق الاستثماري حسب مختلف القطاعات خلال الفترة 1974 -1977	59
13	الاتفاق الاستثماري العام في قطاع المحروقات خلال الفترة 1974 – 1977	59
14	توزيع استثمارات المخطط الخماسي الأول 1980 -1984	60
15	توزيع البرنامج التكميلي لدعم النمو حسب كل باب بمليار دج	62
16	التوزيع القطاعي لبرنامج دعم النمو الاقتصادي 2010-2014	63
17	تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 2010-2019	65
18	إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2010 – 2015	67
19	جدول معدل التضخم في الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 2013-2019	71
20	الناتج المحلي الإجمالي في الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 2012-2017	72
21	تطور سعر صرف الدرهم الاماراتي مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 2014-	73

	2018	
22	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (2001-2019)	83
23	التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2002-2017)	83
24	توزيع الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر حسب الأقاليم المستثمرة ما بين جانفي 2013 وديسمبر 2017	85
25	أهم الدول المستثمرة في الجزائر ما بين جانفي 2013 وديسمبر2017	85
26	أهم 05 شركات مستثمرة في الجزائر ما بين جانفي 2013 ديسمبر 2017	86
27	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر السنوية والتراكمية الداخلة إلى دولة الإمارات خلال الفترة 2010-2019	107
28	أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر والإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 2012 – 2018	115
29	مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر والإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 2010 -2012	116
30	وضعية الجزائر والإمارات العربية المتحدة في المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة أداء الأعمال للفترة 2015 -2019	117
31	ترتيب الجزائر في مؤشر التنافسية العالمي للفترة 2017 – 2018	120
32	ترتيب الإمارات العربية المتحدة في مؤشر التنافسية العالمي للفترة 2017 – 2018	120
33	ترتيب الجزائر والإمارات العربية المتحدة في مؤشر تصورات الفساد خلال الفترة 2010 – 2019	121
34	ترتيب الجزائر والإمارات العربية المتحدة في مؤشر الحرية الاقتصادية خلال الفترة 2010 – 2019	122
35	تطور مؤشر التنمية البشرية في الجزائر والإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 2010-2018	123

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1	حالة أرصدة ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2010-2019	64
2	معدل التضخم في الجزائر خلال 2010-2020	67
3	حالة أرصدة ميزان المدفوعات في الإمارات العربية المتحدة خلال 2016-2019	71
4	التوزيع القطاعي لعدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (2002-2017)	84
5	تطور مشاريع الاستثمارية حسب أهم 10 قطاعات بالمليون دولار في الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة (2015-2019)	108

مقدمـــــة عامـــــة

مقدمة عامة

شهد النصف الثاني من القرن العشرين جملة من التحولات في الاقتصاد العالمي تحت هيمنة القوى الاقتصادية الكبرى، وبروز ظاهرة العولمة الاقتصادية التي حولت العالم إلى سوق واحد لا يعرف الحواجز ولا يعترف بالقيود، ويقر بمبدأ انسياب كافة عناصر الإنتاج وتدفقها بين الدول، هذا ما ساعد على نمو التجارة الدولية وحجم التبادلات الاقتصادية.

نظرا للوضع الاقتصادي الصعب الذي تعيشه الدول النامية من ضعف التمويل وارتفاع المديونية الخارجية والعجز في موازين مدفوعاتها، وسعيا منها لدفع عجلة التنمية الاقتصادية واللحاق بركب الدول المتقدمة، تزايد اهتمام الدول النامية بموضوع الاستثمار الأجنبي المباشر، ويظهر ذلك الاهتمام من خلال مناخها الاستثماري وتقديم المزايا والتسهيلات المشجعة له، ومن بين الدول النامية التي سارت في هذا الاتجاه الجزائر، بالرغم من كل المبررات التي أدت إلى البحث عن الشراكة الأجنبية، إلا أن هناك جدل قائم بين مؤيد ومعارض للاستثمار الأجنبي، فالجزائر بلد نامي عرف عدة تقلبات واضطرابات اقتصادية حادة ترجع إلى ظروف داخلية وخارجية أبرزها المديونية وضعف القدرة التمويلية في ظل الاعتماد على النفط كمورد اقتصادي واحد، مما دفع الحكومة الجزائرية إلى البحث عن حلول مصادر تمويل أخرى، بداية من الانتقال من نظام الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، وتماشيا مع ذلك تبنت سياسة الانفتاح نحو الخارج وتعديل القوانين التي تخص تشجيع الاستثمار أهمها المرسوم 93-12 المؤرخ في: أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمارات ووضع جملة الإجراءات التحفيزية ومنح التسهيلات اللازمة لذلك.

1- إشكالية البحث:

كيف يتم تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر كبديل لمرحلة ما بعد البترول ؟

ويندرج تحت هذا التساؤل مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

- كيف يتم بناء إستراتيجية تقوم على التنويع الاقتصادي من أجل تفعيل سياسة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟
- كيف يتم مراجعة الإختلالات الموجودة في قطاع الاستثمار في الجزائر؟
- كيف يتم محاربة الفساد الإداري من أجل تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟

2- الفرضيات:

استنادا إلى الإشكالية الرئيسية للدراسة تم تقديم بعض الفرضيات والتي تتشكل من الفرضية الرئيسية ومجموعة من الفرضيات الفرعية.

الفرضية الرئيسية: ليس هناك تفعيل للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر لمرحلة ما بعد البترول.

الفرضيات الفرعية:

- ليس هناك سياسة لبناء إستراتيجية تقوم على التنويع الاقتصادي من أجل تفعيل سياسة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
- ليس هناك سياسة لمراجعة الإختلالات الموجودة في قطاع الاستثمار في الجزائر.
- ليس هناك سياسة لمحاربة الفساد الإداري من أجل تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

3- أهمية الموضوع:

تبرز أهمية الموضوع من خلال:

- الاهتمام المتزايد بأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.
- تقديم معلومات تساعد في سياسة تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من أجل تنويع اقتصادها والتخلص من التبعية لقطاع المحروقات.
- يشكل موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر أهمية كونه من الموضوعات الجديدة نسبياً.

4- أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق عدة أهداف والتي يمكن تحديدها فيما يلي:

- تقييم واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
- مقارنة السياسات والخطط التي تضعها الجزائر والإمارات العربية المتحدة في جدب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- محاولة إضافة شئ جديد إلى الدراسات السابقة في هذا الميدان.
- تحديد مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في رفع القيمة الاقتصادية للبلد.
- تحديد الصعوبات والعوائق التي تميز مناخ الاستثمار في الجزائر مقارنة مع الإمارات العربية المتحدة.

أما في الجانب العملي فإن الدراسة تسعى إلى التوصل إلى التوصيات والاقتراحات التي تساهم في زيادة الوعي بأهمية تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ودوره في تحسين وزيادة قوة الاقتصاد الجزائري.

5- المنهج المتبع والأدوات المستخدمة:

بغرض الإلمام بجوانب البحث والإجابة على الإشكالية والتأكد من صحة الفرضيات، فقد اعتمدنا على:

- المنهج الوصفي التحليلي: وذلك من خلا إبراز بعض المفاهيم المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر بالإضافة إلى عرض وتحليل بعض الجداول المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والإمارات العربية المتحدة.

- المنهج التاريخي: تم اعتماده من أجل استعراض لمحة عن الاقتصاد والتطور التاريخي لقوانين الاستثمار في الجزائر والإمارات العربية المتحدة.

6- أسباب اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب لاختيار هذا الموضوع والتي يمكن إبرازها على النحو التالي:

- إعجابنا بالموضوع لكونه موضوع حيوي خارج عن المواضيع الروتينية المعتادة من جهة، وله صلة باختصاص الباحث (اقتصاد دولي) من جهة أخرى.
- الأهمية البالغة لأهمية تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر كأحد المصادر الأساسية لتحقيق وتحسين الاقتصاد الجزائري في ظل توالي الأزمات المالية.
- تنمية المعارف الشخصية في موضوع الاقتصاديات الريعية ومدى التحديات والفرص لإقلاع اقتصاديات هذه الدولة في ظل الموارد والمؤهلات المتاحة.
- الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر موضوع الساعة ويشغل الأوساط الاقتصادية الوطنية.
- الميل إلى الخوض في المواضيع الحديثة التي تعرف التطورات والتحولات المتلاحقة.
- الرغبة في إضافة مرجع جديد للدارسين والباحثين في هذا المجال.

7- إطار الدراسة:

يتكون إطار الدراسة من:

- الإطار المكاني: تم إجراء الدراسة على مستوى الاقتصاد الجزائري من خلال إجراء مقارنة مع الاقتصاد الإماراتي.
- الإطار الزمني: تم تحديد فترة الدراسة من 2010 إلى 2019.
- الإطار الموضوعي: اقتصرت الدراسة على تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر لمرحلة ما بعد البترول.

8- الدراسات السابقة:

- جمل بلخياط، جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي، دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2014-2015، حيث عالج إشكالية محولة تفسير أسباب حدوث النمو الاقتصادي باعتباره أحد أهم المتغيرات الاقتصادية وتحديد مصادره والعوامل المؤثرة فيه وكيفية استدامته والبحث في أسباب تباين معدلات النمو ومستويات الدخل بين دول العالم المختلفة، وقد توصل إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يشكل عنصرا هاما من عناصر النمو الاقتصادي، وأن هناك تحول جدري في طبيعة التدفقات الاستثمارية العالمية بتزايد حصة البلدان النامية من التدفقات الإجمالية وتراجع نصيب الدول المتقدمة خاصة مع توالي حدوث أزمات النظام الرأسمالي، وأن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يساهم

في عملية التنمية من خلال التكنولوجيا المصاحبة له إن أحسنت هذه الدول استيعابها واستغلالها في العمليات الإنتاجية.

- نورالدين قدوري، الإصلاحات الجبائية وأهميتها في جدب الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 2009-2010، حيث عالج الباحثمدى أهمية الإصلاحات الجبائية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وخلص إلى أن مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر يتغير ويتطور بتطور الظروف والأوضاع الاقتصادية على المستوى الدولي، تتوقف حركة الاستثمار الأجنبي المباشر على عدة عوامل يأتي في مقدمتها الاستقرار السياسي والاقتصادي تليه كل من البنية التحتية وتكلفة عوامل الإنتاج وحجم السوق، الإصلاح الجبائي يؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال التخفيف من العبء الجبائي الواقع على عاتق المستثمر الأجنبي، وأن الفرق بين الاستثمار الأجنبي المباشر والغير مباشر يكمن في كون الأول يتميز عن الثاني بعنصر المراقبة والسيطرة الدائمة الكلية أو الجزئية على الإدارة والتنظيم للمستثمر الأجنبي في المشروع المتواجد بالاقتصاد المضيف.
- عبد القادر بابا، سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، أطروحة الدكتوراه، فرع التخطيط، كلية الاقتصاد، جامعة الجزائر3، 2003- 2004، حيث عالج دراسة سياسة الاستثمارات المحلية في الجزائر وأثرها على التنمية الاقتصادية في ظل المتغيرات العالمية الاقتصادية، وقد توصل إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتميز بسمة التركز على كافة المستويات الدولية والقطاعية والإقليمية وعلى مستوى الشركات العابرة للقوميات، خاصة في السنوات الماضية، وأن جذب الاستثمار الأجنبي المباشر اليوم في ظل التحرير وثورة الاتصالات والمعلومات والتطور التكنولوجي لا يمكن أن يتم وفق المزايا النسبية التقليدية وسياسات التحرير الموجه للخراج فحسب، وأن ضآلة نصيب الدول العربية من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث تحصل على أقل من 03 % من هذه التدفقات.

9- صعوبات الدراسة:

أهم الصعوبات التي واجهت البحث مايلي:

- تشعب موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر.
- قلة المراجع بالدرجة الأولى حول موضوع البحث المتعلق بالإمارات العربية المتحدة مما أدى إلى النقص في المعلومات.

10- هيكل البحث:

لدراسة هذا الموضوع وإثرائه وتحليل الإشكالية المحددة بالبحث وتأكيد أو نفي الفرضيات المقترحة اعتمدت الدراسة على التحليل المنهجي التالي الذي يتضمن مقدمة عامة وثلاثة فصول وخاتمة.

حيث تطرقنا في الفصل الأول إلى ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر والذي يحتوي على مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر، النظريات المفسرة له، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، وأخيراً أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر، أما الفصل الثاني فقد خصص لدراسة طبيعة الاقتصاد الجزائري والإماراتي وعلاقتهما بالنفط والذي يحتوي على ماهية الاقتصاديات النفطية، طبيعة الاقتصاد الجزائري وتبعيته للنفط، طبيعة الاقتصاد الإماراتي وتبعيته للنفط، أما الفصل الثالث فقد تضمن دراسة حالة الجزائر والإمارات العربية المتحدة والذي يحتوى على واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الإمارات العربية المتحدة، مقارنة بين الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والإمارات العربية المتحدة، وأخيرا آليات التفعيل للخروج من التبعية النفطية.

الفصل الأول

ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد

تتسم البيئة الاقتصادية الدولية الراهنة باحتدام التنافس بين الدول المتقدمة والنامية على حد السواء على جدب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ولأنها تشكل أحد أهم وسائل تنمية وتنويع الموارد المالية ونقل التكنولوجيا والمعرفة وتوفير مناصب الشغل وغيرها، وتعتبر من المتغيرات المؤثرة في تطور الدول ونموها ومؤشراً على انفتاح الاقتصاد وقدراته على التكيف مع التطورات العالمية خاصة في ظل سيطرة الشركات المتعددة الجنسيات على حركة السلع الخدمات والتدفقات المالية.

وتختلف جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر من دولة إلى أخرى ويتوقف ذلك على عوامل متعددة بعضها اقتصادي وتسويقي والبعض الآخر قانوني وسياسي، ونظراً لاهتمام الدلو خاصة النامية منها بمناخ الاستثمار وتحسين محددات جذبه بدافع الاستفادة من مزاياه، تعددت أشكال الاستثمارات الأجنبية المباشرة، منها الاستثمارات القائمة بدافع الاستفادة من الإمكانيات المتاحة في البلد المضيف، ومنها الاستثمارات المصنفة على أساس معيار الملكية والشراكة.

وقبل التعرف على أهم الجوانب المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة كان لابد لنا أولاً أن نعرج إلى آراء وتعريفات الباحثين والاقتصاديين في محاولة إيجاد مفهوم دقيق وواضح للاستثمار الأجنبي المباشر وأهم النظريات المفسرة له ثم الوصول إلى محدداته وأشكاله التي تفتح المجال أكثر للاستفادة منه، الأمر الذي أكد على أهميته والاهتمام به من قبل الاقتصاديين والمفكرين.

وفي هذا السياق سنعمل أكثر على التفصيل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر
المبحث الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر
المبحث الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر
المبحث الرابع: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

نظراً للمكانة التي يحتلها الاستثمار الأجنبي المباشر خصوصاً في اقتصاديات الدول المضيفة، والمزايا التي يتمتع بها، تم التطرق في هذا المبحث إلى تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر، النظريات المفسرة له، و أهم محدداته وأشكاله.

المطلب الأول: تعريف الاستثمار

"إن مفهوم الاستثمار في اللغة لم يخرج عن كونه طلب الحصول على الثمرة وثمرة الشيء ما تولد عنه وثمر الرجل ماله أي أحسن القيام به ونماه" [1]

" أما رجال الاقتصاد فقد اختلفوا بشأن إيراد تعريف أو مفهوم اقتصادي موحد للاستثمار فمنهم من ذهب إلى تعريفه بأنه: عبارة عن الإضافة الجديدة للمنتجات الإنتاجية أو الرأسمالية إلى رأسمال الدولة المتاح"

في حين عرفه آخرون بأنه: "عبارة عن التوظيف المنتج لرأس المال أو هو عبارة عن توجيه للأموال نحو استخدامات تؤدي إلى إشباع حاجات اقتصادية".[2]

كما يعرف أيضا على أنه: "النشاط الذي يترتب عليه القيام بخلق طاقة جديدة لمؤسسة من خلال إضافة وحدات إنتاجية جديدة أو استبدال الأصول الحالية بأصول أكثر كفاءة وطاقة"

المطلب الثاني: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

انطلق الاستثمار الأجنبي المباشر من كونه عملية استثمار بسيطة بمفهوم اقتصادي لظاهرة أو نشاط اقتصادي ألي أن وصل مفهومه إلى مستوى عالمي ليصبح أداة تمويل دولي ذات أهمية كبيرة ومطلوبة عالمياً.

إن إعطاء تعريف دقيق للاستثمار الأجنبي المباشر، يعتبر من أصعب ما يواجه الباحثون في هذا الميدان وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى اختلاف نظرة كل من المستثمر الأجنبي والدولة المضيفة له. لذلك سنحاول إظهار أهم التعاريف التي جاء بها الباحثين الاقتصاديين في هذا الصدد.

فمن جهة يعرف أنه: "هو كل استخدام يجري من الخارج، لموارد مالية يملكها بلد من البلدان"[3]

ومن نفس الجانب، تعرفه المنظمة العلمية للتجارة (OMC) أنه:"الاستثمار الذي يحصل عندما يقوم مستثمر في دولة ما (الدولة الأم) بامتلاك موجودات في دولة أخرى (الدولة المضيفة) مع وجود النية في إدارة تلك الموجودات".[4]

ويعرف في هذا الجانب على أنه: "الاستثمار في موجودات دولة أخرى ويتم ذلك من خلال تأسيس الشركات أو الاندماجات في شركة وطنية باختصار أي موجودات الشركة الأم في دولة مضيفة". كما يعرف

---

[1] موسى بودهان، **القوانين الأساسية للاستثمار في الدول المغاربية، نصوص منقحة وفقاً لإحداث تعديلات، الجزائر**، دار مدني، 2006، ص 10.

[2] مبارك سلوس، **التسيير المالي**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2001، ص 115.

[3] عبد الله عبد الكريم عبد الله، **ضمانات الاستثمار في الدول العربية**، دار الثقافة، عمان، الأردن، 1425–2008، ص 122.

[4] يوسف مسعداوي، **تسيير مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر مع إشارة لبعض حالات الدول العربية**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جوان 2008، العدد الثالث، بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، ص 163.

بأنه المال الوافد على دولة غير دولته والمستخدم مباشرة للغرض الذي قدم من أجله، وفق للقوانين الوطنية (الدولة المضيفة).[1]

أما من جهة إدارة المشروع والملكية، يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه:" تلك الاستثمارات التي يملكها ويديرها المستثمر الأجنبي، إما بسبب ملكيته الكاملة لها أو ملكيته لنصيب منها يكفل له حق الإدارة، ويتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بطابع مزدوج، الأول: وجود نشاط اقتصادي يزاوله المستثمر الأجنبي في البلد المضيف، والثاني ملكيته الكلية أو الجزئية للمشروع".[2]

ويعرف كذلك أنه: "حصة ثابتة للمستثمر المقيم في اقتصاد ما، في مشروع مقام في اقتصاد آخر".[3]

وعرف صندوق النقد الدولي كما يلي:"نوع من أنواع الاستثمارات الدولية، وهو يعكس هذا الحصول كيان (عون اقتصادي) المقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة لمؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر الأجنبي والمؤسسة، إضافة إلى تمتع المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة، ويعتبر مباشراً إذا كانت مشاركة المستثمر الأجنبي أكبر أو تساوي 10%.[4]

مما سبق يمكننا القول أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو استثمار طويل الأجل، يتم خارج حدود البلد الأصلي، يعطي لصاحبه حق المشاركة في إدارة المشروع بهدف تحقيق الأرباح العوائد التي تغطي تكاليف الاستثمار.

المطلب الثالث: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

إن الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة جديدة إذا أخذناها مقابل التجارة الدولية في العلاقات الدولية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، على سبيل المثال كان الاستثمار الأجنبي المباشر في المرتبة الثالثة بين تدفقات رأس المال خلال عقد الستينات والسبعينات والثمانينات من القرن الماضي، عندما كانت المساعدة وقروض البنوك التجارية أكبر، ولكن أهمية ودور الاستثمار الأجنبي ظهرت في التكامل العالمي الذي نمى في الماضي القريب، على سبيل ان النمو الكبير في الاستثمار الأجنبي المباشر في عقد التسعينات من القرن الماضي وعبر الزمن منذ عام 1970 قد جلب درجة تكامل أكبر في الاقتصاد العالمي مما لو كانت التجارة الدولية لوحدها، والأكثر أهمية أن الاستثمار الأجنبي المباشر كان قد نمى بمعدل أسرع من نمو الصادرات منذ منتصف ثمانينيات القرن الماضي.[5]

---

[1] محمد يعقوبي وتوفيق تمار، **آثار العولمة المالية على الاستثمارات الأجنبية المباشرة: حالة الدول العربية**، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات حالة الجزائر والدول النامية، الجزائر، جامعة بسكرة، يومي 21 و22 نوفمبر 2006.

[2] نزيه عبد المقصود مبروك، **الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص أ.

[3] أميرة حسب الله محمود، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية (دراسة مقارنة)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004-2005، ص 44.

[4] عبد المجيد قدي، **المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 251.

[5] محمد صالح القريشي، **المالية الدولية**، الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2008، ص 148.

عرفت التسعينات تزايد ملحوظاَ في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي، حيث يلاحظ أن التدفقات تزايدت من 202 مليار دولار أمريكي سنة 1990 إلى 1271 مليار دولار أمريكي سنة 2000.[1] إن تدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر خلال السنوات الخمس المقبلة يحتمل جداَ ان يكون نسقها مرتفع نوعاَ ما، كنتيجة للنمو العالمي المزدهر إضافة إلى ارتفاع وتيرة العولمة المالية في أنحاء مختلف المناطق الجغرافية العالمية والتكتلات الاقتصادية المختلفة في العالم. كما ان هذه التدفقات ستكون مرتبطة إلى حد ما بالضغوطات وكذلك التحسينات في مجال المنافسة على مستوى بيئات العمل في اكثر الدول. إلا أن الأخطار الجيوسياسية والتنظيمية ومؤشرات الاقتصاد الكلي وكذا مستجدات الأزمة العالمية الحالية ستعيق نوعا ما تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم.[2]

في الوقت الذي يشهد فيه الاستثمار الأجنبي المباشر حالة من النمو الكبير، فإن أشكال تدفق رؤوس الأموال الأخرى بدأت تتلاشى. فالمساعدات الدولية كانت تمثل مصدراَ هاماَ للتمويل الخارجي للدول النامية في الستينيات؛ أما الآن فهي في تناقص مستمر وتمثل أقل من ربع رأس المال الدولي؛ أما القروض المالية التجارية والتي كانت المصدر الرئيسي، لتدفق رأس المال خلال السبعينات تآكلت خاصة بعد أزمة المديونية العالمية خلال الثمانينيات لاسيما في أمريكا اللاتينية.

أما الاستثمار الأجنبي الغير مباشر في البورصات العالمية، والذي شهد ثورة خلال ثمانينات وحتى منتصف التسعينات في بورصات الدول النامية، لا يزال يشكل أهمية ولكنه مصدر غير مستقر، ويتضمن قدرا من الخطورة كما حدث بالمكسيك ودول شرق أسيا، فإن مصدر التمويل الخارجي الوحيد المرحب به هو الاستثمار الأجنبي المباشر.

وقد تدفع مرونة الاستثمار الأجنبي المباشر، الكثير من الدول إلى تفضيل الاستثمار الأجنبي على الأشكال الأخرى من تدفقات رأس المال، وهذا ما بقي مسيطرا لعدة سنوات. ومن تم تبرز أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر للمكاسب التي يحققها للدول المضيفة يمكن أن نلخصها في النقاط التالية:

-يتيح الاستثمار الأجنبي المباشر، نقل التكنولوجيا في شكل تنويعات جديدة من مدخلات رأس المال، ويحفز المنافسة في السوق المحلية لمستلزمات الإنتاج.

- كما أنه مصدر لتدفق رأس المال اللازم لتمويل عجز الميزان التجاري.

- يساهم هذا الاستثمار في تنمية رأس المال البشري غي الدول المضيفة، عن طريق تدريب للموظفين لتشغيل المشروعات الجديدة، ويعمل على إيرادات ضرائب البلد المضيف.[3]

---

[1] الأونكتاد، **تقرير الاستثمار العالمي2000**، تشجيع الروابط، ص 8.

[2] CNUCED, **rapport sur l'investissement dans le monde, les politiques d'IDE et le développement : perspectives nationales et internationales**, nations unies, New York et Genève, 2003, pages 1-15.

[3] **مجلة التمويل والتنمية**، صندوق النقد الدولي، جوان 2001، المجلد 38، العدد رقم 2، ص 07.

– يعوض الاستثمار الأجنبي المباشر النقص في الادخار الوطني، الذي يمكن أن تعاني منه الدول المضيفة وذلك لتمويل التنمية، في حين يساهم في التنمية قطاع التصدير، كمساهمة غي صادرات دول شرق آسيا وصين على وجه الخصوص.

– يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية أنشطة البحوث والتطوير في الدولة المضيفة، مثال الصين في علاقتها بشركات كبرى مثل ميكروسوفت وموتورولا.

المطلب الرابع: أهداف الاستثمار الأجنبي

للاستثمار الأجنبي مجموعة من الأهداف تخدم مصالح كل من البلد المضيف والمستثمر الأجنبي نذكرها فيما يلي: [1]

الفرع الأول: أهداف البلد المضيف

يسعى كل بلد إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تخدم مصالحه من خلال جذبه للاستثمارات الأجنبية ومن بين هذه الأهداف نذكر ما يلي:

- المساهمة في التخلص والتخفي من حدة البطالة من خلال تشغيل عدد من العاملين المحليين في المشاريع الأجنبية.
- الحصول على التكنولوجيا المتقدمة التي يقوم المستثمر الأجنبي بجلبها لخدمة مشاريعه واستثماراته.
- زيادة معدلات الاستثمار، ومن خلالها زيادة وتحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي.
- المساهمة في زيادة الصادرات أو التقليل من الواردات أو كلاهما معاً حسب نوع الاستثمار الأجنبي، وهو ما يؤدي إلى تحسين وضعية ميزان المدفوعات.

الفرع الثاني: أهداف المستثمر الأجنبي

يسعى المستثمر الأجنبي لتحقيق مجموعة من الأهداف نذكر منها:

- الحصول على مردودية أعلى من تلك التي كان يمكن الحصول عليها لو استثمر المستثمر الأجنبي في بلده الأصلي.
- الحصول على أسواق جديدة لتصريف منتجاته التي لم يسعها السوق المحلي للدولة المصدرة للاستثمار.
- الحصول على المواد الأولية بأسعار منخفضة لأجل استخدامها في التصنيع.
- الحصول على اليد العاملة المنخفضة التكلفة مقارنة باليد العاملة في الدولة الأم للمستثمر الأجنبي وبالتالي تخفيض تكلفة الإنتاج، لان العمل يعد أحد عوامل الإنتاج الأساسية.

[1] سالكي سعاد، 2010–2011، **دور السياسات المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة بعض دول المغرب العربي)**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ص73.

المبحث الثاني: نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر.

إن بروز بعض الظواهر الاقتصادية تتبعه دراسات نظرية و أخرى ميدانية؛ منها المفسرة لهذه الظواهر والباحثة في أسباب حدوثها و استخلاص نتائجها. و الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد الظواهر الاقتصادية على المستوى الدولي، نال اهتمام الكثير من رجال الاقتصاد بالدراسة والتحليل. و خلصت هذه الدراسات إلى وضع تفسيرات متنوعة لسلوك الاستثمار الأجنبي المباشر و دوافعه.

هذه التفسيرات نصطلح عليها بنظريات الاستثمار الأجنبي المباشر التي تنوعت و تطورت عبر الزمن، نتناول أكثرها شيوعا و تداولا في الأدب الاقتصادي بصفة مختصرة، مركزين على العناصر الأساسية لكل نظرية، متجنبين التفاصيل الدقيقة التي يمكن الرجوع إليها في المصادر الأصلية لها و المخصصة لهذا الشأن، ويمكن تصنيف هذه النظريات إلى ثلاث مجموعات هي:

-النظريات القائمة على هيكل السوق.

-النظريات القائمة على المنظمة (المؤسسة) و الحماية.

-النظريات التجميعية أو التركيبية.

المطلب الأول :النظريات القائمة على هيكل السوق.

حسب هذه النظريات يستوجب على المؤسسات التي تستثمر في الخارج امتلاك ميزة احتكارية أو تنافسية في أحد العناصر الأربعة التالية: [1]

-تكلفة رأس المال.

-اقتصاديات الحجم الكبير.

-نفقات البحث و التطوير.

-نفقات الإشهار.

ومن النظريات التي تناولت الاستثمار الأجنبي المباشر من زاوية هيكل السوق نجد نظرية دورة حياة المنتوج و نظرية السوق غير الكامل و نظرية تدويل الأسواق الوسيطة.

أولا -نظرية دورة حياة المنتج.

ارتبطت هذه النظرية أساسا بأفكار رايموند فيرنون R.Vernon التي قدمها لأول مرة عام من خلال نموذج أساسي مبسط أتبعه بعدد من التنقيحات و التعديلات، أبرزها تلك التي قدمها عام 1974. [2]

عرض النظرية: تقوم هذه النظرية على أن حياة المنتج (السلعة) تعرف ثلاث مراحل هي:

أ -مرحلة المنتج الجديد: و هي المرحلة التي يبتكر فيها المنتوج و يعرض للبيع لأول مرة.

---

[1] Anne androuais et autres, **l'investissement extérieur direct**, presses universitaires de Grenoble, France, 1990, p 87.

[2] عصام عبد العزيز مصطفى، **الآثار الاقتصادية للسياسات التسويقية للشركات دولية النشاط دراسة تطبيقية على جمهورية مصر العربية**، أطروحة دكتوراه، جامعة حلوان، مصر، 1998، ص 25.

و تتم عملية ابتكار المنتجات الجديدة في الدول المتقدمة بسبب تطور البحث العلمي فيها و وفرة اليد العاملة الماهرة و إنفاق الشركات مبالغ ضخمة على بحوث الابتكار و التطوير.

كما ينتج و يسوق المنتوج - في هذه المرحلة - في نفس بلد الابتكار لعدة أسباب أهمها:

-إن عدم استقرار الوضع النهائي للمنتوج الجديد و احتمال إدخال تغييرات عليه عند الاستخدام في المراحل الأولى يستدعي إنتاجه و تسويقه في نفس المكان (البلد) حتى يتسنى سريان المعلومات بين المستخدمين و المنتجين المبتكرين و الباحثين بسرعة ودقة كافيتين لتعديل أو تحسين المنتوج الجديد حسب متطلبات الاستخدام.

-ارتفاع تكاليف الإنتاج في هذه المرحلة (منها تكاليف البحوث و التطوير) مما يجعل سعر المنتوج مرتفع أيضا يحتاج إلى تسويقه في البلدان ذات الدخل المرتفع القادر على شرائه.

-نظرا لحداثة المنتوج و ضعف الطلب عليه و تميز سوقه باحتكار القلة القائم على الابتكار و انعدام أو قلة وجود بدائل له، تجعل مرونة الطلب السعرية منخفضة و مرونة الطلب الداخلية مرتفعة .و بالتالي لا توجد ضرورة تجبر المنتجين على الإنتاج خارج بلد الابتكار بل يكتفون بالتصدير عندما ينشأ الطلب الخارجي بفعل المجهودات التسويقية.

و حسب هذه النظرية، لا يوجد استثمار أجنبي مباشر في هذه المرحلة من مراحل حياة المنتوج.

ب – مرحلة المنتج الناضج: في هذه المرحلة يكون الشكل النهائي للمنتوج قد استقر و تنخفض تكاليف البحوث و التطوير الخاصة به مما يساهم في انخفاض سعره. كما قد تظهر بدائل له – مما يزيل حالة احتكار القلة القائم على الابتكار – هذا مع تزايد الطلب عليه،مما يعطي الفرصة للإنتاج على المستوى الاقتصادي الكبير كما تزداد المنافسة بين المنتجين مما يدفعهم إلى القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج و في نفس أسواق التصدير[1] ، وهذا عندما تكون التكلفة المتوسطة للإنتاج في البلد الأصلي (المبتكر) بما فيها أعباء النقل و الشحن – للأسواق الخارجية –أكبر من التكلفة المتوسطة لإنتاج نفس المنتوج في البلد المستورد .و بهذا ينشأ الاستثمار الأجنبي المباشر وفقا لهذه النظرية عندما يصل المنتوج إلى المرحلة الثانية – المنتج الناضج– من حياته.

ج –مرحلة المنتج النمطي: في هذه المرحلة " يصبح المنتوج معياري و غير مميز. وفي هذا المستوى من المعايير (Standardisation)، تتركز المنافسة بين المؤسسات على السعر. ويتم توطين الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان النامية ذات المستوى الأجري المنخفض ... إن السعر– معبرا عن التكلفة – يصبح العنصر القائد (الموجه) ويمكنه إحداث آثار ارتدادية (Feed-back)، أي إحداث صادرات من البلد المضيف إلى البلد الأصلي. [2]

و لهذا ينتقل توطين الإنتاج من البلد المبتكر إلى البلدان التي تتميز بضعف تكاليف الإنتاج – المواد الأولية و اليد العاملة البسيطة أساسا – و يصبح البلد المبتكر مستوردا للمنتج الذي ابتكره لأسباب تكاليفية محضة.

[1] أميرة حسب الله محمد، مرجع سابق، ص 29.

[2] Elias gannage, **théorie de l'investissement direct étranger**, economica, paris, 1985, p 87.

إن أهم ما ركزت عليه هذه النظرية هو الميزة الاحتكارية القائمة على الابتكار التي توطن الإنتاج – و بالتالي الاستثمار – في الدول المتقدمة المالكة لعوامل الابتكار، و على المزايا المكانية التي تتمتع بها بعض الدول منها النامية، و التي بفعلها ينجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها.

و عليه تستنتج النظرية أن هذا الأخير لن يحدث إلا بعد انتهاء المرحلة الأولى من حياة المنتوج أي بعد أن يصبح المنتوج ناضج ثم نمطي.

2-الانتقادات الموجهة لنظرية دورة حياة المنتج.

حسب بعض الدراسات و الاختبارات التي أجريت على هذه النظرية، اتضح أن هذه الأخيرة تفسر بشكل جيد الاستثمار الأجنبي المباشر الأمريكي في أوربا الغربية خلال الفترة الموالية للحرب العالمية الثانية إلى نهاية السبعينات من القرن العشرين. إلا أنها غير قادرة على تفسير الكثير من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، و وجهت إليها انتقادات نلخص أهمها في النقاط التالية:

أ -تفترض النظرية " النمو المتتابع عبر الزمن .المتضمن خلق المنتوج في السوق الداخلي قبل بيعه في الخارج ثم إنتاجه من طرف الفروع .إن هذا النموذج جدّ مبسط عند مطابقته مع الواقع المعاصر .فالآن، المنتجات الجديدة غير موجهة لسوق واحد فقط، و لكن في نفس الوقت موجهة لعدة أسواق و هي مميزة لتلبية أذواق و حاجات مختلف هذه الأسواق.[1] ، كما أن الشركات دولية النشاط تتمكن من الناحية الواقعية من تقديم منتجات مستحدثة و ناضجة و نمطية في نفس الوقت، كما أنها تقوم بمغايرة المنتجات أيضا لمقابلة مختلف الحاجات، حيث يتم كل ذلك دون مرور فترات إبطاء ملموسة [2]، و بهذا فلا مبرر لربط الاستثمار الأجنبي المباشر ببلوغ المنتوج مرحلته الثانية أو الثالثة.

ب -إن هذه النظرية بالرغم من إمكانية تطبيقها على بعض المنتجات إلا أن هناك أنواعا أخرى من السلع أو المنتجات قد يصعب تطبيق النظرية عليها بفروضها السابقة. و من أمثلة ذلك السلع التي يطلق عليها سلع التفاخر مثل سيارات الرولزرويس أو السلع التي يصعب على دول أخرى – غير الدول صاحبة الابتكار –تقليدها أو إنتاجها بسهولة. [3]

ج– لا يمكن تطبيق هذه النظرية على بعض أنواع الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، خصوصا تلك التي تقع في مجال الصناعات الاستخراجية و بعض أنواع الخدمات. فالتنقيب عن البترول و استخراجه و الاستثمار في بعض الخدمات كالسياحة – الفنادق – والاتصالات ...الخ كلها مجالات متاحة للاستثمار الأجنبي المباشر دون الحاجة إلى كون المنتوج أو الخدمة في مرحلتها الثانية أو الثالثة. أي أن قيام الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه المجالات غير مرتبط بمراحل حياة المنتوج و إنما بظروف أخرى قد تكون اقتصادية أو سياسية، داخلية أو خارجية أو غيرها.

د – من بين دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر وفق هذه النظرية هي تخفيض التكاليف ثم التصدير إلى البلد المبتكر للمنتوج أي إلى الشركة الأم في البلد المصدر للاستثمار. و هو ما يعرف بالإنتاج من أجل التصدير. غير أن الواقع

---

[1] عبيد سعيد توفيق، **الاستثمار في الأوراق المالية**، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1998, ص 90.

[2] عصام عبد العزيز مصطفى، مرجع سابق، ص 29.

[3] أبو قحف عبد السلام، **نظريات التمويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2001، ص 65.

يكشف عن وجود استثمارات أجنبية مباشرة منتجاتها موجهة للسوق المحلي في البلد المضيف و ليس للتصدير مثل المشروبات الغازية و خدمات السياحة و الاتصال...الخ، كما أن بعض الدول تنتقي من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ما يخفض الاستيراد أي أنها تعتمد سياسة إحلال الواردات. و هذا لا يتوافق مع ما جاءت به نظرية دورة حياة المنتوج و أسباب قيام الاستثمار الأجنبي المباشر.

هـ -لم تشر هذه النظرية إلى العوامل الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية ... الخ، الخاصة بالبلد المضيف للاستثمار الأجنبي أو بالبلد المصدر له أو بالمستثمر ذاته، و التي تشجع أو تثبط الاستثمار الأجنبي المباشر. و حصرت عوامل قيام هذا الاستثمار في التكاليف و استغلال الميزة الاحتكارية القائمة على الابتكار. و من المعلوم أن طبيعة العلاقات السياسية بين الدول و مدى انفتاح اقتصادياتها و حرية تجارتها الخارجية ... الخ كلها عوامل تحد أو تشجع الاستثمار الأجنبي المباشر بغض النظر عن مراحل حياة أي منتوج.

ثانيا -نظرية عدم كمال السوق.

إن الدافع الرئيسي للاستثمار في الخارج يكمن أساسا في تمتع الشركات المستثمرة "بمجموعة من المزايا الاحتكارية أو شبه الاحتكارية مثل التقدم التكنولوجي، القدرة على تنويع المنتجات، توافر رؤوس الأموال، الإنفاق الضخم على البحوث و التطوير، توفر المهارات الإدارية و التنظيمية ...الخ و ذلك بالمقارنة بالشركات الوطنية في الدول المضيفة، بحيث تكون هذه المزايا عوضا لها عن المخاطر التي تواجهها نتيجة استثمارها في الخارج، و بحيث تفوق المنافع الناجمة عن ممارستها الإنتاج في الخارج أية وسائل أخرى قد تلجأ إليها في نشاطها الخارجي سواءفي التصدير أو منح التراخيص.[1]

عرض النظرية:عرضت هذه النظرية من طرف الإقتصادي الكندي stephen hymer سنة 1960 [2]، ويفسر هايمر و كندلبرجر الدوافع الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر في ضوء طبيعة أسواق احتكار القلة في الدول الأم لهذا الاستثمار، حيث يصبح من الصعب على أي مشروع أن يزيد حصته من سوقه المحلي دون أن يواجه مخاطر المضاربات السعرية المدمرة، و من ثم يعتبر الامتداد خارج الأسواق المحلية في تلك الحالة بمثابة وسيلة للإفلات من ضغوط سوق الاحتكار[3].

وحسب هذه النظرية فإن انتقال رأس المال في صورة استثمارات أجنبية في الخارج يلزمه شرطين أساسيين هما:[4]

- أن تفوق الأرباح المحققة في الخارج ما يمكن تحقيقه من أرباح في الداخل.
- أن يتمتع المشروع الأجنبي في الدول المضيفة بمزايا احتكارية (تفوق تكنولوجي، معرفة فنية، ...) تمكنه من منافسة المشروعات في هذه الدولة و يعوضه خروجه من الدولة الأم.

مما سبق يمكن القول أن حدوث الاستثمار الأجنبي المباشر هو نتاج:

[1] أميرة حسب الله محمود، مرجع سابق، ص 28.

[2] Annne androuais et autres, opt cité , p 88.

[3] عصام عبد العزيز، مرجع سابق، ص 9.

[4] محمد سعيد بسيوني الجرواني، **محددات الاستثمار في مصر 1975–1997**، أطروحة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، 2002، ص 86.

* هروب من المنافسة الكاملة في الأسواق الوطنية بالدول المصدرة للاستثمار و البحث عن تعظيم أكبر للأرباح.

و يدعم هذا الهروب توافر مزايا متنوعة (تكنولوجية، إدارية، تسويقية...) متميزة لدى المستثمر الأجنبي (عادة الشركات متعددة الجنسية) عن نظرائه بالدول المضيفة .و تسمى هذه الميزات بالخصائص الاحتكارية لهذه الشركات، نلخصها فيما يلي:

أ -الخصائص التكنولوجية: و يصطلح عليها بالخصائص التقنية أو المعارف الجديدة المتميزة أو رأس المال غير الملموس المتمثلة في القدرة على ابتكار سلع جديدة و تحسين وظائفها و جودتها.

و هذا من خلال التفوق التكنولوجي، و قدرة الشركات المتعددة الجنسية على القيام بالبحوث و التطوير و تحمل تكاليفهما المرتفعة .و حسب هذا التحليل يمكن استنتاج أن لهذه الخصائص التكنولوجية أثرين:

- أولهما دافع للشركات على الاستثمار في الخارج نتيجة فوائد الاحتكار التكنولوجي.
- و ثانيهما جاذب إلى الدول المضيفة الساعية إلى الحصول على هذه التكنولوجية عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر.

ب -الخصائص الإدارية و التنظيمية: و تتمثل في توافر الخبرات و المهارات العالية الفنية و التقنية، الإدارية و التنظيمية في كافة مجالات نشاط الشركة (الإدارة، الإنتاج، التسويق...) غير المتوافرة بنفس المستوى لدى المستثمرين المحليين . مما يؤثر ايجابيا على كفاءة تسيير الشركة و يساهم في رفع مرد وديتها .كما يسمح لها بتمييز منتجاتها عن بقية المنتجات المشابهة لها المقدمة من طرف المنافسين المحليين ، أي القدرة على تقديم سلع متميزة من خلال " إطفاء تغييرات مادية طفيفة أو باستخدام الأسماء التجارية أو بإيجاد تباين غير موضوعي من خلال الإعلان، و كذلك بإطفاء تغييرات على الشروط غير الأساسية للبيع "[1] و يحدث هذا بفعل المهارات التسويقية الفائقة المتوفرة لدى المستثمرين الأجانب من الدول المتقدمة، خصوصا الشركات المتعددة الجنسية.

إن هذه الخصائص الإدارية و التنظيمية للمؤسسة تجعلها تتوفر على" مزايا تمنحها سلطة احتكارية على سوق عناصر الإنتاج فقط، خاصة :المسيرين الممتازين للمؤسسة، و المعلومات الجيدة عن المشترين، وشهادات (brevets) الاختراعات السابقة، والمداخيل السرية، والمهارات التجارية. [2]

ج - الخصائص التكاملية: في مجالات الأنشطة الوظيفية للشركات بصفة عامة، مثل التكامل الرأسي الأمامي(نحو السوق) و التكامل الخلفي (نحو المواد الأولية الخامة) و التكامل الأفقي .و هنا تجدر الإشارة إلى أن هذه الشركات تستطيع الحصول على المواد الخام و المواد الأولية خاصة في الصناعات الاستخراجية كالبترول مثلا، نظرا للإمكانيات البحثية و الاستكشافية الفنية و البشرية المتوافرة لدى هذه الشركات.[3]

فتكرير(raffinage) البترول أو تحويل المعادن، يحتمل أن تكزن المؤسسة قادرة على تنسيق العمليات والاستثمارات الضرورية لمختلف المراحل في إطار التكامل العمودي، و بسبب الأعباء الضخمة للتخزين و معرفة

[1] عصام عبد العزيز، مرجع سابق، ص 11.

[2] Peter H Linder, **économie internationale**, 8 éditions, economica, paris, 1989, p 751.

[3] أبو قحف عبد السلام، مرجع سابق، ص 58،59.

المؤسسة لاحتياجات كل عملية يمكنها أن تحقق اقتصاد في الأعباء نتيجة مزامنة (synchronisation) العمليات.[1]

د -الخصائص التمويلية: تتمتع الشركات المتعددة الجنسية بقدرتها على توفير الأموال الكافية للقيام بالاستثمارات الكبيرة الحجم (المكلفة) و ذلك بالاعتماد على أموالها الذاتية (الشركة الأم و فروعها) أو الاستدانة من السوق المالي و النقدي المحلي و الدولي . حيث " تستفيد من شروط أحسن للاقتراض بسبب الصورة المميزة (الحسنة) للشركة المتعددة الجنسية أو لعلاقاتها مع البنوك الدولية القائمة في الدول المضيفة و التي لها علاقات سابقة مع الشركة الأم.[2]

2-الانتقادات الموجهة لنظرية السوق غير الكامل: لقد ساهمت هذه النظرية في توضيح أهم الخصائص التي تجعل الشركات المتعددة الجنسية في وضعية المحتكر من جانب العرض. غير أنها لم تكن كافية لتفسير الاستثمار الأجنبي المباشر بجميع حالاته، كما أن الواقع لم يوافق هذه النظرية في كل ما جاءت به ووجهت إليها عدة انتقادات نلخص أهمها فيما يلي:

أ – تربط هذه النظرية انتهاج سياسة الاستثمار الأجنبي المباشر بالشركات دولية النشاط ذات الحجم الكبير، طالما أن معظم صور المزايا الاحتكارية ترتبط بالحجم أو تنشأ عنه، و بالرغم من ذلك فإن الواقع العملي يشير إلى وجود كثير من الشركات صغيرة الحجم التي تباشر سياسة الاستثمار الأجنبي المباشر.[3]

ب – تفترض هذه النظرية أن الدافع الأول للاستثمار الأجنبي هو الهروب من المنافسة الكاملة في الأسواق المحلية، وهو افتراض غير واقعي يتناقض مع حالة الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتقاطعة أو المتشابكة في نفس الصناعة .أي وجود مستثمرين من الدولة (أ) في الدولة (ب) ومستثمرين من الدولة (ب) في الدولة (أ) في نفس النشاط.

ج – إن اشتراط توافر الميزات الاحتكارية لانسياب الاستثمار الأجنبي المباشر من الدول المتقدمة إلى الدول النامية و المتخلفة غير ضروري، إذ غالبا ما لا توجد منافسة محلية قوية في أسواق هذه الأخيرة (الدول النامية و المتخلفة) تستدعي امتلاك المستثمر الأجنبي لميزات تمكنه من مواجهة منافسيه المحليين في البلد المضيف.

د – أغفلت هذه النظرية أهمية الميزات المكانية للدول المضيفة للاستثمار كسبب رئيسي في انتقال المستثمر خارج وطنه، خاصة بعض الصناعات الاستخراجية كالبترول و المعادن المنجمية...الخ.

ثالثا -نظرية تدويل الأسواق الوسيطة

وضعت هذه النظرية من طرف P J. Buckley و M. Casson ، وتحاول تفسير سبب تحول الشركات إلى شركات متعددة الجنسيات.[4]

عرض النظرية :يرى" باكلي "و" كاسون "أن الباعث على استغلال الميزة الاحتكارية الخاصة ذاتيا يعتمد على العلاقة بين أربع مجموعات من العوامل الخاصة هي:[1]

[1] Peter H Linder, opt cité, p 749.
[2] Elias Gannage, opt cité, p 26.
[3] عصام عبد العزيز مصطفى، مرجع سابق، ص 16.
[4] Anne androuais et autres, opt cité, p 91.

– العوامل الخاصة على مستوى المشروع ممثلة في قدرته على تنظيم سوق داخلي خاص به على مستوى شبكة الشركة الأم و وحداتها التابعة.

– العوامل الخاصة على مستوى الصناعة ممثلة في طبيعة المنتجات و هيكل الصناعة، -العوامل الخاصة على مستوى الإقليم ممثلة في الخصائص الاقتصادية و الاجتماعية و الجغرافية للإقليم.

– العوامل الخاصة على مستوى الدول ممثلة في العلاقات السياسية و المالية القائمة بينها.

و من أجل المحافظة على ميزة تنافسية، يستوجب على المؤسسة أن تبقى مالكة للمعارف الجديدة و حافظة للرأسمال البشري، الحامل لهذه المعارف، في ميدان البحث و التسيير و التسويق و التكنولوجيا و غيرها.

ويوضح هذا أكثر A.Rugman بقوله: المعلومة هي المنتوج الوسيط بامتياز وليس هناك سوق لبيع المعلومة التي خلقتها المؤسسة المتعددة الجنسيات، و عليه لا يوجد سعر للمعلومة ... و المؤسسة المتعددة الجنسيات تتجه نحو خلق سوق داخلي للتخفيف من غياب سوق خارجي. إن السوق الداخلي للمؤسسات المتعددة الجنسيات هو استجابة فعلية للقصور الخارجي للسوق في تحديد سعر المعلومة، والإنتاج من طرف الفروع (filiales) مفصل على بيع التراخيص و الامتيازات لأن هذه الأخيرة لا يمكنها الاستفادة من السوق الداخلي للمؤسسة المتعددة الجنسيات.[2]

مما سبق يمكن القول أن" قدرة المؤسسة على التدويل لا ترجع إلى إمكانية واحدة فقط و هي التكنولوجيا، و لكن تعود إلى مجموعة من الإمكانيات المختلفة التي يجب أن تتوافر لديها منها مختلف المعارف، القدرة التكنولوجية الموجودة ضمن الرخصة، الرأسمال البشري... الخ، و من ثم فالميزات التي تتمتع بها هذه المؤسسة هي التي تجعل منها قادرة على اتخاذ قرار التدويل.[3]

الانتقادات الموجهة لنظرية تدويل الأسواق الوسيطة: رغم تعرض هذه النظرية إلى بعض العوامل التي تؤثر في الحركة الدولية للاستثمار، و التي لم تشر إليها النظريتين السابقتين إلا أنها تنطوي على بعض النقائص منها:

أ -رغم إشارة هذه النظرية إلى وجود أربعة عوامل خاصة تحكم عملية تدويل نشاط الشركات المتعددة الجنسية إلا أنها ركزت على عامل المعرفة أكثر من غيره .و" أولت اهتماما محدودا بجوانب التكلفة و العائد المرتبطة بالمجموعات الثلاثة الأخرى كالتكلفة السياسية المصاحبة لقرار استغلال الميزة الاحتكارية الخاصة ذاتيا، و التي قد تصل في مرحلة معينة إلى حد الحيلولة دون قيام الاستثمار المباشر فيما لو طبقت حكومات الدول المضيفة سياسات تمييزية ضد الشركات دولية النشاط.[4]

ب -أهملت هذه النظرية العوامل الجاذبة التي تتميز بها بعض الدول المضيفة للاستثمار (عوامل التوطن)، علاوة على مجموعة العوامل الأربعة التي جاءت بها هذه النظرية، و التي تدفع بالشركات إلى تدويل بعض أو كل

---

[1] عصام عبد العزيز مصطفى، مرجع سابق، ص 17،18.

[2] Anne androuais et autres, opt cité, p 91.

[3] فارس فضيل، **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر والمملكة العربية السعودية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص 76.

[4] عصام عبد العزيز مصطفى، مرجع سابق، ص 20.

نشاطاتها .الشيء الذي" يفسر الاستثمارات في الصناعات الاستخراجية :معادن النحاس و الحديد و القصدير و البترول... الخ، إذ الاستثمار المباشر يسمح بالتكامل العمودي الذي يضمن و يؤمن العرض."[1]

ج -مما يعاب على هذه النظرية أنها اعتمدت في تفسيراتها لتدويل النشاط الاقتصادي على" الشركات المتعددة الجنسيات دون الشركات الأخرى التي لا تتصف بتعدد الجنسيات، إلى جانب عدم قيامها بتفسير الكيفية التي عن طريقها تصبح الشركات بمثابة شركات متعددة الجنسيات في قطاع الخدمات. "[2] الأمر الذي جعل هذه النظرية لا تهتم بتدويل نشاط قطاع الخدمات.

المطلب الثاني: النظريات القائمة على المنظمة و الحماية.

من النظريات التي تناولت الاستثمار الأجنبي المباشر من منظور المؤسسة القائمة بالاستثمار نظرية المؤسسة القائمة على منظورين قد يختلفان و قد يتكاملان، و نظرية الحماية، أي حماية ما يصطلح عليه بالأصول غير الملموسة، التي تعتمدها المؤسسة.

أولا -نظرية المنظمة (المؤسسة).

1- **عرض النظرية:** وفقا لهذا المنظور، هناك من يبني نظرية الاستثمار الأجنبي المباشر على موقف و تصرفات مسيري المؤسسات من حيث رغبتهم أو إعراضهم عن تدويل عمل المؤسسات التي يسيرونها، و هناك من يبني النظرية السالفة الذكر على إستراتيجية المؤسسة ذاتها في الأمد المتوسط و الطويل و من ثم يقع تدويل نشاط المؤسسة أو عدم تدويله بناء على الإستراتيجية المتبعة.

أ -منظور المسيرين: مند مدة طويلة برز دور المسيرين في قرار الاستثمار في الخارج .و قد أعتبر E.penrose بأن نمو المؤسسة يتحقق باستغلال منتجات جديدة وفتح أو غزو أسواق خارجية جديدة .لكن التوسع في بلد أجنبي ينظر إليه من خلال التملك بنسبة % 100 أو خلق مؤسسات جديدة.[3] و هنا يبرز دور كبار المسيرين من ناحيتين:

الناحية الأولى و تتمثل في قدراتهم العلمية والتسييرية ومدى إدراكهم لمختلف فرص الاستثمار المتاحة في الخارج و المخاطر التي تحيط بها من جهة، و براعتهم في إيجاد الحلول و الطرق المناسبة لتجنب تلك المخاطر المحتملة من جهة أخرى.

الناحية الثانية وتكمن في الميول النفسي والخيارات الذاتية لهؤلاء المسيرين ومدى سعة آفاقهم و من ثم رغبتهم في تدويل نشاط المؤسسات التي يسيرونها أو اكتفائهم بالسوق المحلي فقط بغض النظر عن المزايا التي يمكن أن ينتفعوا بها نتيجة الاستثمار في الخارج.

وهذا ما لخصه j.D.Richardson عند عرضه لأسباب قرار التوطن في بلد أجنبي، إذ في المؤسسة مجموعتين مقررتين هما: [4]

---

[1] Anne androuais et autres, opt cité, p 91.

[2] فارس فضيل، مرجع سابق، ص 77.

[3] Anne androuais et autres, opt cité, p 92.

[4] عبيد سعيد توفيق، مرجع سابق، ص 92.

– المجموعة الاقتصادية الهادفة، التي تفضل تحقيق ربح متوسط في الأجل الطويل.
– مجموعة التفضيلات الواسعة المتعلقة بالأفاق الرحبة للمسيرين.

ب– منظور إستراتيجية المؤسسة : وفق هذا المنظور، هناك سلسلتين من الدوافع تفسر الاستثمار الأجنبي المباشر هما: [1]

– دوافع خارجية :تخوف من فقدان سوق ما، منافسة أجنبية تطرد من السوق الخاص بالمؤسسة...الخ.
– دوافع داخلية :رغبة بعض المسيرين في التوطن الأجنبي .و هنا من الضروري أن تأخذ المديرية العامة البعد الدولي و تبدي رغبتها في التحول إلى مؤسسة متعددة الجنسية.

لهذا تتبنى المؤسسات الإستراتيجية الدفاعية أو الإستراتيجية الهجومية حيث تختار الإستراتيجية الأولى بهدف المحافظة على حصتها في السوق و الاستفادة من مزايا التكاليف و التكنولوجيا و اقتصاديات الحجم...الخ . ويقع الاختيار على الإستراتيجية الثانية (الهجومية) بالنسبة للمؤسسة التي تمتلك مهارات عالية، حيث تتوطن في الخارج بعدما تستقر جيدا في بلدها الأصلي.

2-الانتقادات الموجهة لنظرية المنظمة: لقد تمكنت هذه النظرية من تفسير عدد كبير من الاستثمارات الأجنبية، و أضافت عنصرين جديدين في تفسير هذه الأخيرة و هما رغبة المسيرين من جهة و الإستراتيجية المتبناة من طرف المؤسسة من جهة أخرى .غير أنها لم تنجو من بعض الانتقادات منها:

أ – لا تقدم تفسيرات لقرارات التوسع المتخذة من طرف فروع الشركات في الخارج، و إنما تكتفي بتبني المؤسسة الأم للإستراتيجية الهجومية أو الدفاعية .لكن الواقع يفصح عن تصرفات بعض فروع الشركات المتعددة الجنسية مشابهة لتصرفات الشركات الأم، و هو الأمر الذي لم تتناوله هذه النظرية.

ب -أغفلت هذه النظرية بعض المزايا الاحتكارية التي تحوزها الشركات المتعددة الجنسية و التي لا تسمح باستخدامها، لدواعي متنوعة، إلا عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر.

ثانيا -نظرية الحماية.

يقصد بالحماية الممارسات الوقائية من قبل الشركات متعددة الجنسيات لضمان عدم تسرب الابتكارات الحديثة في مجالات الإنتاج أو التسويق أو الإدارة عموما إلى أسواق الدول المضيفة من خلال قنوات أخرى غير الاستثمار المباشر أو عقود التراخيص و الإنتاج...الخ أو أي شكل آخر و ذلك لأطول فترة ممكنة.[2] و هذا بهدف تعظيم عوائد الشركة من ابتكاراتها و نتائج بحوثها لمدة زمنية طويلة.

1-عرض النظرية: إن خلق منتوج جديد لا تعترضه صعوبات بفضل الحماية الفعلية لنظام براءات الاختراع، الذي يضمن مردودية كافية للاستثمارات [3] غير أن تطوير المنتوج و تحسينه لا يمكن لنظام براءات الاختراع حمايته بفعل المنافسة بين المنتجين و احتمال تقليده في مناطق عديدة من العالم . وهذا ما يدفع بالشركة المالكة لحق

[1] عبيد سعيد توفيق، مرجع سابق، ص 92.
[2] أبو قحف عبد السلام، مرجع سابق، ص 61.
[3] Elias Gannage, opt cité, p 69.

الاختراع الانتقال إلى الخارج أي الاستثمار خارج وطنها بإنشاء فروع لها تسمح باستغلال أوسع لحقوق الاختراع و تساهم في التقليل أو الحد من حالات التقليد غير المرخصة .و عدم تسرب أسرارها الصناعية، أي" حصر الشركة لمعارفها بذاتها بدلا من بيع (الترخيص) معارفها إلى الأسواق الدولية .و ضرورة أن تطبق الشركة هذه المعارف فقط في حال الإنتاج تحت رقابتها." [1]

فاحتفاظ الشركة بالخبرة الفنية و الاختراعات يحقق لها التميز عن غيرها و يضمن لها عدم دخول منافسين جدد في الأمد القصير، كما تتمكن من خلال الاستخدام الداخلي فقط لخبراتها و معارفها كسر و تخطي القيود التي تفرضها بعض الدول على الأسواق كنظام حصص الواردات و المبالغة في التعريفة الجمركية... الخ خاصة إذا كان هناك طلب خارجي متزايد على المنتجات التي لا يمكن إنتاجها من طرف غير المبتكرين، فيؤذي هذا الوضع إلى فتح السوق المحلي للمنتجين المبتكرين الأجانب، و يسمح بإقامة فروع لهم و بالتالي قيام الاستثمار الأجنبي المباشر.

2- **الانتقادات الموجهة لنظرية الحماية:** يمكن تلخيص أهم النقاط التي انتقدت فيها هذه النظرية فيما يلي:

أ - أغفلت هذه النظرية أهمية المزايا المكانية والقيود المفروضة على التجارة الخارجية و السياسات الاقتصادية للدول المضيفة للاستثمار، و التي بإمكانها التأثير سلبا أو ايجابا على حركة الاستثمار الأجنبي بين الدول.

ب - لم تتمكن هذه النظرية من إعطاء تفسير لقيام الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض النشاطات، كالصناعات الاستخراجية و عمليات الاستكشاف و التنقيب عن البترول... الخ، إذ لا يمكن تطبيق دواعي الحماية المنشئة للاستثمار الأجنبي المباشر وفق هذه النظرية على مثل هذه النشاطات.

ج - يفهم من هذه النظرية أن الاستثمار الأجنبي المباشر ينشأ نتيجة عدم تسرب الابتكارات الحديثة إلى غير المبتكر .و كأن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يقع إلا فيما يبتكر حديثا فقط؛ غير أن الواقع لا يوافق هذا، إذ هناك استثمارات أجنبية مباشرة في مجالات لا تعتمد بالضرورة على ابتكارات حديثة مثل مجال السياحة و البنوك و التأمين و النقل... الخ.

د - لا تعطي هذه النظرية تفسيرا واضحا لعدم انتقال المستثمرين الأجانب من الدول المتقدمة إلى بعض الدول النامية .رغم ترحيب هذه الأخيرة بالاستثمار الأجنبي المباشر و تقديمها حوافز متنوعة تسمح للمستثمر الأجنبي بحماية مبتكراته كما تنص عليها هذه النظرية.

ه - تركز هذه النظرية على دوافع حماية الشركات دولية النشاط و لا تعطي اهتماما مناسبا للسياسات الحكومية و الضوابط المتعلقة بالدول المضيفة لهذه الاستثمارات، بينما قد تؤدي هذه السياسات و الضوابط إلى تقليل جدوى الإجراءات الوقائية التي تمارسها شركات الاستثمار لتحقيق أهدافها. [2]

---

[1] رعد حسن الصرف، **أساسيات التجارة الدولية المعاصرة**، الجزء الثاني الطبعة الأولى، دار رضا للنشر، دمشق، 2001، ص 193.

[2] غباشي سامي أحمد غنيم، **الحوافز الضريبية لتشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية**، أطروحة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات، القاهرة، 2004، ص 97.

المطلب الثالث :النظريات التجميعية أو التركيبية.

سميت هذه النظريات بالتجميعية أو التركيبية لأنها تجمع و تركب العديد من العناصر ذات الصلة المباشرة و غير المباشرة بقيام الاستثمار الأجنبي المباشر، و هي نظريات تبدو أكثر شمولية من سابقاتها، خصوصا النظرية الانتقائية التي جاء بها الاقتصادي Dunning .

أولا -نظرية الموقع (التوطن).

1-عرض النظرية: يتأثر قرار الاستثمار في الخارج بعدة عوامل، منها ما يتعلق بالمستثمر ذاته و بلده الأصلي و منها ما يتعلق بالبلد الذي يستضيف الاستثمار .و تسمى العوامل الخاصة بالبلد المضيف للاستثمار بعوامل توطن الاستثمار الأجنبي و التي تشكل في مجموعها نظرية الموقع أو نظرية التوطن.

ووفقا لهذه النظرية، يوجد العديد من المحددات المكانية التي تؤثر على قرار الشركات متعددة الجنسيات في الاستثمار في إحدى الدول المضيفة، و في المفاضلة بين الاستثمار بهذه الدولة أو التصدير إليها .و من أهم هذه المحددات : المناخ الاستثماري و الإجراءات الحمائية و العوامل المرتبطة بالتكاليف، بالإضافة إلى العوامل التسويقية و الحوافز و الامتيازات التي تقدمها الدول المضيفة.[1] و فيما يلي عرض مختصر لأهم العوامل التي تؤثر في توطن الاستثمار الأجنبي المباشر.

أ – حجم و معدل نمو سوق الدولة المضيفة: إذا كان حجم سوق البلد المضيف للاستثمار كبير و معدل نموه مستقبلا مرتفع، فإنه يسمح للمستثمر باستغلال اقتصاديات الحجم و يشجعه على الإنتاج داخل هذا السوق،" خصوصا عندما يكون الاستثمار الأجنبي المباشر موجها أساسا لتلبية الطلب الداخلي في سوق الدولة المضيفة.[2]

و عند قياس حجم السوق و معدل نموه ينبغي الأخذ في الاعتبار وجود أو عدم وجود اتحادات جمركية بين مجموعة من الدول التي يقع في أحدها الاستثمار و مدى احتمال توسع هذا الإتحاد الجمركي ليشمل دولا أخرى تنمي السوق أو تقلصه .حيث ينمو حجم السوق إذا غاب المنافسون و ربما يتقلص أو يبقى ثابتا عندما يتوسع الاتحاد الجمركي إلى دولة أو دول أخرى يوجد فيها منافسين.

ب – العوامل المرتبطة بالتكاليف: مثل القرب من المواد الخام، مدى توافر اليد العاملة، انخفاض تكلفة العمالة، مدى انخفاض تكاليف النقل و المواد الخام و السلع الوسيطة و التسهيلات الإنتاجية الأخرى.

فكل عامل يحدث اقتصاد في التكاليف يدفع المستثمر إلى الإنتاج في الخارج والعكس بالعكس. إذ كل عامل يضخم التكاليف يحد من الاندفاع اتجاه الاستثمار المباشر في الخارج [3].

ج – الإجراءات الحمائية: المتمثلة أساسا في التعريفة الجمركية، و مختلف القيود المفروضة على الاستيراد و التصدير كنظام الحصص للواردات المطبقة في الدول المضيفة للاستثمار و التي تحد من التصدير إليها و بالتالي تدفع بالمستثمر إلى الإنتاج داخل هذه الدول بهدف استغلال أكثر لسوقه.

---

[1] عمر صقر، **العولمة وقضايا معاصرة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001/2000، ص 48،49.

[2] عصام عبد العزيز، مرجع سابق، ص 22.

[3] أميرة حسب الله محمد، مرجع سايق، ص 32.

د – السياسات الاقتصادية للدولة المضيفة:بصرف النظر عن العوامل المذكورة سابقا، يخضع الاستثمار الأجنبي المباشر إلى طبيعة النظام الاقتصادي والقوانين التي تنظم النشاط الاقتصادي في البلد المضيف له .فإذا كانت قوانين هذا الأخير لا تسمح بدخول الرأسمال الأجنبي، أو تحدده في مستويات دنيا و تخضعه لشروط كثيرة فلا يمكن للمستثمرين الأجانب الاستثمار في هذا البلد .أما إذا كانت السياسة الاقتصادية مشجعة للاستثمار الأجنبي و ربما محفزة له بمنحه بعض الامتيازات و التسهيلات، فمن المتوقع انسياب هذا النوع من الاستثمار إلى هذا البلد بأحجام معتبرة.

بالإضافة إلى ما سبق، يعتبر المناخ الملائم للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة له عامل مهم جدا في جدبه أو تنفيره .و يتكون هذا المناخ عموما من مدى الاستقرار السياسي و نظام الحكم، و القيود المفروضة على الملكية الأجنبية للأصول المحلية، و مدى حرية تحويل العملات الأجنبية و استقرار سعر صرف العملة المحلية، و معدل التضخم، و النظام الضريبي ...الخ.

ه – عوامل أخرى:كالحوافز و التسهيلات التي يمنحها البلد المضيف للاستثمار الأجنبي، بالإضافة إلى الأرباح المتوقعة، و الموقع الجغرافي و عدم وجود منافسين ... الخ.

و ما يستنتج من هذه النظرية أنها أشارت إلى بعض عوامل نشوء الاستثمار الأجنبي المباشر التي أهملتها النظريات الأخرى .غير أنها لم توضح أي العوامل أكثر تأثيرا في حدوث أو عدم حدوث هذا الاستثمار .و لقد تم تطوير هذه النظرية و أصبحت تعرف بنظرية الموقع المعدلة.

ثانيا -نظرية الموقع المعدلة:

1- عرض النظرية :قام كل من Simmonds+ Robock بتقديم نظرية الموقع الجديدة حيث أضافا عددا من المحددات التي تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر.

و تم تقسيم هذه المحددات إلى ثلاث مجموعات هي:

- مجموعة من المتغيرات الشرطية، متمثلة في خصائص المنتج والدولة المضيفة و علاقاتها بالدول الأخرى.
- مجموعة من المتغيرات الدافعة، متمثلة في الخصائص المميزة للشركة و المركز التنافسي.
- مجموعة من المتغيرات الحاكمة، و تتمثل في الخصائص التنظيمية للدولة المضيفة و العوامل الدولية و الخصائص المميزة للدولة الأم للشركة.

الانتقادات الموجهة لنظرية الموقع و الموقع المعدلة: لقد تمكنت هذه النظرية من تصنيف العوامل المؤثرة في الاستثمار الأجنبي المباشر، و جاءت بعوامل لم تذكر في النظريات السابقة، و المتمثلة أساسا في العوامل الحاكمة و أحد العوامل الشرطية.

–العلاقات الدولية للدولة المضيفة مع الدول الأخرى .- غير أن هناك بعض الانتقادات التي توجه إليها سواء في شكلها الأول (نظرية الموقع) أو في شكلها المعدل (نظرية الموقع المعدلة).

نلخص أهمها فيما يلي:

أ - لا تأخذ في الاعتبار المزايا الاحتكارية التي تحوزها الشركات دولية النشاط، و بالأخص المزايا المعرفية لما لها من خصائص مشابهة لخصائص السلع الاجتماعية في جانب العرض من حيث أنه يمكن للشركة دولية النشاط (الأم) نقلها إلى وحداتها التابعة في مختلف دول العالم لاستغلالها دون أن تتحمل نفقة حدية تذكر، و ذلك على الرغم من أن حيازة المزايا الاحتكارية تشكل الشرط الضروري لقيام الاستثمار الأجنبي المباشر.[1]

ب – أغفلت هذه النظرية رغبة الشركات العملاقة (متعددة الجنسية خصوصا) في السيطرة على الأسواق الدولية و التحكم فيها ومن ثم توجيهها وفق مصالحها .و هو الأمر الذي يجعل هذه الشركات تنجز استثمارات في مناطق جغرافية متعددة من العالم قصد الوصول إلى أهدافها المسطرة.

بصرف النظر عن التوفر الكلي أو الجزئي للعوامل التي وضعتها هذه النظرية.

ج – إن الشركات المتعددة الجنسية المتواجدة في عدة مناطق من العالم و لها نشاطات متنوعة تستطيع الاستثمار في مواقع لا تجتمع فيها بالضرورة كل العوامل الشرطية و الدافعة و الحاكمة للاستثمار الأجنبي المباشر .و ذلك بسبب قدرة هذه الشركات على تحمل بعض المخاطر مقابل مردود عال متوقع؛ أو تحمل بعض المخاطر في مناطق جغرافية ما (في دولة ما) بهدف تجنب مخاطر أكبر منها في مناطق جغرافية أخرى أو في نشاطات سابقة أو لاحقة أي بهدف المحافظة على استمرارية الروابط الخلفية و/أو الأمامية لها.

ثالثا -النظرية الانتقائية.

سميت هذه النظرية بالانتقائية لأنها تفسر كيفية الاختيار (الانتقاء) بين ثلاث سياسات رئيسية تتضمن العمل الاقتصادي الدولي و هي الاستثمار الأجنبي المباشر و التصدير و الترخيص.

1-عرض النظرية :خلافا للنظريات السابقة التي تركز على عامل واحد في تفسيرها للاستثمار الأجنبي المباشر، فإن النظرية الانتقائية لـــ دانج (Dunning) تعتمد على ثلاثة عوامل مجتمعة هي: [2]

- الميزة الاحتكارية الخاصة.
- عوامل التوطن المقارنة.
- الاستغلال الذاتي للميزة الاحتكارية الخاصة.

وحسب هذه النظرية، فإن توفر الميزات الاحتكارية الخاصة لدى المستثمر الأجنبي هي الشرط الأول الذي يدفعه إلى تدويل نشاطه عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر أو التصدير أو الترخيص .غير أن دافع الاستغلال الذاتي لهذه الميزات يجعل هذا المستثمر يمتنع عن منح الترخيصات للغير ، و بالتالي يبقى أمامه طريقين فقط لغزو الأسواق الخارجية هما :الاستثمار الأجنبي المباشر و التصدير .و من المتوقع أن يكون الاختيار هو الاستثمار الأجنبي المباشر متى كانت عوامل التوطن المقارنة بين الدولة الأصلية للمستثمر و بقية الدول تؤيد الإنتاج في هذه الأخيرة .أما إذا كان العكس – عوامل التوطن المقارنة تؤيد الإنتاج في البلد الأصلي للمستثمر – فإن الاختيار سيكون التصدير عوض الاستثمار الأجنبي المباشر.

[1] عصام عبد العزيز مصطفى، مرجع سابق، ص 24.

[2] عصام عبد العزيز مصطفى، مرجع سابق، ص 30.

و يمكن تلخيص عوامل التوطن المقصودة في هذه النظرية في" عوامل جذب و عوامل دفع .فعوامل الدفع هي العوامل التي تجعل من سوق الدولة الأم سوقا أقل جاذبية .فالقيود على التوسع و زيادة الضرائب ما هي إلا عوامل الدفع في الدولة الأم . أي أنها عوامل تدفع الشركة للبحث عن سوق آخر غير الدولة الأم .أما عوامل الجذب فهي تلك العوامل التي تجعل من السوق الأجنبي سوقا جاذبا للاستثمار الأجنبي المباشر.[1]

وأهم ما يميز هذه النظرية هو ربطها بين الأشكال المختلفة التي تجذب الاستثمار الأجنبي المباشر مثل توافر المزايا الاحتكارية و مزايا الاستخدام الداخلي و المزايا المكانية، حيث أنه في حالة توافر تلك الشروط فإن الشركة تلجأ إلى الاستثمار في الخارج .أما في حالة عدم وجود مزايا تنجم عن الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية و كذلك عدم توافر مزايا الموقع أو توافر هذه المزايا بدرجة غير كافية فإنه من الأفضل في هذه الحالة القيام بإبرام العقود و الاتفاقيات بين الشركة التي تمتلك المزايا الاحتكارية و بين الطرف الذي يريد الاستفادة من هذه المزايا. و إذا دققنا النظر في العوامل الثلاثة التي اعتمدتها هذه النظرية في تفسيرها للاستثمار الأجنبي المباشر ، نجدها غير متوفرة في الدول النامية و شركاتها مما يعني انعدام الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من هذه الدول و شركاتها في الخارج .و لتجاوز هذا القصور في تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول النامية اتجاه الدول المتقدمة، أدخل دانتج في تحليله ما يعرف بدورة الاستثمار و التنمية " التي تنطوي على فرضية مؤداها أن ميل دولة ما للانخراط في الاستثمار الأجنبي المباشر (معبرا عنها بمتوسط نصيب الفرد المطلق و النسبي – أي المقارن بالدول الأخرى – من الدخل) التي تكون قد بلغتها" [2] و ميز دانتج بين أربعة مراحل لهذا النمو هي :

أ -المرحلة الأولى :تنتمي إلى هذه المرحلة الدول التي يكون فيها " متوسط نصيب الفرد من الناتج الوطني الإجمالي أقل من 400 دولار أمريكي".[3] وهي حالة أغلب الدول النامية .و تتميز هذه المرحلة بافتقار هذه الدول لميزات التوطن المقارنة أي عدم توفرها على عوامل الجذب الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر، و عدم امتلاك شركاتها المحلية للميزات الاحتكارية الخاصة بها التي تمكنها من الاستثمار في الخارج.

إن هذا الوضع يجعل الدول النامية غير قادرة على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر (الوارد) و لا تتمكن شركاتها من الاستثمار في الخارج (الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر). و بهذا تفسر النظرية الانتقائية انعدام الاستثمار الأجنبي المباشر في الاتجاهين بالنسبة لكل دولة تكون في هذه المرحلة من نموها الاقتصادي، و تكتفي الشركات الدولية للدول الأخرى بالتصدير إلى الدول النامية و إبرام عقود التراخيص مع الشركات المحلية لهذه الأخيرة.

---

[1] رضا عبد السلام، **محددات الاستثمار الأجنبي في عصر العولمة**، جامعة المنصورة، مصر، 2002، ص 65.

[2] عصام عبد العزيز، مرجع سابق، ص 31.

[3] قويدري محمد، **تحليل واقع الاستثمارات الاجنبية المباشرة وآفاقها على البلدان النامية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005/2004، ص 87.

ب -المرحلة الثانية :يصنف انتماء أي دولة إلى هذه المرحلة عندما يكون " متوسط نصيب الفرد فيها من الناتج الوطني الإجمالي ما بين 400 و 1500 دولار أمريكي." [1] و تفترض النظرية الانتقائية أن عوامل توطن (الجذب) الاستثمار الأجنبي المباشر قد تحسنت إلى المستوى الذي يحفز فيه الشركات الأجنبية على استبدال سياسات التصدير و التراخيص بالاستثمار الأجنبي المباشر مما يعني بداية تدفق هذا الأخير إلى الدول التي بلغت المرحلة الثانية في نموها الاقتصادي، هذا مع استمرار وضع الشركات المحلية بخصوص عدم امتلاكها للمزايا الاحتكارية كما هو الحال في المرحلة الأولى الشيء الذي يعني انعدام الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول المعنية بهذه المرحلة.

ج -المرحلة الثالثة: وهي المرحلة التي يكون فيها " نصيب الفرد من الناتج الوطني الإجمالي ما بين 2000 و 4750 دولار أمريكي. "[2] حيث يتواصل تحسين عوامل توطن الاستثمار الأجنبي المباشر فيها بالإضافة إلى بداية امتلاك الشركات المحلية للدولة التي تبلغ هذه المرحلة بعض الميزات الاحتكارية و التي تمكنها من منافسة المستثمرين الأجانب في الداخل مع إمكانية استثمارها خارج وطنها في الدول التي تتوافر فيها عوامل توطن الاستثمار الأجنبي المباشر.

و بهذا فإن الدولة التي تصل إلى هذه المرحلة من تطورها الاقتصادي ستعرف تدفقا مزدوجا في الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث ستجذب هذا الأخير إليها و في نفس الوقت ستدفع بشركاتها إلى الاستثمار في الخارج .أي ستشهد استثمار أجنبي مباشر وارد إلى الداخل في النشاطات التي تتوافر فيها عوامل توطين (جذب) مناسبة، و آخر صادر إلى الخارج في النشاطات التي لا تتوافر فيها عوامل توطين الاستثمار محليا و إنما توجد هذه العوامل في دول أجنبية.

د -المرحلة الرابعة :و هي مرحلة متطورة تسمح للمستثمرين المحليين من امتلاك ميزات احتكارية قوية تدفعهم إلى البحث عن أسواق خارجية، خاصة عندما يتزامن توافر هذه الميزات مع عدم ملاءمة عوامل التوطن المحلية لاستغلالها (الميزات). و بالتالي يزداد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الخارج و يقل نظيره إلى الداخل مما يجعل البلد المعني مستثمرا صافيا في الخارج عكس ما كان عليه في المراحل السابقة.

و بهذا التعديل الذي أدخلة دانتج على نظريته، فقد تمكن من إكسابها طابعا ديناميكيا يسمح بدراسة أثر التغير في طبيعة الميزات الاحتكارية و عوامل التوطن على نمط و اتجاه نمو الاستثمار الأجنبي المباشر، فضلا عن تخليص تيار التحليل الاقتصادي الحديث لهذا الاستثمار من أحد أوجه الانتقاد الرئيسة و المتمثل في عدم قدرته على تفسير تدفقات الاستثمار محل الاهتمام من دولة نامية.[3]

الانتقادات الموجهة للنظرية الانتقائية: رغم تميز هذه النظرية عن غيرها من نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر حيث أدمجت عدة عوامل في آن واحد في تحليلها لمحددات هذا النوع من الاستثمار. وكانت بذلك من أقدر

[1] قويدري محمد، مرجع سابق، ص 87.

[2] قويدري محمد، مرجع سابق، ص 88.

[3] عصام عبد العزيز، مرجع سابق، ص 32.

النظريات و أكثرها قبولا في هذا المجال من المعرفة الاقتصادية .إلا أنها أغفلت بعض العوامل المؤثرة في حركة الاستثمار الأجنبي المباشر كما انتقدت في بعض جوانب تحليلها، نوجز أهمها فيما يلي:

أ - لم تعط هذه النظرية تفسيرا لعلاقة متوسط نصيب الفرد من الناتج الوطني الإجمالي مع مدى توفر أو انعدام عوامل توطن (جذب و دفع) الاستثمار الأجنبي المباشر .إذ ليس من اليسير التسليم بالعلاقة الطردية التي تفترضها هذه النظرية بين العنصرين المذكورين .فقد يكون متوسط نصيب الفرد من الناتج الوطني الإجمالي مرتفع بسبب توفر ثروات كثيرة مع قلة عدد السكان أو ارتفاع كبير في الأسعار دون أن يصحب هذا الوضع تحسن ملحوظ في عوامل توطن الاستثمار الأجنبي المباشر.

ب - إن الاعتماد على مستوى متوسط نصيب الفرد من الناتج الوطني الإجمالي في تحديد مراحل النمو الاقتصادي لأي دولة و مدى تحسن عوامل توطن (عوامل الجذب) الاستثمار الأجنبي المباشر فيها غير كاف إذ أن تحسن أو تراجع متوسط نصيب الفرد من الناتج الوطني الإجمالي ليس هو المؤشر الوحيد الدال و المحدد لمراحل النمو الاقتصادي للدول .كما أن تحديد مراحل النمو بالقيم المطلقة السابق ذكرها لا يصلح في الأمد الطويل بفعل تغير القيمة الحقيقية للنقود عبر الزمان و المكان.

ج - حسب هذه النظرية، كلما زاد النمو الاقتصادي تناقصت المزايا الاحتكارية للمستثمرين الأجانب الأمر الذي ينقص من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل .و هو أمر يتناقض مع الحركة المتزايدة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول المتقدمة مما يضعف من حجية النظرية و صحة
تفسيراتها.

د – أهملت هذه النظرية الظروف السياسية و الأمنية للبد المضيف للاستثمار .إذ قد يكون نصيب الفرد من الناتج الوطني الإجمالي موافق لمستواه المطلوب في المرحلة الثالثة من مراحل النمو التي حددتها النظرية الانتقائية، إلا أن الظروف غير المواتية كالصراعات السياسية و عدم استقرار نظام الحكم المصحوب بعدم الاستقرار الأمني و الحروب و غيرها من الأحداث، تحول دون وقوع تدفقات مناسبة من الاستثمار الأجنبي المباشر .و هو الأمر الذي لا تفسره هذه النظرية وفق فرضيات مراحل النمو التي حددتها.

ه – من بين الجوانب التي أغفلتها هذه النظرية، الدوافع الاحتكارية للشركات العملاقة و رغبتها في السيطرة و التحكم في السوق العالمي، و كدا التهرب من الأعباء المتعلقة بحماية البيئة المطبقة في الدول المتقدمة عكس الدول المتخلفة و النامية التي لا تهتم كثيرا بالبيئة و حماية الطبيعة.

المبحث الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

ترتبط محددات الاستثمار الأجنبي المباشر لدى المستثمر الأجنبي المباشر والدولة الأم بالعوامل التي تقف وراء رغبة المستثمرين الأجانب في الدولة المضيفة، وتعتبر هذه الأخيرة بأنها خارجة عن نطاق سيطرة الدولة المضيفة.

المطلب الأول: المحددات الخاصة بالمستثمر الأجنبي

يشير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في تقرير الاستثمار في عام 1998 إلى انه ثمة عوامل تؤثر على نشاط المستثمر الأجنبي أصبحت شديدة التعقيد وانتهى إلى أن القدرة التكنولوجية والقدرة على الابتكار في دولة أجنبية هي العامل الحاسم، كما أكد على أنها من صنع الإنسان فهي أصول مختلفة وملكيته تلك النوعية من الأصول هو أساس قدرة الشركة المنافسة في العالم المفتوح. [1]

وتشير أحد الأبحاث إلى أن أهم محددات القرار الاستثماري تلك المبنية على أساس الوضع الداخلي لشركة متعددة الشركات من حيث مدى الإمكانيات المتوفرة لديها وكمية المعلومات المتوفرة لديها لدى الجهاز المكلف بدراسة إمكانية الاستثمار في الخارج وتحديد الوصول إليه ومتابعته. [2]

تجدر الإشارة إلى أن هناك شبه اتفاق بين معظم الكتاب على بعض المحددات والدوافع الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر سواء بالنسبة للدول النامية أو الدول المتقدمة أهمها ما يلي:

الفرع الأول: معدل الفائدة

يعتبر احد أهم العوامل الرئيسية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لان القاعدة العامة هي أن المستثمر الأجنبي لا يتجه إلى الاستثمار في الخارج إلا بعد توقع العائد الأعلى، بعد تعديله لمعدل المخاطر التجارية وغير التجارية مع اخذ المحددات الأخرى الخاصة بمناخ الاستثمار والقدرة التنافسية في الاعتبار عند اتخاذ قرار الاستثمار في دولة معينة. [3]

وتشير الدراسات حول تحليل استجابة أنماط الاستثمار الأجنبي المباشر لتقلبات العوائد المختلفة، إلا أن المشروعات الاستثمارية ذات العائدات المتقلبة تكون أكثر عرضة للتأجيل، ونخلص إلى أن الغالبية العظمى من الشركات تأخذ بعين الاعتبار عوامل المخاطرة في تحديد اتجاهات استثماراتها الأجنبية.

الفرع الثاني: سعر الفائدة

لقد أوضح Loupez سنة 1999 في دراسة حول المحددات الخارجية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أن الانخفاض في أسعار الفائدة الحقيقية في بداية التسعينات قد جذب انتباه المستثمرين إلى استثمار أموالهم في مشروعات إنتاجية بدلاً من ادخارها أو استثمارها في محافظ الأوراق المالية. [4]

---

[1] رضا عبد السلام، **الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة**، المكتبة العصرية، المنصورة، 2007، ص 121.

[2] محمد بسيوني، **دور السياسات الاقتصادية اتجاه الاستثمارات الأجنبية المباشرة**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، كلية التجارة، مصر، 1998، ص 81.

[3] عبد المطلب عبد المجيد، **مدى فعالية الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي في مصر**، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي، المجلد السادس، العدد الثاني، القاهرة، ديسمبر 1998، ص 17.

[4] Mohamed El-Erian and Mahmoud El-Gamal, **Attracting Foreign Investment to Arab Countries: Getting the Basics Right**, economic research forum, working paper, n°718, Egypt, july 1997.

الفرع الثالث: تكاليف الإنتاج

يمثل انخفاض تكاليف الإنتاج عامل جدب للمستثمرين للقيام بالاستثمار المباشر حيث تستطيع من خلال إنتاجها الضخم الاستفادة من مزايا اقتصاديات الحجم، وبما ينعكس ذلك في تخفيض تكاليف الإنتاج.

أظهرت نتائج الدراسة التطبيقية التي قام بها Karring سنة 1995 على شركة دولية أن تكلفة الإنتاج في السنوات الأولى كانت منخفضة وكانت تقوم بالتصدير للخارج، ومند أوائل التسعينيات تقوم الشركة بالإنتاج في الخارج نظراً لارتفاع تكاليف الانفتاح في الدولة الأم. [1]

ويتضح أهمية انخفاض تكاليف الإنتاج بالنسبة للمستثمر الأجنبي لكي يحافظ على حجم مبيعاته وعلى الميزة التنافسية لتلك المنتجات في الأسواق الدولية سواء ارتبطت دوافع المستثمر الأجنبي بالبحث عن المواد الأولية بالخارج أو ارتبطت بتكاليف أخرى بجانب المواد الأولية وخاصة انخفاض تكلفة العمل في البلدان النامية.

الفرع الرابع: التكنولوجيا

يمثل امتلاك المستثمرين الأجانب وبشكل خاص الشركات المتعددة الجنسيات تكنولوجيا متطورة مقارنة بمثيلاتها في السوق المحلية أو نظيراتها من الشركات الأجنبية الصغيرة نتيجة قدرتها المادية بالقيام على الإنفاق على البحوث والتطوير، إذ يلاحظ أن هناك 06 دول تتسم شركاتها بالتكنولوجيا المتطورة في الدول المضيفة: الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة، فرنسا، اليابان، سويسرا، هولندا، هاته التكنولوجيا تمكنها من اكتشاف عمليات إنتاجية جديدة لمقابلة احتياجات السوق. [2]

تشير بعض الدراسات لوجود مجموعة أخرى من المحددات الخارجية للاستثمار الأجنبي المباشر في هيكل الضريبة على دخل الشركات الأجنبية في الدولة الأم والدول المضيفة على حد السواء، بالإضافة إلى ذلك فإن القدرة التفاوضية والسلطة السياسية لتلك الشركات تمنحها القدرة على إتمام المفاوضات وبشروط مع حكومات الدول المضيفة، مقارنة بنظيرتها في السوق المحلي، هذا ما يؤدي إلى امتلاك تلك الشركات للمواد النادرة والمتمثلة في رأس المال والتكنولوجيا من جهة ومن جهة أخرى على النفوذ السياسي الذي تملكه والمستمد من حكومة الدولة الأم من خلال ما تقدمه من قروض وإعانات للدولة المضيفة. [3]

الفرع الخامس: التسويق

يلعب التسويق دوراً هاماً في الاستثمار الدولي بصفة عامة إذ يساعد الشركات المتعددة الجنسيات على معرفة حجم الطلب على منتجاتها، حيث تمتلك تلك الشركات إمكانيات تسويقية عالية ومتطورة وبالشكل الذي

---

[1] جمال محمود عطية عبيد، **تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري**، جامعة حلوان، كلية التجارة وإدارة الأعمال، رسالة دكتوراه غير منشورة، القاهرة، 2002، ص 54.

[2] جمال محمود عطية عبيد، مرجع سابق، ص 50.

[3] جمال محمود عطية عبيد، مرجع سابق، ص 53.

بمكنها من القدرة على تميز منتجاتها وبالتالي سهولة دخولها إلى الأسواق المختلفة وبكفاءة عالية وتنويع منتجاتها. [1]

كما تلجأ الشركات إلى تأجيل استثماراتها في البلدان النامية إلى غاية انخفاض درجة الخطر في السوق المحلي.

المطلب الثاني: المحددات الخاصة بالدولة الأم

لقد خلصت العديد من الدراسات التطبيقية إلى نتائج كبيرة ومتباينة تبين أن عوامل الطرد هي السبب في حدوث ونمو ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر وأوضح كوشلين سنة 1995 أن الشركات المتعددة الجنسيات غالباً ما تستثمر في الدولة التي تعتمد على الدولة الأم في الاقتراض أو التصدير أو التكنولوجيا أو الواردات أو المساعدات بكافة أشكالها. [2]

لقد أكد لوبيز سنة 1999 على أن التطورات التي حدثت في الهياكل المالية في العديد من الدول الصناعية أدت إلى المزيد من تدفقات رؤوس الأموال باتجاه الدول النامية بهدف تحقيق عائد أعلى من خلال الاستفادة من العديد من المزايا المكانية في تلك الدول. [3]

كما أثار كل من kwang singh سنة 1995 إلى بعض العوامل الهامة كمحددات تدفع إلى مزيد من خروج الاستثمارات الأجنبية مع الدولة الأم إلى الدول المضيفة والمتمثلة فيما يلي: [4]

- عدم توفر مناخ الاستثمار الذي يشجع على استثمار فائض الأموال في الدولة الأم.
- عدم وجود استقرار سياسي في الدولة الأم الذي يدفع بالشركات إلى البحث عن ظروف أفضل في الدول الأخرى للتغلب على عدم ملائمة المناخ الاستثماري في الدولة الأم.

أما فيما يتعلق بأهداف الدولة فكثيرا ما نجد أن حكومات الشركات الأجنبية تستهدف من جانب خلق فرص جديدة للعمالة في الخارج آو فتح أسواق جديدة لتصدير أو نشر ثقافتها وأنظمتها لا السياسية والاجتماعية في الدول الأخرى ومحاولة ممارسة بعض الأنواع من الضغوط الاقتصادية والسياسية لإقحام الدول المضيفة على الدخول في تحالفات عسكرية واقتصادية، ومن جانب آخر فقد يرجع تشجيع الحكومة الأم لتلك الشركات التي تشبع السوق المحلية وارتفاع درجة المنافسة فيه آو في أسواق الدول التي تنتمي إليها تلك الشركات. [5]

إن قرار الاستثمار الأجنبي المباشر ينطوي على الأقل على ارتباط نوعين من المنطق:

منطق المنشئة ومنطق الحكومة بمعنى أن اهتمام المنشأة بالقدرة التنافسية واهتمام الحكومات بكفاءة الحكم أثرهما الكبير على عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بكفاءة الحكم بل أن وجود درجة عالية من الكفاءة يكون

[1] جمال محمود عطية عبيد، مرجع سابق، ص 55.

[2] رضا عبد السلام، مرجع سابق، ص 125.

[3] جمال محمود عطية عبيد، مرجع سابق، ص 55.

[4] جمال محمود عطية عبيد، مرجع سابق، ص 50.

[5] رضا عبد السلام، مرجع سابق، ص 32.

ضماناً للمنشآت من ناحية تقليل المخاطر السياسية ويكفل استقرار العمل داخل البلاد وبالمثل لا تستطيع الدول أن تتجاهل عوامل القدرة على المنافسة لتلك المنشآت.

والدليل على ذلك أن معظم التدفقات الأجنبية لدولة ما مثل اندونيسيا وماليزيا هي نتيجة لتفهم كل طرق للاهتمامات الأساسية لطرق الآخر وان ماليزيا قد سعت إلى جذب المنشأة التي تستطيع أن يهيأ لها البلد قاعدة إستراتيجية قوية رغم أن ماليزيا لا توفر بيئة حرة تماماً للمستثمرين ولكنهم تدفقوا عليها نظراً لاتفاق استراتيجياتهم الخاصة مع شروطها الواضحة ورغم سعي بعض الحكومات في الدلو العربية ومنها تونس ومصر والجزائر لكي تهيأ ظروف ملائمة في محاولة لاكتساب أي استثمار أجنبي إلا انها انتهت بالحصول على قدر ضئيل للغاية من الاستثمار الأجنبي المباشر وبتطبيق المعايير المعتادة كان ينبغي أن تجتذب كل من تونس والمغرب مقادير كبيرة من الاستثمار ولكنها لم تحقق ذلك مما يبرز أهمية العلاقة بين قدرة التنافسية وكفاءة الحكم.

فالظروف التي يتم تهيئتها من قبل الدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر ليست وحدها المحددات الأساسية لجذب هذا النوع وإنما تدخل عوامل منها أن يكون هذا النوع من الاستثمار متفقاً مع أهداف البلد واستراتيجياتها وتوفر الظروف المناسبة.

المطلب الثالث: المحددات الخاصة بالدولة المضيفة

تحتوي هذه المحددات على العديد من العوامل التي تخص الدول المضيفة بحيث يمكن تطبيقها لجذب أكبر قدر ممكن من الاستثمار الأجنبي المباشر والتي يتمثل أهمها في المزايا المكانية المتوفرة في الدول المضيفة، بالإضافة إلى التشريعات والنظم الاقتصادية المختلفة والضريبية والأنظمة المصرفية والسياسات الاقتصادية الكلية ...الخ.

وسنحاول أن نتناول فيما يلي أهم المحددات الاقتصادية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية:

الفرع الأول: المحددات الاقتصادية

أولاً: حجم السوق واحتمالات النمو

تعتبر الأسواق الكبرى عامل مهم لجذب المستثمرين نظراً لحجم الفرص في تموين تلك الأسواق والمساهمة فيها لتعويض الواردات ومن الأمثلة على ذلك نجد: الصين، الهند، البرازيل، نيجيريا من البلدان التي تتمتع بأسواق هائلة نظراً لحجم السكان وفيها الصدد نشير إلى أن حجم السوق لا يعتمد على عدد السكان فقط وإنما أيضا على القدرة الشرائية للمستهلكين، فالدول التي يتمتع فيها الأفراد على دخل مرتفع تكون أكثر جاذبية للاستثمار، وكذلك الدول الصغيرة التي تحتل مواقع إستراتيجية مثل مجاورتها للأسواق الكبيرة أو الدول التي تقيم علاقات جهوية وإقليمية من أجل تكوين أسواق واسعة تكون موقعاً مهماً للاستثمار الأجنبي. [1]

[1] زايري بلقاسم، **الآثار الاقتصادية على الاقتصاد الجزائري لتكوين منطقة التبادل الحر مبين الجزائر والاتحاد الأوروبي**، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2004/2003، ص 04.

وإلى جانب ذلك يعتبر نشاط القطاع الخاص في عملية الإمداد والتوزيع مع الشركات الأجنبية عاملاً مهما لقياس نشاط السوق بل كلما توسعت عملية الإمداد والتوزيع بين الشركات الأجنبية والمحلية قويت قدرات هذه الأخيرة في السيطرة على الآثار الجانبية الغير مقصودة الناشئة من وجود تنافس شركات أجنبية. [1]

ومن هذه النواحي تكون للسياسات المتبعة في نشاط السوق المحلية أهمية خاصة في قرار الشركات بإقامة أنشطتها في بلد بالذات في المحل الأول.

يعدان من العوامل المؤثرة على قرار توطين الاستثمار الأجنبي فكبر حجم السوق الحالي أو المتوقع يؤدي إلى مزيد من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ومن المقاييس المستخدمة لقياس حجم السوق المحلية متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي وعدد السكان فالمقياس الأول يمكن اعتباره مؤشر للطلب الجاري أما المقياس الثاني فيعد مؤشر حجم السوق المطلق وبالتالي الاحتمالات المستقبلية. [2]

لقد وجدت الدراسات العملية أن هناك علاقة ارتباط قوية بين معدل نمو الناتج المحلي كمقياس أيضاً لحجم سوق الدولة المضيفة وبين الاستثمار الأجنبي المباشر حيث أن ارتفاع هذه المعدلات يعني ارتفاع فرص التقدم والتحسن في الاقتصاد الوطني وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية واتساع الرغبات الجديدة التي سوف تتولد مع كل نمو في هذه المعدلات.

ثانياً: درجة الانفتاح الاقتصادي

يميل الاستثمار الأجنبي المباشر إلى التوجه إلى الاقتصاديات المفتوحة والتي تتميز بعدم وجود أي قيود على حركة التبادل التجاري أو على عناصر الإنتاج لما يضمن حسن الكفاءة الاقتصادية في توجيهها وعدم وجود أي اختلال في الأسواق بمعنى أنه كلما كانت درجة الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي كبيرة كلما كان الاقتصاد الوطني مليء بالاستثمار الأجنبي المباشر ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال قياس نسبة الصادرات والواردات غلى الناتج الداخلي ودرجة تركز الصادرات بالإضافة إلى التخفيضات والقيود التعريفية الغير التعريفية.

ثالثاً: سياسات اقتصادية كلية مستقرة

إن وجود بيئة اقتصادية كلية مرحبة بالاستثمار الأجنبي المباشر تتمتع بالاستقرار والثبات من العناصر الأساسية لتشجيع الاستثمار إلا أنها تعطي إشارات سليمة لكل من المستثمر المحلي والأجنبي ويتم الوصول إلى هذه البيئة من خلال تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي التي تعمل على التحكم في التضخم وعجز الميزانية وتقليل العجز التجاري. [3]

ويعتبر تطبيق برنامج الخوصصة جزءً متمماً لتطبيق عمليات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية فهو عنصر مؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك عن طريق إتاحة الفرصة للمستثمرين الدوليين غلى

---

[1] بادما ملامبالي وآخرون، **الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية**، مجلة التمويل والتنمية، مارس 1999، ص 36.

[2] مصطفي كامل السيد وآخرون، **تقرير التنمية الشاملة في مصر**، مركز الدراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة، 1998، ص 14.

[3] أميرة حسب الله محمود، مرجع سابق، ص 26.

السوق والمشاركة في الاقتصاد وبإزالة العقبات على الاستثمار نتيجة الأعباء الكبيرة التي تشكلها المؤسسة التي تملكها الدولة ومن خلال إعطاء إشارة للمستثمر على أن الحكومة المعنية أصبحت ترحب بالاستثمارات خاصة في البنية الأساسية وتحسين الخدمات المرتبطة بالخوصصة.

رابعا: الناتج المحلي الإجمالي

يمثل معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي أهم المؤشرات التي يستخدمها المستثمر في اتخاذ القرار الاستثماري لذلك على اعتبار أن معدل نمو الناتج المحلي يمثل مظهر من مظاهر الاستقرار الاقتصادي خلال فترة زمنية محددة ويعكس مدى استغلال عناصر الإنتاج ودرجة النمو في الاقتصاد الوطني ويستخدم لتعبير عن حجم السوق المحلي لدولة إذ أن النمو السريع للناتج المحلي في الدولة المضيفة يحفز في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لأنه يخلق فجوة في موارد الدولة المضيفة فإنها ستطلب استثمار من خلال عرض شروط تفصيلية للاستثمار الأجنبي المباشر، فقد أثبتت دراسة (kasibhalta 1996) عن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية، إن نمو الناتج المحلي الإجمالي يلعب دوراً هاماً في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

خامساً: سعر الصرف

إن تأثير سعر الصرف الحقيقي على الاستثمار الأجنبي تبقى نقطة غامضة انطلاقا من النظرية الاقتصادية، فالآثار قد تختلف سواء في حالة ارتفاع أسعار الصرف أو في حالة انخفاض أسعار الصرف أو الصرف الحقيقي إذ يؤثر على مستوى الاستثمارات الأجنبية، سواء من خلال إعاقة وكبح هذا الأخير، يؤدي التقلب السريع لسعر الصرف إلى إعاقة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك لان التقلب في سعر الصرف يؤدي إلى عرقلة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك لأن التقلب في سعر الصرف يؤدي الى زيادة عدم التأكد لدى المستثمرين الأجانب، مما يقلل من رغبتها في القيام بالتزامات طويلة الأجل لتوسيع الحجم، والخلاصة أن المستثمرين الأجانب يدخلون سوق أجنبية عندما يكون مباشر سعر الصرف مستقر بحيث يضمن مستوى معقول من الربح، فقد دراسة (Jeanneret 2005) إن تقلبات سعر الصرف لها أثر سلبي على الاستثمار الأجنبي المباشر، وان استقرار معدل الصرف يؤدي إلى شعور المستثمر بنوع من الاستقرار والطمأنينة.

سادساً: التضخم

يعتبر التضخم من مؤشرات غياب الاستقرار الاقتصادي، ويؤدي ارتفاع معدل التضخم إلى إفساد المناخ الاستثماري من خلال تدني الثقة والعملة الوطنية، وما يتبع ذلك من تأثيرات مباشرة على سياسات التسعير وتكاليف الإنتاج والأرباح ورأس المال، كما يؤدي التضخم إلى تشويه النمط الاستثماري، بحيث يتجه المستثمر الأجنبي إلى الأنشطة ذات الأجل القصير أو المضاربة في المباني، أو المعادن النفيسة فيبتعد عن الاستثمارات المنتجة.

وقد أوضحت الكثير من الدراسات ان ارتفاع معدل التضخم في الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي يلعب دورا سلبياً في جذب الاستثمارات الأجنبية، بحيث أن معدلات التضخم المرتفعة تعطي الإشارة إلى عدم استقرار الوضع الاقتصادي إلى زيادة تكاليف الإنتاج، وانخفاض الربحية العائدة من الاستثمار، مما يؤدي إلى عزوف كثير من المستثمرين عن الاستثمار في الدول ذات معدلات التضخم المرتفعة، ومن الدراسات التي تبين الدور الأساسي لمعدلات التضخم المرتفعة في جذب الاستثمار الأجنبي دراسة (hara & razafimahefa 2003). [1]

الفرع الثاني: محددات بيئية ومؤسسية

تلعب المحددات البيئية والمؤسسية دور فعال في حركة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حيث كل ما قام النظام البيئي على مجموعة من القيم والعادات الايجابية والمساعدة للاستثمار الأجنبي كلما كان ذلك جاذباً له والعكس صحيح، أما فيما يتعلق بالنظام المؤسسي فيتكون من النظام الإداري والأجهزة القائمة على إدارة الاستثمار والمنظمين ونظم المعلومات الاستثمارية وكلما كان النظام الإداري يتميز بسهولة إجراءات ووضوحها وعدم وجود تعقيدات إدارية كلما أدى ذلك إلى جذب الاستثمار والعكس صحيح.

وفي نفس الوقت كلما تميزه الأجهزة القائمة على إدارة الاستثمار بالكفاءة الإدارية والتنظيمية واتجهت إلى تطبيق مبدأ لامركزية إدارة الاستثمار كلما أدى ذلك إلى جذب الاستثمار والعكس صحيح، أما عن المنضمين فكلما توافرت عدد كاف من المنظمين الأكفاء كلما أدى إلى جذب الاستثمار، أما فيما يتعلق بنظم المعلومات الاستثمارية فكلما أتيحت البيانات والمعلومات الاستثمارية للمستثمرين بالصورة التفصيلية المطلوبة وبالدقة المناسبة وفي الوقت المناسب كلما أدى ذلك إلى جذب الاستثمار والعكس صحيح. [2]

الفرع الثالث: محددات أخرى

إن العوامل الهامة المؤثرة على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر هي وجود إطار تشريعي وتنظيمي يحكم أنشطته ولنجاح ذلك يجب توفر عدة مقومات. [3]

1- توحيد قوانين الاستثمار وجعلها تتسم بالوضوح والاستقرار والشفافية والتوافق مع التشريعات الأخرى ذات علاقة مع التنظيمات الدولية الصادرة وحماية المستثمر.

2- توفير الضمانات الكافية لحماية المستثمر من أخطار معينة مثل الأمن وحرية تحويل الأرباح للخارج وحرية تحول رأس المال وخروجه وأهمية وجود نظام يكفل حماية حقوق الملكية الفكرية.

---

[1] زغبة طلال، **دراسة تحليلية وقياسية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة المسيلة، 2005، ص 81-84.

[2] سامية عمار، **محددات الاستثمار الخاص في القطاع المصرفي**، مجلة مصر المعاصرة، عدد 453، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، 1993.

[3] أميرة حسب الله محمود، مرجع سابق، ص 37.

3- توفير سلطة قضائية قادرة على تطبيق القوانين وإبرام العقود بدون بيروقراطية وحل النزاعات التي تنشأ بين المستثمر والدولة المضيفة بكفاءة عالية.

كما كانت هناك تشريعات خاصة أيضاً على مستوى العديد من التكتلات الاقتصادية مثل الاتحاد الأوروبي ومجموعة الكاريبي، منظمة التبادل الحر لأمريكا الشمالية، وبالمقابل فقد عرفت إجراءات قبول الاستثمارات في السنوات الأخيرة نوعا من المرونة في العديد من الدلو وكان بهدف إزالة القيود الاستثمار مثل حضر ممارسة النشاط الاستثماري في بعض القطاعات وكذا تخفيف أو إلغاء بعض الشروط مثل نسب المساهمة ومعايير الانجاز، حجم الصادرات من المنتج، استعمال المكون المحلي، نقل التكنولوجيا، مستوى العمالة، كما منحت بعض الدول للاستثمارات نفس معاملة الاستثمارات الوطنية مع نفس الحقوق والامتيازات.

وضمن الإطار القانوني والتنظيمي تعتبر حقوق الملكية قضية مهمة، يعتبر الاستثمار الأجنبي حساس تجاه المخاطر القانونية التي يمكن أن تنجم عن ضعف حماية حقوق الملكية الفكرية الصناعية، علما أن رأس المال المشروع الاستثماري يتألف في غالب الأحيان من براءات الاختراع، النماذج الصناعية، العلامات التجارية وغيرها. ومن الشروط الأولية لجذب ونجاح الاستثمارات الأجنبية، أن يتم تأمين الإطار القانوني اللازم لها، وهذا الإطار يشمل قوانين الملكية الفكرية والصناعية التي تؤمن حماية فعالة لحقوق الملكية الفكرية والصناعية التي تشكل جزءاً كبيراً من الاستثمارات، وينذر وجود مشروع استثماري لا يتضمن حد أدنى من العناصر التكنولوجية، وخاصة مشاريع الاستثمار الأجنبي.

فمثلا يعتبر حماية برامج الكمبيوتر من مصلحة الدول الصناعية والنامية على حد السواء، غير أن الشركات الكبرى تعتمد على أسواق دولية واسعة، وبهذا تستطيع تعويض الخسارة التي تلحق بها الأسواق الغير محمية، بينما لا تستطيع شركات الدول النامية ذلك في حالة كانت الحماية في أسواقها الرئيسية ضعيفة.

وقد تم تقدير نسبة القرصنة في منطقة الشرق الأوسط لبرامج الكمبيوتر التجارية بـــ 57% سنة 2000 و 51% سنة 2001، وإذا أخذنا بعين الاعتبار نمو المنافسة بين الأسواق المختلفة في مجال الدولي لجذب الاستثمارات الأجنبية وتأمين شروط حمايتها، يتضح مقدار ضياع الفرص الممكنة للدول النامية نتيجة لضعف حماية الملكية الفكرية في أسواقها، بل وتتوجه تلك الاستثمارات لأسواق أخرى حيث شروط الحماية القانونية أفضل.

وعموماً فإن الاستثمار الأجنبي المباشر لن يحرز تقدماً في بلد يفقد فيه المستثمرون والمقرضون أموالهم بسبب نظام قضائي غير كفء في تنفيذ العقود وحقوق الملكية الفكرية، ولقد جاءت بعض الدول إلى تدعيم التشريعات الداخلية المنظمة لحماية حقوق الملكية الفكرية والصناعية، إجراءات الاختراع، وتسجيلات الصناعية، وهذا طبقاً للالتزامات المعلن عنها من طرف المنظمة العالمية للملكية الفكرية (wipo) ولقد كانت هذه الحماية خاصة في القطاعات التي تعتمد على التقنيات العالية. وعلى الدول المضيفة بهدف تأمين هذه الحقوق التي تضمن التعويض العادل عند ضياعها، وفي هذه الحالة التي لا توجد فيها ضمانات رسمية للاستثمارات (miga) أو الوكالة العربية للاستثمار (giagi).

كما يجب على الدولة المضيفة من خلال الإطار القانوني أن تضمن حرية تحويل الأرباح وتوزيع رؤوس الأموال، وذلك بوضع إجراءات مرنة تسمح للمستثمرين بالتحويل الكلي للأرباح والفوائد، ويجب أن يضمن هذا الإطار تسوية الخلافات كاللجوء إلى الوساطة والتحكيم الدوليين وفي حالة عدم اتفاق الأطراف على حل نزاع يمكن أن أيضا اللجوء إلى المركز الدولي التابع للبنك العالمي (cirdi) بهدف حل النزاعات الخاصة بالاستثمار.

كما تسعى الدول إلى تشجيع الاستثمارات الأجنبية وجذبها إليها بالتسابق بينها نحو تقديم العديد من المزايا الضريبية من إعفاء وتخفيض في الوعاء الضريبي. [1]

ويعتمد القرار الدولي لاختيار أحد صيغ الاستثمار على المزايا الضريبية الممكن الحصول عليها ضمن اعتبارات محددة.

تقدم الدول مجموعة من الحوافز لتشجيع المستثمرين لتحويل حصص استثماراتهم للأسواق المضيفة ومثل ذلك: الإعفاءات الجمركية، التسهيلات، ضمانات الاستثمارات الوافدة، أسعار رمزية لمستلزمات الإنتاج وأسعار منخفضة للأراضي.

إن التسهيلات والامتيازات التي يمنحها النظام الجبائي للمستثمرين الأجانب ووضوح القوانين الجبائية واستقرارها وعدم وجود ثغرات فيها وسهولة الإجراءات الإدارية تعد دافعاً من الدوافع الهامة لتشجيع الاستثمار الأجنبي بحيث يؤثر ذلك بطريقة مباشرة على قرار المستثمرين.

من العوائد التي تؤدي لزيادة العائد على الاستثمارات:

-استخدام المعدلات التميزية لجذب الاستثمار الأجنبي بحيث أن الاعتماد معدل ضريبي جمركي منخفض عن غيره يدعم استيراد السلعة المعنية، تعتمد هذه الطريقة عادة لتدعيم إنشاء المناطق الحرة.

-استخدام الإجازة الضريبية على الاستثمار بإعفاء المشروعات الأجنبية من الضرائب لعدد من السنوات في بداية حياة المشروع.

المبحث الرابع: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر عدة أشكال بحسب ما تسمح به قوانين البلد المضيف ننجزها فيما يلي:

المطلب الأول: إنشاء فرع جديد

بمعنى إنشاء وحدات جديدة للإنتاج يعتبر الشكل الأساسي للاستثمار المباشر الأجنبي إلى غاية سنوات السبعينات أين كانت معظم الاستثمارات الشركات العملاقة التابعة للدول الصناعية (و م أ، فرنسا، اليابان، ...الخ) التي توطنت في الدول الصناعية المتقدمة نفسها –أي الاستثمار المتقاطع– وحتى الدول النامية يطغى عليها هذا الشكل وبموجب هذا النوع من الاستثمار يتسنى لتملكه الشركات اختيار موقع إنشائه وحق الإشراف

[1] رمضان صديق محمد، **نظرية التنسيق الضريبي ومدى تطبيقها في واقع النظم العربية، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية**، المعهد العربي للتخطيط، العدد 01، ديسمبر 2002، ص 64–67.

والتحكم في سير نشاطه وأهدافه ومن ثم تحمل المسؤولية لتوفير رأسماله وتقنيات التكنولوجية وتحمل مسؤولية التخطيط الاستراتيجي والأهداف المسطرة وكل ما يتعلق بنشاطه ...الخ، الى جانب هذا تجدر الإشارة إلى أن هذه الشركات تضمن تبعية هذا الفرع لها في ما يخص الاختصاصات والتفويضات المتعلقة بمختلف الأنشطة (الإنتاج، التموين، التسويق، المبيعات،...الخ)، وتسعى الشركات الدولية أيضا في بحثها عن الأسواق إلى تصريف فوائض المخزون وبغرض التوسع والنمو وتحقيق الإرباح الإضافية والتخلص من التكنولوجيا المتقادمة أو القيام بالتجارب العلمية في دولة مضيفة أو التخلص من الضرائب الباهظة في دولة المقر الرئيسي أو غبر ذلك ويتم عن طريق إنشاء فروع لشركة في دولة أخرى. [1]

المطلب الثاني: اقتناء شركة قائمة

عندما قرر المستثمر الأجنبي شراء شركة موجودة أصلا وقائمة بالفعل في الدولة المضيفة وبالتالي يتحقق ذلك على أرض الواقع فهذا ما يعني ان المستثمر الأجنبي جسده بالفعل استثماراً مباشراً أجنبياً في شكل اقتناء مؤسسة جديدة.

إن تحقق هذا النوع من الاستثمار الأجنبي المباشر في الواقع العملي مرهون بضرورة توافر عاملين رئيسيين هما: [2]

أولاً: مدى توافر هذه الشركات القائمة في الدولة المضيفة من جهة ومدى تفضيلات وخيارات حكومات الدول المضيفة من جهة أخرى.

ثانياً: مدى استعداد المستثمر الأجنبي لتحمل أعباء التي ستنجز أصلاً عن هذه العملية لكون تلك الشركات قديمة.

المطلب الثالث: اقتناء شركة ذات الاستثمار المشترك

إن الاستثمار المشترك أو المشروعات المشتركة أو الشركات ذات الرأسمال المشترك كأنه مؤسسة منفصلة تمتلكها شركتان أصليتان فإنه يعطي المزيد من الفرص في اقتسام الرقابة بشكل أكبر مما تتيحه الأشكال الأخرى من التحالفات، كما أن التحالفات المشتركة توفر فرص أكبر للاحتكار.

ومن المسلم به أن هذا الشكل يتجلى ميدانيا من خلال تعاقد طويل الأجل بين طرفين، الأول بمثل الطرف الوطني والثاني يتمثل في الطرف الأجنبي، شركات أجانب، ومنه يتسنى من خلاه إنشاء شركة ذات رأسمال مشترك أي شركة جديدة ومستقلة من حيث رأس المال الخاص بها، الإستراتيجية المتبعة، الأهداف،...الخ، وانطلاقا من ذلك الاستثمار المشترك بين الشركتين إذا قد يتجلى على أساس الشراكة الأجنبية، فالشراكة

[1] العجلان علي بن براهيم وفتحي تهامي علي، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية**، ندوة حول الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، 23/24/25/مارس/1997، الحمامات، تونس، ص 177-178.

[2] ناجي حسين، **دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006، ص 101.

الأجنبية هي الكيان الذهني القائم بين الشركات والمبنية على علاقات مميزة عمادها البحث المشترك في الميدان المتوسط والطويل والموجه إلى خلق وتوسيع المتطلبات الضرورية.

إن الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يقوم على أساس هذا الشكل، يسمح للطرفين بموجب التعاقد، بتوحيد الجهود وتقاسم كل المخاطر، لأجل تحقيق الأهداف، فهي تعاون بين العديد من المؤسسات الحرة التي تختار القيام بالإنتاج أو إقامة مشروع أو ممارسة نشاط معين وهذا من خلال تجميع الكفاءات المطلوبة والإمكانيات والموارد الضرورية، إذاً هي وضع عملي للمشروع أو نشاط مشترك عن طريق تحمل مشترك للمخاطر وكذلك مواجهة المنافس. [1]

المطلب الرابع: الاندماج والتملك

يعكس هذا الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يبرز بشكل جلي في السنوات القليلة الماضية والذي يقوم على أساس الاندماج والتملك، دخول المستثمرين الأجانب في مختلف القطاعات الإنتاجية منها الخدماتية، أين يتجسد ميدان هذا الشكل عبر القيام بعمليات اندماج الشركات الوطنية مع شركات دولية وكذلك امتلاك حصة من رأسمال الشركات الوطنية من طرف المستثمرين الأجانب.

وتجدر الإشارة في هذا السياق أن ملكية رأسمال لا تعدو ان تكون الشرط الوحيد والضروري لوجود الاستثمار المباشر بل هناك شرط آخر يضاف له وهو الذي يتمثل في أحكام الرقابة عليه ويكون ذلك من خلال عدد الأصوات الذي يتناسب مع الحصة النسبية لرأسمال المؤسسة ومن ثم التمثيل في مجلس الإدارة.

ولقد أضحى الشكل الغالب للاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك بفعل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر ما بين الدول المتقدة منذ عقد الثمانينيات، وبهذه العملية فإن مؤسسة ما تأخذ المراقبة من مؤسسة أخرى عن طريق حصولها على 50% من حقوق الملكية، أي من رأسمالها.

ثمة عوامل أساسية في الواقع تدفع بالمؤسسات لإبرام صفقات مختلفة للاندماج والتملك: وتتلخص هذه العوامل فيما يلي: [2]

-البحث عن أسواق جديدة ومن ثم تعزيز الوضعية التنافسية فيها.

-اختراق الأسواق ومن ثم الاستحواذ على موارد مؤسسات أخرى.

-تقاسم المخاطر.

-حوافز مالية وشخصية.

وأخيرا في هذا الشأن يمكن القول أن الاستثمار الأجنبي المباشر يجري ميدانياً من خلال هذه الأشكال الرئيسية المشاعة في شتى أنحاء العالم وهي البارزة على المستوى العالمي أيضاً، إلا أن عملية تجسيدها من

[1] جوردان د–لويس، ترجمة سعاد الصنبولي، **مشاركات استثمارية من أجل الرخاء –بناء وإدارة التحالفات الإستراتيجية–**، الدار العربية للنشر والتوزيع، مصر، 1996، ص 195.

[2] جوردان د–لويس، ترجمة سعاد الصنبولي، مرجع سابق، ص 203.

طرف الشركات الأجنبية وخاصة الشركات المتعددة الجنسيات المنتسبة للدول الأصلية وخاصة منها الدول المتقدمة واستقطابها من طرف الدول المضيفة وخاصة منها الدول النامية، هي عملية تتوقف على مدى تفصيلات مختلف تلك الأطراف بشأن ذلك وبالتالي درجة تطبيق كل من تلك الأشكال على ارض الواقع كانت تتوقف على تفصيلات مختلف الأطراف، الشركات الأجنبية والدول المضيفة على الأقل قبل بروز البوادر الحقيقية للعولمة الاقتصادية والانفتاح الحقيقي على التحولات العالمية في السنوات الأخيرة.

خلاصة الفصل

من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل اتضح لنا أن الاستثمار الأجنبي المباشر أداة هامة لتوفير ونقل رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى، بالإضافة إلى نقل التكنولوجيا وغيرها من عوامل الإنتاج الضرورية لإقامة المشاريع الإنتاجية، وهذا ماجعل منها ضرورة لابد منها ومقصد للعديد من الدول المضيفة وتحسين ميزان المدفوعات وغيرها من الآثار الايجابية التي دفعت معظم الدول لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، مما استوجب عليها توفير مناخ استثماري مناسب مراعية في ذلك مجموعة من المحددات التي تحكم هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية لكي يحقق هذا الاستثمار الغاية المرجوة منه سواء للدولة الأم أو الدول المضيفة التي يجب عليها تفادي آثاره السلبية التي تنعكس سلباً على اقتصادياتها.

الفصل الثاني

طبيعة الاقتصاد الجزائري والإماراتي وعلاقتهما بالنفط

تمهيد

من المؤكد أن العوائد النفطية لا تتبع مسار معلوم وهذا راجع لانخفاض وارتفاع الأسعار، والشيء الذي يؤكد هذا الطرح الصدمات النفطية التي توالت ملقية بظلالها على مختلف الاقتصاديات النفطية، فبالتالي اظهر هذا الوضع وبصفة خاصة مدى هشاشة الاقتصاديات النفطية، الذي حتم إعادة التفكير والبحث عن بدائل مناسبة من شأنها ضبط الأوضاع المالية والاقتصادية لتجنب أزمة اقتصادية واجتماعية.

يهدف هذا الفصل إلى دراسة الاقتصاديات النفطية من خلال التطرق إلى دراسة واقع الاقتصاد الجزائري والإماراتي، حيث تسعى هذه الدول إلى الخروج من التبعية النفطية لأجل التحول من الاقتصاد الريعي القائم على الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات، هذا المورد الناضب يجعلنا ندرك حجم مخاطره من جهة، وارتباط أسعاره بالأسواق العالمية للنفط غير المستقرة من جهة ثانية.

ومن أجل معرفة طبيعة الاقتصاد الجزائري والإماراتي قمن بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: ماهية الاقتصاديات النفطية

المبحث الثاني: طبيعة الاقتصاد الجزائري وتبعيته للنفط

المبحث الثالث: طبيعة الاقتصاد الإماراتي وتبعيته للنفط

المبحث الأول: ماهية الاقتصاديات النفطية

يعتبر النفط من مصادر الطاقة التي لا تستطيع البشرية جمعاء الاستغناء عنها في مسيرة حياتها، وقد استعمل الإنسان النفط من قديم الزمان ولكن بصورة بدائية ومحدودة ومع مرور الوقت زادت حاجة الإنسان إليه خصوصاً مع زيادة عدد السكان والتقدم التكنولوجي والصناعي الذي يشهده العالم.

المطلب الأول: مفهوم الاقتصاديات النفطية

يعتبر موضوع اقتصاديات النفط أو الاقتصاد النفطي أحد مجالات البحوث الاقتصاديات المعاصرة، بداية من فترة أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين وهي الفترة التي أعقبت استغلال النفط بصورة علمية واقتصادية وبشكل واسع، وظهور مركز وقوة وأهمية وتأثير الثروة النفطية في مجالات النشاط الصناعي والتجاري والطاقة، وكذلك مجال الشؤون السياسية والعسكرية وعلى النطاق الدولي، هذا كان الاقتصاد النفطي موضوع رعاية واهتمام خاص في الأوساط العلمية والجامعية وتحول إلى مادة علمية مستقلة ومتخصصة لدراسته تدرس في العديد من الجامعات والمؤسسات العلمية وكذا في العديد من الدول المتقدمة في القارة الأمريكية والأوروبية، كالمعهد الفرنسي للنفط (Institut Francais du Patrole)

بباريس فرنسا، المعهد العربي للنفط في الكويت، المعهد الأمريكي للنفط (American petroleum institut)، وبعد انتهاء فترة الحرب العالمية الثانية توسع وازداد الاهتمام بدراسة وتحليل مركز وآثار الثروة النفطية اقتصاديا واجتماعيا وتكنولوجيا سواء على الاقتصاد الدولي أو الإقليمي أو المحلى وهذا ما أدى إلى إنشاء هيئات ومنظمات اقتصادية خاصة بهذه الثروة (كمنظمة الدول المصدرة للنفط الأوبك OPEC) ومنظمة الدول العربية المصدرة للنفط OAPEC، والوكالة العالمية الطاقة Agence Internationale de l'énergie، ويعتبر اقتصاد النفط علما بما يحققه من شروط العلم والمتمثلة في ثلاثة نقاط ألا وهي أن يكون لديه موضوع، هدف ومنهجية:[1]

- ففيما يتعلق بالشرط الأول فإن موضوع اقتصاد النفط يعتبر إحدى موضوعات الاقتصاد التطبيقي والتي يطلق أحيانا عليها علوم الاقتصاديات القطاعية أو الفرعية أو المتخصصة، ذلك أن هذا العلم وموضوعه يجمع بين الجانب النظري (تطبيق القوانين الاقتصادية على القطاع أو الفرع أو النشاط المدروس)، وجانب وصفي للعمليات والأنشطة الاقتصادية المتجسدة المرتبطة باستغلاله أي أنه علم نظري ووصفي في آن واحد لكل الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالمورد أو الثروة النفطية.
- أما الشرط الثاني فيكمن هدف اقتصاد النفط في إيجاد هذه الثروة وتحويلها إلى منتجات سلعية تشبع وتلبي حاجات الإنسان إليها، وهذا وفقا لمراحل النشاط الاقتصادي النفطي (من البحث والاستكشاف، الحفر

[1] مناد علي، **الاقتصاديات النفطية وخيار التنويع الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر 1990–2016**، دفاتر mecas، عدد 01، جوان 2020، ص 03.

والتنقيب، الاستخراج و الإنتاج، التكرير والتصفية، التسويق والتوزيع، التصنيع إلى الاستهلاك النهائي للسلعة النفطية).

- وفيما يتعلق بالشرط الأخير والخاص بالمنهجية فهو يستعمل كل من المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي، التطبيقي، الإحصائي، التقديري والوصفي لتحقيق هدف موضوع اقتصاد النفط، ومن ثم يمكن أن نطلق على اقتصاد النفط بأنه علم حديث، يدرج ضمن العلوم الأخرى التي لها محل من الدراسة والبحث.

يعرف الاقتصاد الريعي على انه " ذلك الاقتصاد المدعوم بالإنفاق جوهرياً من قبل الدولة، إذ تصبح الدولة وسيطة بين القطاع الريعي والقطاعات الاقتصادية الأخرى، أي أنها تتسلم العائدات الريعية ومن ثم تخصصها إلى فروع النشاط الاقتصادي الأخرى من خلال برامج الإنفاق العام"[1].

ويقصد بالمجتمع الريعي " جميع الفئات الاجتماعية المستفيدة من الريع وتعمل هذه الفئات على تعميق الحالة الريعية لحماية المصالح الشخصية وان كان على حساب الفئات الأخرى في المجتمع وقد تنشأ هذه الفئات نتيجة الصلة أو القرابة بالسلطة الريعية الحاكمة ".

يتضح من خلال التعريفين أعلاه هناك طرفين هما الدولة التي تأخذ وظيفة رصد التخصيصات وتوزيعها على الطرف الثاني وهو الفئات المستفيدة وهذه الفئات لا تحاول رفض وإزاحة هذا النظام كونها مستفيدة ولا تدرك معنى المصلحة العامة وحقوق الجميع بهذه الثروات أي أنها تمارس تصرفات حيوانية لا يعنها شؤون الآخرين وبهذا هي تكون كالحيوانات المفترسة.

المطلب الثاني: أهمية الاقتصاديات النفطية

عرفت تطورات الحضارة الإنسانية ارتباطا كاملا باستخدامها للطاقة، وذلك منذ اكتشاف النار وتسخيرها في الطهو والإثارة والتدفئة، وطاقة الرياح في صورة الشراع والمطاحين الهوائية، والمياه بصورتها البسيطة حيثما كانت الأنهار، وبعدها تم اكتشاف الفحم الحجري والذي ساهم في تحريك دواليب الثورة الصناعية، ثم جاء بعد ذلك اكتشاف البترول ليأخذ المكانة الأهم في مصادر الطاقة التي تعتمد عليها الحضارة البشرية، وهذا نظرا لما يتميز به من خصائص فريدة من نوعها لا تتوفر في المصادر الطاقوية الأخرى ومن هنا تبرز أهمية الثروة النفطية وعلى كافة المجالات الاقتصادية والصناعية والعسكرية والسياسية والزراعية [2].

[1] حامد عبد الحسين الجبوري، المجتمع الريعي نتاج الاقتصاد الريعي، **جريدة دنيا الوطن الالكترونية** بتاريخ: 2018/09/02 على الموقع الالكتروني: https://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2018/09/02/472016.html consulté le: 04/08/2020 à 14:25 GMT.

[2] زمال وهيبة، **أثر تقلبات الإيرادات النفطية على الاقتصاد الكلي (النمو الاقتصادي) دراسة حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2018/2017، ص 17.

أولا: أهمية النفط في القطاع الصناعي:

تظهر أهميته بشكل واقعي في النقاط التالية . يلعب البترول دورا هاما في تأمين الطاقة اللازمة لتشغيل الآلات والمصانع التي تنتج المستلزمات التي تغطي الاحتياجات البشرية والضرورية والثانوية من مأكل وملبس وغير ذلك، فضلا عن ذلك فإن القطاع الصناعي يقوم بتشغيل الملايين من اليد العاملة وتأمين أجورهم. فبدون النفط ستتوقف الصناعة وبشكل شبه تام، مما يؤدي إلى خلق أزمات اقتصادية تؤدي إلى زعزعة الاقتصاد الدولي و يعتبر النفط الوقود الأساسي لتشغيل الصناعة وتحريك الآلات في المصانع والمعامل فهو يستخدم كوقود لمعظم الصناعات الثقيلة والخفيفة أيضاً، ويستخدم أيضا لضمان استمرارية الآلات وإطالة عمرها الإنتاجي وذلك عن طريق تزويد الصناعة بمواد التشحيم الضرورية التي تخفف من درجة الاحتكاك المستمر لأجزاء الآلات ببعضها البعض وتظهر ميزة أخرى للنفط الخام هي بروز مجموعة من المشتقات ذات الاستخدامات غير الطاقوية كالبلاستيك الألياف الصناعية، والدهانات والمنظفات...، والتي كان لها أثر واضح في مختلف جوانب الحياة البشرية

ثانيا: أهمية النفط في القطاع الزراعي:

لا يختلف كثيرا دور وأهمية البترول في الزراعة عن الصناعة، فمنذ القدم كانت الزراعة تعتمد على المجهود العضلي للإنسان أو الحيوان، ولكن بعد قيام الثورة الصناعية وتوالي الاكتشافات والاختراعات في مجال الميكنة الزراعية ، وما عزز هذه الاختراعات وأعطاها أهمية بالغة وزاد في حدة تطورها هو اكتشاف النفط وهذا باعتباره مصدر توليد الطاقة التي تغذي مختلف الآلات والمعدات الزراعية الحديثة كالجرارات ومضخات المياه وغيرها من جهة ومصدر للمنتجات البتروكيمياوية كالأسمدة الأزوتية، والمبيدات العشبية، والتي ساهمت في تحقيق تقدم زراعي. من خلال زيادة المحاصيل الزراعية وتطوير المنتجات الزراعية وتحسين جودتها.

ثالثاً: أهمية النفط في القطاع السياسي:

يقول محمد الرميحي في كتابه "النفط والعلاقات الدولية": "مازال النفط كمادة خام حيوية للبشرية يثير من النقاش في ميدان السياسة أكثر مما يثير في ميدان الاقتصاد، وتؤثر فيه العوامل السياسية بشكل أكبر وأوسع من العوامل الاقتصادية. فكمية الإنتاج النفطي، وكذلك أسعاره في قرارات سياسية بالدرجة الأولى وليس لها علاقة بميكانيكية قوانين السوق الكلاسيكية" [1]. فلقد أصبح النفط العامل الأساسي والمؤثر في صنع القرارات السياسية في الدول المنتجة والمستهلكة على حد سواء، كما أصبح النفط أيضا يستخدم كسلاح سياسي للدفاع عن قضايا أساسية مثلما حدث في حرب أكتوبر 1973 عندما استعملت الدول العربية النفط

[1] زمال وهيبة، مرجع سبق ذكره، ص 18.

كسلاح ضد الإمبريالية الغربية وشكل حظر النفط منعطفا تاريخيا في مجرى العلاقات السياسية الدولية، وأسفر استعماله المباشر في هذه الحرب عن نجاح أوسع وفاعلية أكبر في خدمة القضية العربية.

رابعا: أهمية النفط في القطاع العسكري

يقول أوكونور في كتابه "إمبراطورية النفط" الصادر في موسكو عام 1958" من يملك النفط سيملك العالم، لأنه بفضل المازوت سيسيطر على البحر وبفضل بنزين الطائرات سيسيطر على الجو وبفضل بنزين السيارات سيسيطر على البر، بل أكثر من ذلك إنه بفضل الثروات الخيالية التي يمكن جمعها من النفط سيتحكم بقطاعات اقتصادية كاملة"، وهذا القول يعطي دلالة واضحة على أهمية النفط الإستراتيجية، فالنفط يعني الحياة أو الموت، الحرب أو السلم. ففي السلام لا تدور عجلة الحياة العصرية بل نفط وفي الحرب لا تستطيع دولة أن تقاتل وتنتصر دون هذه المادة الحيوية لآلتها العسكرية، ولا تكمن أهمية النفط على الصعيد العسكري في اعتباره الطاقة المحركة لآلات المصانع الحربية فحسب، بل يتعاظم دوره عسكريا لأن النفط هو الوقود الضروري لآلة الحرب الميكانيكية، وأحد أهم التجهيزات العسكرية في ميدان القتال، و عامل مهم من عوامل الانتصار في الحروب إن لم يكن هدفاً أو سبباً لاشتعالها.

وعند قراءة بعض الوثائق وتصريحات القادة العسكريين والسياسيين الغربيين حول أهمية البترول البناء حضارة غربية واعدة، ندرك حقيقة أن البترول يعادل الدم في شريان الحضارة الإنسانية المعاصرة، بعد أن أصبح البترول عنصرا هاما في جميع مجالات الحياة الاقتصادية والعسكرية وفي هذا الصدد يقول رئيس وزراء فرنسا خلال الحرب العالمية الأولى إن البترول ضروري لفرنسا وللعالم كالدم، ونجد رئيس

الولايات المتحدة الأمريكية كالفن كوليدج: (جمهوري: 1923–1929) يقول في عام 1924: (إن الغلبة بين الشعوب ستكون بمقدار ما تملك من البترول ومنتجاته).

خامسا: أهمية النفط في القطاع التجاري

كان ولازال للنفط الدور الرئيسي في الارتقاء بنوعية الحياة وتحقيق الرفاهية والازدهار والتنمية التكنولوجية والبشرية للدول الصناعية والرأسمالية على الخصوص، بالرغم من أن معظم هذه الدول لم تكن إلا مستهلكة لهذه المادة الحيوية والضرورية لحياة الإنسان بيد أن النفط لعب أيضا الدور المحوري والأساسي بالنسبة للتجارة العالمية والتي تظهر في النقاط التالية:

- يعتبر مصدر رزق الدول المصدرة التي أصبحت في صدارة الدول في زيادة الإنفاق العقاري والعسكري بالنسبة لميزانية التجهيز الطرقات والبناء ووسائل النقل، وارتفاع ميزانية الدفاع بحيث أصبحت هذه المادة ليس سلعة تجارية فحسب كالسلع الأخرى المتداولة في الأسواق العالمية فحسب، ولكن أصبحت مادة إستراتيجية تستعمل في فرض القوة والنفوذ زيادة على قيمتها النقدية.

- من المعروف أن الدول الصناعية هي أكبر دول العالم استهلاكا و أقلها انتاجا للنفط، وذلك على عكس الدول النامية، وقد ترتب على هذا التفاوت بين معدلات إنتاج النفط والطلب عليه حركة تجارية عالمية جعلت من النفط السلعة الوحيدة ذات الأهمية العظمى في التجارة الدولية من حيث حجم القيمة النقدية.
- يلعب البترول دوره الفعال في تسيير العوامل المؤثرة في العلاقات التجارية الدولية، والتي يمكن أن تطال حتى العلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية، باعتبار أنه مادة إستراتيجية وأكبر الاحتياطيات موجودة في الدول النامية خاصة الدول العربية التي تربطها علاقات حساسة جدا مع الدول المتقدمة.
- أدى الطلب المتزايد والمتنامي على البترول ومنتجاته خاصة من لدن الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوربية واليابان، إلى تنامي وتطور تجارة النفط العالمية بسرعة ملحوظة، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية وإلى غاية اليوم.

سادسا: أهمية النفط في قطاع النقل والمواصلات

يعتبر النقل من أهم القطاعات في الحياة الاجتماعية والاقتصادية للإنسان المعاصر، وللنفط دور كبير في ضمان سير هذا القطاع، فالسيارات والبواخر والطائرات وغيرها من وسائل النقل التي مكنت الإنسان من الانتقال بسهولة ويسر حتى إلى أقاصي الأرض، ويعود الفضل في ذلك إلى النفط من خلال مشتقاته التي تستعمل كطاقة ضرورية لعملها (كالبنزين والمازوت والديزل....).

المطلب الثالث: خصائص الاقتصاديات النفطية

لكل اقتصاد مجموعة من الخصائص التي تميزه عن الاقتصادات الأخرى ويمكن توضيح أهم الخصائص التي توضح الاقتصاد الريعي النفطي بالآتي:[1]

- اقتصاد متذبذب، الاقتصاد النفطي هو اقتصاد ريعي وبما أن النفط يتميز بتذبذب أسعاره كنتيجة لأسباب سياسية واقتصادية ومناخية لذا فان الاقتصاد المعتمد على النفط سيكون متذبذب أيضاً خصوصاً في إيراداته ونفقاته وصادراته واستيراداته وإنتاجه الاقتصادي واحتياطياته النقدية وغيرها، ولا يمكن للحكومات الوطنية من تحديد أسعاره وتثبيتها لان أسعاره تتحدد في الأسواق الدولية.
- اقتصاد غير عادل، من المعروف إن النفط ثروة وطنية عامة تشمل الجميع الأجيال الحالية واللاحقة ولا يحق لأحد التصرف بها وفقاً لمصالحه الخاصة لا حكومة ولا أفراد، لكن إن الثروة النفطية تقتصر على الحكومات ومن يرتبط بها في الوقت الحاضر وهذا ما يؤدي إلى غياب العدالة بين أفراد الجيل الحالي، وإن استمرار الاعتماد على النفط وعدم التفكير في إيجاد مصادر أخرى للإيرادات سيؤدي إلى نضوب

[1] حامد عبد الحسين الجبوري، مرجع سبق ذكره.

النفط وبالتالي حرمان الأجيال اللاحقة من حقوقهم النفطية وهذا ما يعني غياب العدالة بين الأجيال الحالية واللاحقة.

- اقتصاد الدولة، في الغالب البلدان النفطية وخصوصاً النامية يكون الاقتصاد تابع للدولة بل هي المتحكمة فيه فيكون لها الدور الأكبر في الاقتصاد، فتقوم بتصدير النفط وتحويل العملات الأجنبية الناجمة عنه إلى المجتمع عبر نافذة الإنفاق العام وخصوصاً الإنفاق الاستهلاكي(التشغيلي) في المالية العامة دون الاهتمام بكيفية استحداث مصادر أخرى للإيرادات تعوض حقبة ما بعد النفط.
- اقتصاد الإقصاء، أي أن الاعتماد على النفط في تمويل الاقتصاد سيسهم في إقصاء القطاعات الأخرى وعدم الاهتمام في تفعيلها ما دام النفط هو الملبي للاحتياجات المحلية فضلاً عن صعوبة رفع الإيرادات الضريبية أو خفض الإنفاق العام وخصوصاً الإنفاق الاستهلاكي هذا من جانب ومن جانب آخر ما دامت الدولة هي التي ستكون المتحكمة ستؤدي إقصاء القطاع الخاص وتهميشه لأنها تريد فرض سيطرتها على الاقتصاد والمجتمع.
- اقتصاد عسكري، أي أن غالب الدول التي يعتمد اقتصادها على الريع تذهب لتحصين نفسها من أي قوى معارضة وذلك من خلال الاهتمام بالجانب الأمني والدفاعي عبر بوابة الإنفاق العام.

المبحث الثاني: طبيعة الاقتصاد الجزائري وتبعيته للنفط

في هذا المبحث قمنا بتقسيمه إلى ثلاثة مطالب: المطلب الأول نتطرف فيه إلى لمحة عن الاقتصاد الجزائري، والمطلب الثاني واقع الاقتصاد الجزائري، أما المطلب الأخير سوف نتطرق إلى تبعية الاقتصاد الجزائري للنفط.

المطلب الأول: لمحة عن الاقتصاد الجزائري

سيتم من خلال المطلب التطرق وتقسيم الدراسة إلى شقين أساسيين يتمثل أساسا في شرح لما يمتاز به الاقتصاد الجزائري من خصائص مع لمحة عامة عن تطور أدائه.

الفرع الأول: خصائص الاقتصاد الجزائري

يتميز الاقتصاد الجزائري كغيره من اقتصاديات العالم بجملة من الخصائص الاقتصادية يمكن إيجازها في النقاط الآتية:

أولاً: حجم الطاقات الإنسانية التي تتمتع بها الجزائر:

من منطلق أن الجزائر تمتلك العديد من المقومات، الطاقات والموارد البشرية، هذا بدوره جعلها تختلف عن غيرها من الاقتصاديات، إذ تمتلك الجزائر كم هائل من المؤهلات البشرية والتي قدرت بـــ:41.7 مليون نسمة في 1 جويلية 2017 لترتفع إلى قرابة 42.6 مليون نسمة في 1 جويلية 2018، ليصل الى قرابة 43.4 مليون نسمة في 01 جويلية 2019 مقابل 1043000 ولادة حية مقابل

198000 وفاة 315.000 زواج سنة 2019، ويمكن إبراز تطور الولادات الحية من خلال ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم 01 تطور عدد الولادات الحية في الجزائر (2012–2019)

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
عدد الولادات	978000	963000	1014000	1040000	1067000	1060000	1038000	1034000

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: bulletin trimestriel des statistiques n°84, année 2019, p 8

ثانياً: طبيعة الموارد والثروات المادية بالجزائر:[1]

تملك الجزائر ثروة ضخمة أخرى من الحديد؛ فاحتياطات "غار جبيلات" (أكبر منجم للحديد بالعالم)، الواقع أقصى جنوب غربي البلاد، وحده من الحديد تصل إلى 1.7 مليار طن.

ورغم هذا الاحتياطي الضخم فإن الجزائر تستورد 5 ملايين طن من الحديد سنوياً، بقيمة 10 مليارات دولار، فاحتياجاتها من هذه المادة تبلغ 10 ملايين طن سنوياً، في حين تنتج 5 ملايين طن فقط.

كما تملك الجزائر احتياطياً واسعاً من اليورانيوم يصل إلى 30 ألف طن، إلا أنه لا يوجد أي استغلال حقيقي له.

الذهب أيضاً له موقع ضمن الكنوز الجزائرية، فاحتياطات البلاد المؤكدة من المعدن الثمين تبلغ 100 طن، ولكنها لا تنتج منه سوى 137 كغ سنوياً، وتأمل أن يرتفع هذا الإنتاج إلى 286 كغ مع نهاية سنة 2018.

أما الطاقة الشمسية، رغم توفرها بكثرة في الجزائر، فإن استغلالها ما زال في بداية الطريق، فقد صدقت حكومة البلاد، في 2016، على مخطط لإنتاج نحو 4000 ميغاواط من الكهرباء عن طريق الطاقة الشمسية، وذلك لتمكين البلاد من إنتاج 27% من طاقتها الكهربائية عبر طاقة الشمس، ما سيقلص من نفقاتها بهذا القطاع.

وتمتلك الجزائر ثروة كبيرة من الطاقة الشمسية، حيث تستفيد من ألفين إلى ثلاثة آلاف ساعة من إطلالة الشمس، مع وجود إمكانية إنتاج 2500 كيلوواط في كل متر مربع، وفقاً لتقديرات الكثير من الخبراء. أما القدرات الشمسية الحرارية فإنها تمثل خزاناً معتبراً، حيث تعادل نسبة مضاعفة 10 مرات الاستهلاك الطاقوي على المستوى الدولي.

[1] حنين ياسين، الجزائر ثروات مدفونة واقتصاد على حافة الهاوية، **جريدة الخليج اونلاين** بتاريخ: 2019/12/12 على الموقع الالكتروني: http://khaleej.online/15a7bk , consulté le: 12/08/2020 à 14:50 GMT.

وبحسب أحدث الدراسات العالمية عن الطاقة الشمسية فإن الجزائر من بين أحسن ثلاثة حقول شمسية في العالم، حيث صُنفت الجزائر وإيران ومنطقة أريزونا في الولايات المتحدة الأمريكية كأكبر وأحسن حقول الطاقة الشمسية.

وإضافة إلى المعادن ومصادر الطاقة، فإن الجزائر تملك ثروة زراعية هائلة غير مستغلة، فمساحة أراضيها الصالحة للزراعة من إجمالي المساحة الكلية للبلاد تقدر بنحو 3.5%، أي ما يعادل 8.5 مليون هكتار، إلا أن أكثر من 3 ملايين هكتار من هذه الأراضي الفلاحية غير مستغلة، ما يشكل عائقاً أمام تنمية هذا القطاع، وبسبب عدم الاستغلال الأمثل للأراضي الزراعية فإن القطاع الفلاحي في الجزائر يعاني عجزاً بنسبة 30% في مجال الإنتاج الزراعي، وتحديداً في جانب الحليب واللحوم الحمراء والحبوب، التي تستورد منها الجزائر سنوياً أكثر من 50% من احتياجاتها.

ومعلقاً على هذه البيانات يقول المحلل الاقتصادي وليد سيف: إن "الحكومات الجزائرية المتعاقبة اكتفت بعائدات البلاد من النفط والغاز التي كانت تشكل أكثر من 60% من إجمالي نفقاتها، وأهملت استغلال بقية الموارد الطبيعية فيها."

ويضيف سيف لـــ"الخليج أونلاين": "لم تملك الجزائر بُعد نظر؛ فهي لم تتوقع أن تنهار أسعار النفط في العام 2014، ولذلك عندما وقعت الأزمة كانت أكبر المتضررين بين بقية الدول النفطية؛ فقد خسرت 70% من عائدات النفط والغاز التي كانت تشكل 97% من صادراتها ومن مصادر العملة الصعبة."

ويشير إلى أن الجزائر تملك ثروات ضخمة لو تم استغلالها بشكل مثالي بشكل مبكر لما وقعت البلاد في هذه الأزمة.

ويقول: "على سبيل المثال فإن لدى الجزائر احتياطات مؤكدة من مادة الفوسفات تبلغ نحو 3 مليارات طن، تقدر قيمتها بترليون و80 مليار دولار، لكنها لا تنتج منها سوى 5 ملايين طن سنوياً، أي ما قيمته 1.8 مليار دولار فقط."

وفي مثال آخر على عدم استغلال موارد البلاد يرى المختص الاقتصادي أن القدرات الشمسية الحرارية في الجزائر تعادل 10 أضعاف استهلاك العالم من الطاقة الكهربائية، في حين أن حكومة البلاد بدأت بمشروع واحد في 2016 لإنتاج نحو 4000 ميغاواط من الكهرباء لتغطية 27% من احتياجاتها فقط.

ووفق سيف، فإن الحكومة الجزائرية بدأت بعد الأزمة الاقتصادية الحالية، في محاولات يائسة، استغلال موارد الدولة عبر رفع إنتاجها من المعادن كالذهب والحديد والفوسفات وغيرها، ووضع خطط لتنمية القطاع الزراعي.

ويُتوقع أن تحقق الجزائر نجاحات، في حال استغلت مواردها بالشكل الأمثل، تمكنها من تجاوز أزمتها، لكن يعتقد أن ذلك النجاح سيكون على المديين المتوسط والطويل.

ومن جانب آخر يرى المحلل الاقتصادي، أحمد مصبح، أن "بيئة الاستثمار في الجزائر تعاني من غياب الإصلاحات الاقتصادية الحقيقية، فالبلاد لا يتوفر فيها تنوع اقتصادي؛ لأن النفط والغاز يسيطران على 97% من عائدات التصدير، والاستثمارات الأجنبية تتركز بشكل أساسي على قطاعات النفط فقط."

ويقول مصبح لـــ"الخليج أونلاين": "لا تزال البيئة الاستثمارية بالجزائر تواجه بعض القيود في التوسع الاقتصادي والاستثماري، على الرغم من محاولات الحكومة لتعزيزها من خلال منح إعفاء ضريبي للمستثمرين الأجانب."

وتشمل القيود، بحسب المختص بالشأن الاقتصادي، عقبات تنظيمية وقانونية ولوجستية؛ من أهمها إجبار المستثمر الأجنبي على أن يكون لديه شريك محلي بنسبة 51٪ من استثماراته، إضافة إلى بطء إصدار التصاريح بالاستثمار، والإجراءات البيروقراطية الحكومية، والطلب المفرط للعديد من الوثائق الخاصة بالملف الاستثماري.

وتتضمن عقبات الاستثمار في الجزائر أيضاً ما تعانيه بيئة الأعمال هناك من غموض وتعقيد قانوني وتجاري، إلى جانب ما تفرضه الحكومة من قيود على بدء إجراءات العمل؛ فعلى سبيل المثال لا يسمح للمستثمر الأجنبي بتحويل أرباحه بسهولة بسبب الإجراءات الحكومية التي تتطلب وقتاً طويلاً.

ويعتقد مصبح أن صانعي السياسة في الجزائر بحاجة إلى تركيز جهودهم واهتمامهم بالأنشطة والنهج المبتكرة التي ستحسن قدرة بلادهم على استقطاب الاستثمارات الأجنبية بشكل كبير.

ثالثاً: توفر المساحات الزراعية الصالحة للاستثمار:

تمتلك الجزائر مساحات زراعية من الممكن أن تكون قابلة للاستثمار وهذا تبعا للمؤهلات الرئيسية التي تتمثل في:[1]

1- مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي:

جدول رقم 02 مساهمة الإنتاج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي

الوحدة: مليار دينار

السنة	1999	2000	2004	2009	2013	2014	2016
الناتج المحلي الإجمالي	2801.1	4123.5	8551.8	10017.5	162085.7	19344.4	17406.8
الإنتاج الزراعي	338.2	246.2	708.1	931.3	1421.7	24081	2140.3
نسبة المساهمة B	12.07	8.39	8.28	9.29	8.77	12.44	12.3

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz

[1] بن جلول خالد وآخرون، **القطاع الزراعي في الجزائر وإشكالية هجرة اليد العاملة دراسة تحليلية للأسباب والآثار والانعكاسات على الإنتاج الزراعي والحلول الممكنة**، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي السابع حول اقتصاديات الإنتاج الزراعي في ظل خصوصيات المناطق الزراعية في الجزائر والدول العربية يومي 30 و31 أكتوبر 2019، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حمة لخضر، الوادي، ص ص 662،663.

يلاحظ من خلال الجدول رقم: 2 أن قيمة الناتج الزراعي عرفت ارتفاعا كبيرا حيث ارتفع من 338.2 مليار دج سنة 1999 إلى 2140.3 مليار دج سنة 2016 ، كما أن الناتج الداخلي الخام قد عرف هو الأخر ارتفاعا كبيراً، حيث ارتفع من 2802.1 مليار دج سنة 1999 إلى 17406.8 مليار دج سنة 2016، وهو ما يعني أن زيادة الناتج الداخلي الخام كانت أكبر بكثير من زيادة الناتج الفلاحي، وهذا ارجع إلى التطور الحاصل في القطاعات الأخرى خاصة قطاع المحروقات الذي ساهم بشكر كبير في هذه الزيادة في الناتج الداخلي الخام، على اعتبار أن أغلب الإيرادات العمومية تأتي من الجباية البترولية.

وتجدر الإشارة إلى أن ارتفاع الناتج الفلاحي خلال هذه الفترة هو راجع بالدرجة الأولى إلى الإجراءات المتخذة ضمن المخطط الوطني للتهيئة الفلاحية والريفية، وهذا بسبب رفع حجم الاستثمارات الموجهة للقطاع وزيادة حجم الدعم الموجه لمعظم الفروع الفلاحية، أما بالنسبة لمساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام فقد انخفضت من 12.07% سنة 1999 إلى 8.77 % سنة 2013، وهي نسب ضعيفة جدا لا تعكس أهمية ودور القطاع في الاقتصاد الوطني، وهذا راجع إلى عدم مواكبة الإنتاج الفلاحي وأسعار المواد الفلاحية للتطور الحاصل في القطاعات الأخرى، غير أنها عاودت الارتفاع بعد ذلك لتعود إلى معدلاتها المعتادة حيث حققت سنة 2016 نسبة 12.3 %.

2- مساهمة القطاع الزراعي في توفير مناصب الشغل:

جدول رقم 03 مساهمة القطاع الزراعي في إجمالي القوى العاملة

السنة	2000	2004	2009	2011	2013	2014	2016
القوى العاملة الكلية	4878	5976	9472	9599	10788	10239	10845
القوى العاملة في الزراعة	1185	1617	1242	1034	1141	899	965
نسبة المساهمة B	23.8	27.05	13.11	10.77	10.57	8.78	7.97

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz

من خلال بيانات الجدول رقم: 03 يتضح أن مساهمة قطاع الفلاحة في العمالة قد عرفت انخفاضا متتاليا وسريعا خلال الفترة 2000 – 2016 حيث وبعد أن كانت نسجل قيمة 23.8 % سنة 2000 انخفضت إلى أقل من نصف هذه النسبة سنة 2011 أن قدرت نسبة مساهمة قطاع الفلاحة في العمالة ب 10.77 % لتواصل سلسلة انخفاضها بعد ذلك مسجلة نسبة 7.97 % في نهاية الفترة سنة 2016 ويعود السبب الأساسي لهذا الانخفاض في انتقال قوى العمل من القطاع الفلاحي إلى القطاعات الأخرى نتيجة الفوارق الموجودة في مستوى المداخيل وكذلك عدم توفر الإمكانيات المادية للفلاح مما ساعد على الهجرة الريفية نحو المدن، لكونها مراكز جذب لأبناء الريف لتحسين أوضاعهم الاجتماعية وزيادة دخولهم. وتجدر الإشارة إلى أن قطاع الخدمات يستحوذ على أكثر من نصف العمالة وهذا غير مرغوب فيه، باعتبار أنه قطاع غير منتج للثروة.

ومن خلال بيانات الجدول رقم: 2 نلاحظ أنه بالرغم من ارتفاع عدد العمال الفلاحيين إلا أن نسبة من عدد العمالة الكمية آخذ في التراجع، وهذا رغم الإجراءات والتحفيزات التي وفرت من أجل جعل الظروف المناسبة للتوسع الرأسي والأفقي، من خلال برامج الدعم والمساندة التي نتج عنها إقبال الأفراد على الاستثمار والعمل في مختلف مجالات القطاع الفلاحي. غير أنه من جهة ثانية نجد أن جزءا كبيراً من هذه العمالة هي عمالة مؤقتة، مما ينتج عنه عدم الاستقرار وهو ما يؤدي إلى هروب العديد من إلى العمال في القطاعات الأكثر استقراراً وأجراً.

3- مساهمة القطاع الزراعي في تنمية القطاع الصناعي:

إن للزراعة علاقة قوية بمختلف الفعاليات الاقتصادية الأخرى التي تشكل الاقتصاد الوطني لأية دولة، وبخاصة منه القطاع الصناعي، حيث أن استمرار عملية التصنيع يتوقف على توفير الموارد الزراعية الأولية كالصناعات الغذائية والغزل والنسيج وما إلى ذلك. فمثل هذه الصناعات تقوم بتصنيع مواد أولية زراعية، كما تقوم الزراعة بتوفير جزء كبير من العمل ورأس المال الذي يتطلبه النمو الصناعي، فهي تلعب دورا هاما في توفير المستخدمات الوسيطة التي يتطلبها معادل زيادة التصنيع، وخصوصا في المراحل الأولى منه حيث يكون اعتماد الصناعة على المواد الأولية الزراعية كبيراً خاصة وأنها تمثل جزءا هاماً من الصناعة في أول مراحل التصنيع. ومن بين المجالات التي تسهم فيها الزراعة في تنمية الصناعات الأخرى، هو كونها سوقا لتصريف الكثير من المنتجات الصناعية، حيث أن زيادة الإنتاج الزراعي يساعد على زيادة الدخول الزراعية، وهذا بدوره يؤدي إلى توسيع السوق أمام المنتجات الصناعية وزيادة التبادل وتوسيع مجال التسويق، مما يترتب عنه تشجيع تطوير عملية التصنيع.

كل الصناعة الغذائية تحديد حلقة وسيطة ضمن بعض الصناعات التحويلية، وهي وإن كانت تشمل التعامل مع المنتجات الزراعية بشقيها النباتي والحيواني، فهي ذات ارتباط وثيق بأساليب عمل أخرى، كالتخزين والنقل والتحضير للمادة الأولية بوسائل فيزيائية أو كيميائية أو كليهما معا، وتبعا لشروط مضبوطة ودقيقة للمحافظة على صنف وخصائص المادة الغذائية. ويبدو أن مثل هذه الصناعات لها علاقة وطيدة بزيادة الإنتاج الزراعي.

بالنسبة للجزائر فإنها تتوفر على جميع مرتكزات إقامة ونمو وتطور الصناعات الغذائية، فمن جهته لعب القطاع الخاص منذ (1990) الدور الأساسي في تنمية وتطوير مثل هذه الصناعات، كما دعمت وساعدت الحكومات المتعاقبة على إنشاء العديد من الصناعات الغذائية من خلال تقديم القروض والتسهيلات المصرفية والحماية، ومن جهة أخرى ساهمت بصورة مباشرة في إنشاء الكثير من الصناعات الغذائية، وخصوصا في مرحلة ما قبل التسعينيات. ومن أهم الصناعات نذكر صناعات الحبوب، صناعة الزيوت، صناعة الألبان، صناعة المعلبات الغذائية، صناعة التمور.

ومن خلال الجدول رقم:04 نلاحظ أن القطاع الفلاحي في الجزائر قد تراجعت قدرته على تحقيق الاكتفاء الذاتي بالنسبة لمعظم السلع الغذائية والاستهلاكية.

جدول رقم 04 نسب الاكتفاء الذاتي لبعض السلع الغذائية خلال الفترة 1980–2012

السنة	الحبوب	القمح	الذرة	البقوليات	السكر	الزيوت والشحوم
1980	41.99	79.00	1.37	41.28	1.21	/
2011	32	33.5	0.00	27.7	0.00	13.33
2012	39.3	40.4	0.1	29	0.00	8.4

المصدر: عماري زهير، القطاع الفلاحي بين الإمكانات المتاحة وإشكالات الاكتفاء الذاتي.. أين الخلل؟ دراسة قياسية منذ سنة 1980، الملتقى الدولي حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي، جامعة الشلف، 23–24 نوفمبر 2014، ص 4.

4– مساهمة القطاع الزراعي في تنويع المبادلات التجارية:

جدول رقم 05 تكوين الميزان التجاري الزراعي خلال الفترة 2001–2016

الوحدة: مليون دينار

السنة	2001	2004	2009	2013	2014	2016
الصادرات الزراعية	1776.40	2600.00	2919.50	4981.90	4571.70	6053.20
الواردات الزراعية	102648.40	154946.10	242701.20	368661.20	401724.70	426650.70
الرصيد	(100872.00)	(152346.10)	(239871.70)	(363679.30)	(97153.00)	(420597.50

Source : - ONS, évolution des échanges extérieurs des marchandises de 2001 à 2012U, collection statistiques n° 182, série E: statistiques économiques n°75, Algérie, 2014, p 99.
- ONS, évolution des échanges extérieurs des marchandises de 2005 à 2015U, collection statistiques n° 201, série E: statistiques économiques n°88, Algérie, 2016, p 97.
- ONS, évolution des échanges extérieurs des marchandises de 2011 à 2016U, collection statistiques n° 205, série E: statistiques économiques n°92, Algérie, 2017, p 65.

الميزان التجاري الزراعي الجزائري في حالة عجز حاد طوال هذه الفترة، وهو في(– 100872.0) مليون دج سنة 2001 ثم ليصل إلى (– 420597.50) مليون دج سنة 2016 هذا العجز إلى ضعف الصادرات الزراعية الجزائرية مقابل الحجم الكبير للواردات من المنتجات الزراعية، ويرجع ذلك إلى عدم الاكتفاء في بعض المنتجات الزراعية الأساسية على غرار الحبوب ومشتقاتها وبعض أنواع البقوليات، إذ تعتبر جملة المشاكل الخاصة بالقطاع والتي أثرت على الإنتاج الزراعي والوصول به إلى نقطة الاكتفاء الذاتي حاجزاً أمام توازن الميزان التجاري الزراعي ولم لا تحقيق فائضا فيه، بالإضافة إلى فتح باب الاستيراد على جميع أنواع المنتجات الزراعية بما فيها المتاحة وطنياً، ما أثر على تنافسية المنتجات المحلية ونقص الطلب عليها ما أثر على الكميات المنتجة محلياً، هذا ما جعل الجزائر تتجه نحو سياسة إلغاء وتسقيف واستيراد بعض المنتجات الزراعية اعتباراً من سنة 2015، وهذا ما لاحظناه من خلال سنة 2016 حيث

انخفضت على المنتجات الزراعية الجزائرية ما سوف يشجع بدورة الإنتاج المحلي وترقيته والتوجه به نحو الأسواق الدولية.

رابعاً: الاقتصاد الجزائري من حيث الصادرات:

يتميز الاقتصاد الجزائري بالطبيعة الأحادية لهيكل الصادرات حيث يعتمد بالأساس على حصيلة الصادرات النفطية التي تقدر في أسوأ الأحوال ب 95% من إجمالي عوائد الصادرات الجزائرية، وهو الأمر الذي جعل الاقتصاد الجزائري شديد الحساسية للتغيرات في الأسعار العالمية للنفط من جهة، والتغيرات في قيمة عملة التقويم (سعر الصرف) من جهة ثانية، ألا وهي الدولار فضلا عن التركيز السلعي فإن الصادرات تمتاز بتركيز جغرافي كبير، حيث يتم التصدير إلى دول معينة منها الدول الأوروبية والولايات المتحدة واليابان بنسبة أقل والجدول الموالي يمثل تطور قيمة الصادرات الجزائرية خلال (2010–2019).

الجدول رقم: 06 تطور قيمة الصادرات الجزائرية خلال السنوات (2010 –2019).

الوحدة: مليون دولار

السنوات	صادرات المحروقات		الصادرات خارج المحروقات		الصادرات الإجمالية	
	القيمة	النسبة (B)	القيمة	النسبة (B)	القيمة	النسبة (B)
2010	56143	97.20	1619	2.80	57762	100
2011	71662	97.10	2140	2.90	73802	100
2012	70571	97.18	2048	2.82	72620	100
2013	63662	96.72	2161	3.28	65823	100
2014	58362	95.41	2810	4.59	61172	100
2015	33081	94.15	2057	5.85	35138	100
2016	27917	94.00	1781	6.00	29698	100
2017	33203	94.51	1930	5.49	35132	100
2018	38897	94.61	2216	5.39	41113	100
2019	32926	94.09	2068	5.91	34994	100

المصدر: بنك الجزائر النشرات الإحصائية الثلاثية: جوان 2015 ، مارس 2018، ديسمبر 2019، ص 28 ، نقلا عن الموقع الالكتروني:
https://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique_AR.htm consulté le: 17/08/2020 à 14:00 GMT.

من خلال الجدول رقم: 06 نلاحظ أن قطاع المحروقات هو المهيمن على مجمل الصادرات وذلك بنسب متقاربة، و هذا على عكس الصادرات في القطاع خارج المحروقات الذي ضلت نسبة هامشية لا تكاد تتجاوز 5 % في أحسن أحوالها.

خامساً: الاقتصاد الجزائري من حيث الواردات: عرفت الواردات الجزائرية زيادة في قيمتها خلال السنوات الأخيرة نظرا لتحرير التجارة الخارجية الجزائرية. و هو ما يمكن ملاحظته في الجدول الموالي:

جدول رقم 07 تطور قيمة الواردات خلال الفترة (2010–2019)

الوحدة: مليون دولار

السنوات	الواردات
2010	40212
2011	47300
2012	50376
2013	54903
2014	58330
2015	51646
2016	46727
2017	46059
2018	48573
2019	44632

المصدر: بنك الجزائر النشرات الإحصائية الثلاثية: جوان 2015 ، مارس 2018، ديسمبر 2019، ص 28 ، نقلا عن الموقع الالكتروني: https://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique_AR.htm consulté le: 17/08/2020 à 15:00 GMT.

من خلال الجدول رقم: 07 نلاحظ ارتفاع قيمة الواردات منذ سنة 2010 (40212 مليون دولار) إلى غاية سنة 2014 (58330 مليون دولار)، إلا أنه ومع بداية سنة 2015 انخفضت قيمة الواردات إلى غاية سنة 2019 بسبب حماية الدولة للمنتوج الوطني والتقليل من استيراد المواد المنتجة محلياً.

الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي حيث يقوم على إستراتيجية غير رشيدة للثروة البترولية والغازية وهذا على حساب إستراتيجية التصنيع الأمر الذي يجعل الاقتصاد الجزائري رهين الإيرادات الريعية المحققة في الأسواق الدولية، ومن مميزات الاقتصاد الجزائري صغر حجم القطاع الصناعي خارج المحروقات ويعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعياً نظرا لاعتماده الأساسي على قطاع واحد هو قطاع المحروقات الذي يمثل حوالي 95% من مداخيل الصادرات الجزائرية.

الفرع الثاني: لمحة عامة عن تطور أداء الاقتصاد الجزائري

لقد تطرقنا في ما سبق لجملة من الخصائص التي يتميز بها الاقتصاد الجزائر التي أدت به إلى أن يكون اقتصاد يعتمد على العوائد النفطية إلى جانب الاختلاف والتضارب ما بين صادرات و واردات الجزائر التي تغلب عليها صادرات القطاع النفطي بامتياز، وفيما يلي لمحة عامة عن تطور أداء الاقتصاد الجزائري:[1]

[1] عبد القادر بلعربي وآخرون، **تفتح الاقتصاد وسوق العمل في الجزائر**، دفاتر مخبر البحث، أدارة المؤسسات وتسيير رأس المال الاجتماعي، mecas، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، عدد 03، افريل 2007، ص 34.

لقد عرف الاقتصاد الجزائري جملة من التحولات انعكست على أداءه في مختلف الميادين خلال فترات زمنية متعاقبة وساهمت في تشكيله بالصورة التي يعرف عليها اليوم، بداية بإتباعه لنظام التخطيط في فترة السبعينات وما نتج عنه من آثار سلبية كالبيروقراطية والفساد والرشوة وغيرها من النتائج التي أثرت سلبا على أداء الاقتصاد بالإضافة إلى عجزه عن تسديد أقساط الديون خاصة مع تراجع مداخيل العملة الصعبة المتأتية من تصدير النفط بداية من سنة 1984 وفي سنة 1986 ومع انهيار أسعار النفط تجلى ضعف الاقتصاد الجزائري كليا، حيث عرفت ميزانية الدولة عجزا نتيجة الانخفاض في أسعار البترول ومنه الجباية البترولية في ظل تقييم مبالغ فيه للدينار الجزائري مقابل العملات الأجنبية الأخرى ومع ضعف أداء الجباية العادية.

وكرد فعل على هذه الأزمة لجأت الجزائر إلى جدولة ديونها الخارجية التي قدرت بأكثر من 25 مليار دولار في بداية التسعينات وسمحت هذه العملية المرفقة ببرنامج التصحيح الهيكلي المقترح من طرف صندوق النقد الدولي بتقليص خدمة الديون السنوية المستحقة على الجزائر التي وصلت إلى 76% من الصادرات سنة 1992، علما أن قدرة الدولة على تسديد الديون تتوقف على حصيلة العوائد النفطية نظرا لنصيبها الكبير في هيكل الصادرات وقد ألزم الاتفاق مع صندوق النقد الدولي الجزائر بدفع مبالغ كبيرة كل سنة إلى غاية 2006 وخصخصة المؤسسات العمومية وتخفيض قيمة الدينار، نجم عنه فقدان مئات الآلاف من مناصب العمل بالإضافة إلى انهيار متوسط الدخل الجزائري وهذا للتحول إلى النظام اقتصاد السوق، على الرغم من السعي الحثيث لتغيير الوضع.

فجملة الإصلاحات التي قامت بها الجزائر سواء بالاعتماد على الإصلاحات الذاتية في الثمانيات أو من خلال تدخل الصندوق في أوائل السبعينات أو من خلال الإصلاحات الهيكلية وبرامج الإنعاش الاقتصادي (2001 – 2009) و(2009–2014)، لم تحقق الهدف المنشود بتحقيق التنمية والنمو والنهوض بالاقتصاد الوطني، ما يعني ضعف هيكل الاقتصاد وانخفاض تنافسيته خاصة مع استمرار اعتماده على قطاع واحد ومن ثم صعوبة اندماجه في الاقتصاد العالمي.

أولاً: الاقتصاد الجزائري بين التسيير الموجه و آليات السوق

عرف الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال تغيرات عدة ساهمت بشكل كبير في تغير المفاهيم الإيديولوجية وكذا الإستراتيجية وبالتالي تغيير القرارات والأنظمة، فالواقع الحالي للتسيير في الاقتصاد الجزائري يحتم علينا الرجوع إلى الماضي لتفسير الوضعية المتواجد عليها حاليا، حيث مر الاقتصاد الوطني بمرحلتين هما:

أولا: مرحلة التسيير الموجه للاقتصاد:

يمكن تلخيص مميزات وسمات الاقتصاد الجزائري في ظل هذه المرحلة في الأتي:[1]

- الدولة هي المالكة والمحتكرة للقرار الاقتصادي إنتاجا واستهلاكا وتبادلا؛

[1] علي كساب، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية وتأهيلها، ملتقى كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير 25–28 ماي 2003، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ص 07.

- غياب المناخ الاستثماري في البيئة الخارجية والداخلية للمؤسسة الاقتصادية والتي يفترض فيها اتخاذ القرار الاقتصادي؛
- حجم المؤسسة الاقتصادية كبير بحيث تمثل في أغلب الأحيان قطاعا بعينه مما جعل اكبر المؤسسات تشارك في تخصيص الموارد حسب رغباتهم دون القدرة على استغلالها مما يعطل الموارد؛
- عجز في تنظيم هذه المؤسسات و تسييرها؛
- غياب المنافسة الداخلية والخارجية؛
- غياب ثقافة الجودة ناهيك عن الجودة الشاملة؛
- تضخم المشاريع وارتفاع تكاليف الاستثمار والاستغلال؛
- النظرة الساكنة للاقتصاد؛
- جمود الجهاز الإنتاجي وعدم مرونة العرض؛
- الصعوبة في التمويل؛
- الاعتماد على الأسواق الخارجية بشكل كبير.

في هذه المرحلة كانت أهداف الاقتصاد الوطني غير محددة حسب قانون العرض والطلب وإنما حسب منطق الخطة الاقتصادية الموضوعة وهذا ما جعل التحكم في عملية التخطيط الاقتصادي خارج الشركات الوطنية، وإنما من قبل طرف الجهاز المركزي هذا ما دفع إلى نمط أخر للتسيير.

ثانيا: الاقتصاد الجزائري في حالة التوجه إلى اقتصاد السوق:

بعد أن مست الأزمة الاقتصادية بصورة عامة والمالية (يقصد بها الأزمات النفطية وليست المالية لسنة 2008) بصورة خاصة للجزائر ظهرت الحاجة إلى إعادة تصور البناء الاقتصادي وهيكلته مما يجعله متكيفا مع ظروف الأزمة أولا ومعالج لها ثانيا ومن ثمة دفعا لعملية التنمية في اتجاهها الصحيح، وقد بدأت الدولة التخلي عن إدارتها الشمولية للاقتصاد وتغيير دورها في ما يتناسب مع التوجه إلى الاقتصاد الليبرالي ومن ثم تفعيل قوى السوق وذلك عن طريق جملة من المبادئ والقواعد لنظام اقتصاد السوق نذكر منها:

- المصلحة الذاتية: هي أهم مبدأ ترتكز عليه الرأسمالية وهي حق الملكية الفردية لوسائل الإنتاج؛
- الحرية الاقتصادية: ويقصد بها أن يتعامل الفرد مع من يشاء ومع من يريد في أي وقت؛
- المنافسة والمبادرة الحرة: إن المنافسة تسمح بالديناميكية وهي تمارس على المستويين الدولي والوطني، حيث تعرض رجال الأعمال والمؤسسات إلى منافسة دولية متكافئة أما المبادرة فتسمح بالتفتح والارتقاء وتنمية قدرات الإبداع.

حيث كانت الدولة الجزائرية تبحث عن الكفاءة والفعالية كأحد الثوابت وذلك بإدخال الاقتصاد الوطني في السوق الدولية ولتحفيز ذلك يجب المرور أولا عبر محاربة التضخم والتحكم في الكتلة النقدية وامتصاص عدم التوازن السلبي في ميزانية الدولة وتحديد دورها في الظروف الجيدة والقيام بإصلاحات في القطاع العمومي.

ثانياً: السياسات التنموية في الجزائر:

لقد كان الشغل الشاغل لدى السلطات الجزائرية في بداية مشروع التنمية الاقتصادية هو الإسراع في محو السياسة الاستعمارية التي مارسها الاستعمار الفرنسي طوال سنوات الاحتلال، حيث انتهجت المسار الاشتراكي في بداية الأمر ونتيجة لهذا النهج أدت إلى القيام بإصلاحات اقتصادية بالاعتماد على الموارد الذاتية خلال فترة الثمانينات أدت بالضرورة للتحول إلى اقتصاد السوق، في بداية التسعينات لتبدأ الجزائر خلال هذه الفترة بإصلاحات أخرى لكن هذه المرة بالاعتماد على المؤسسات المالية الدولية ولنتشهد بعد ذلك إطلاق برامج استثمارية عمومية لإنعاش الاقتصاد الوطني تزامنت مع ارتفاع أسعار النفط.[1]

السياسة التنموية خلال فترة الستينات و السبعينات:

1- مرحلة بناء الدولة: المخطط التجريبي 1967 – 1969:

سجلت هذه الفترة مجهودات بذلتها الدولة من أجل البناء والتشييد، وقد خصص لهذا المخطط أكثر من 9 ملايير من أجل تحقيق هذا الأخير، حيث كانت الصناعة قد استحوذت على أكثر من 56 % من مجموع الاستثمارات وحضي فيها قطاع المحروقات بحصة الأسد بنسبة الـــ 50 % من مجموع الاستثمارات، والجدول رقم: 08 يوضح تطور الإنفاق العام في مجال الاستثمارات خلال الفترة 1963 – 1969.

الجدول رقم 08 تطور الإنفاق العام في مجال الاستثمار خلال الفترة 1963 – 1969

السنوات	1963	1964	1965	1966	1967	1968	1969
الاستثمار الإجمالي	645	1001	850	1452	1693	3174	4257
نسبة الصناعة من مبلغ الاستثمار B	13.4	13	18.7	25.4	47.1	55.3	51.7

Source: M.ECREMENT indépendance politique et libration économique ENA/OPV/PVG. 1986.

من الجدول رقم: 08 يتضح أن هذا المخطط يعتبر انفجارا في مجال التنمية الذي كان مقدما للفترة ما قبل 1966، ومما سبق يمكن القول أن الإنفاق العام قد كان مقسم على عدة قطاعات وهذا ما يمكن توضيحه من خلال الجدول رقم: 09.

الجدول رقم 09 الإنفاق العام حسب مختلف القطاعات خلال الفترة 1967 – 1969

الفترة 1967–1969	الفلاحة	الصناعة	قطاعات أخرى	المجموع
المبلغ (مليار دج)	1.90	4.90	2.37	9.17
النسبة B	20.7	53.4	25.9	100

Source: Annuaire statistique. Alger 1980.

[1] الأخضر قاسي، أثر الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة مستقبلية حول تنويع الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة، 2013-2014، ص 21.

2- المخطط الرباعي الأول (1970 1973): عرفت هذه الفترة بفترة تأميم المحروقات، و فترة الثورة الزراعية وتطبيق التسيير الاشتراكي للعمال وكذلك تطبيق سياسة صناعية جديدة ترتكز على نموذج الصناعة المصنعة إذ تم تخصيص ملف مالي يتجاوز 63 مليار دج لهذا الغرض, ووزعت حصته في مجال الاستثمار على شكل الذي يوضح أن الصناعة قد إحتلت حصة الأسد 57.3 % والجدول رقم: 10 يوضح الإنفاق العام حسب مختلف القطاعات خلال الفترة 1970 - 1973:

الجدول رقم 10 الإنفاق العام حسب مختلف القطاعات خلال الفترة 1970 – 1973

الفترة 1970-1973	الفلاحة	الصناعة	قطاعات أخرى	المجموع
المبلغ (مليار دج)	4.35	20.80	11.15	36.3
النسبة B	12	57.3	30.7	100

Source: Algérie en quelques chiffres 1980.

من خلال الجدول رقم: 11 يتضح أن معظم الاتفاق الاستثماري لقطاع الصناعة كان موجها غالبا في قطاع المحروقات.

الجدول رقم 11 الإنفاق الاستثماري العام في قطاع المحروقات خلال الفترة 1967 – 1973

السنوات	69/67	1970	1971	1972	1973	المعدل 73/70
المحروقات	53.2	49.3	50	43.6	40.5	% 45.85

Source: Chaib Baghdad, " l'économie algérienne à l'heure de la mondialisation". Edition 2011

3- المخطط الرباعي الثاني (1974-1977): واصلت الدولة سياسة التنمية الشاملة عبر المخطط الرباعي الثاني الذي خصصت له غلاف مالي قدر بـــ 110.22 مليار دينار من خلاله واصلت الدولة دعمها للقطاع الصناعي وهذا ما يوضحه الجدول رقم: 12

الجدول رقم 12 الإنفاق الاستثماري حسب مختلف القطاعات خلال الفترة 1974 -1977

الفترة 1974-1977	الفلاحة	الصناعة	قطاعات أخرى	المجموع
المبلغ (مليار دج)	8.9	74.17	38.2	36.3
النسبة B	7.3	61.1	31.6	100

Source: Algérie en quelques chiffres 1980

من الجدول رقم: 13 يتضح أنه ضمن هذا القطاع أعطيت الأهمية للمحروقات التي خصص لها المبالغ التالية.

الجدول رقم 13 الاتفاق الاستثماري العام في قطاع المحروقات خلال الفترة 1974 – 1977

السنوات	1974	1975	1976	1977	المعدل 77/74
المحروقات	42.5	38.4	50.2	45.4	% 44.12

Source: Chaib Baghdad, "L'économie algérienne a l'heure de la mondialisation". Edition 2011

ثالثاً: السياسة التنموية خلال فترة الثمانينات

1- المخطط الخماسي الأول (1980 -1984)

أولت السياسة الاستثمارية للخماسي الأول المزيد من الاهتمام لقطاع الفلاحة والري و قطاع الهياكل السياسية، الاقتصادية والاجتماعية بزيادة حجم الاستثمارات العمومية مع بقاء الاستثمار في قطاع الصناعة من أولويات التنمية بالجزائر، وفي ظل الإمكانيات المالية المتاحة تم تحديد الاستثمارات التقديرية للمخطط ب 40069 مليار دج.

الجدول رقم 14 توزيع استثمارات المخطط الخماسي الأول 1980 -1984

الوحدة (مليار دج)

القطاعات	تكاليف الإنتاج	الترخيص المالي
الفلاحة والري	59.40	47.10
الصناعة	213.21	155.46
القطاعات الأخرى	216.69	143.64
المجموع	489.3	346.2

المصدر : محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية و إعادة مسارها في الجزائر، الجزء الثاني، الجزائر، 1999، ص 37.

2- المخطط الخماسي الثاني (1985-1989)

يعتبر المخطط الخماسي الثاني طموحا في أهدافه و برامجه الاستثمارية لاهتمامه بالتنظيم والتسيير ومعالجة الاختلال في التوازن بين العرض والطلب فيما يخص المنتجات الاستهلاكية والتكامل بين القطاعات الاقتصادية وإعطائه الأولوية لتنظيم الاقتصاد الوطني وقد بلغت تكاليف برامجه الاستثمارية حوالي 828.38 مليار دج، لكن بالرغم من هذه الاعتمادات المالية المخصصة لم يستطع المخطط الخماسي الثاني تحقيق أهدافه، فقد بلغت استثماراته الفعلية حوالي 370.5 مليار دج وهذا بسبب ندرة الموارد المالية ابتداء من سنة 1986 التي ترتب عنها عدم القدرة على مواصلة التمويل، حيث أنه وبسبب الأزمة البترولية سنة 1986 عرف الاقتصاد الوطني تدهورا مستمرا، أدى إلى قيام السلطات العمومية بمجموعة من الإصلاحات الاقتصادية الذاتية لمعالجة مختلف أنواع الاختلالات الداخلية ومنها:

- **إعادة هيكلة المؤسسة العمومية (80 -87):** في ظل هذا الوضع جاء المرسوم 80-240 المؤرخ في: 14 اكتوبر 1980 المتعلق بعملية هيكلة المؤسسات لتفكيك هياكل القطاع العام والوحدات الاقتصادية الضخمة التابعة للدولة لدفعها لتحقيق فائض يمكنها من تمويل ذاتها لنشاطها وذلك من خلال إعادة الهيكلة العضوية والمالية.

- **استقلالية المؤسسات العمومية 1988:** انطلاقا من الأزمة الاقتصادية التي شهدتها الجزائر سنة 1986 والتي أدت إلى تفاقم الديون الخارجية، جاء القانون التوجيهي للمؤسسات رقم 88-01 المؤرخ في 12

جانفي 1988 المتعلق باستقلالية المؤسسات حيث يقوم على مبدأ إعطاء المؤسسة قانون أساسيا وشكلا جديدا، يمكنها من أخذ فردية المبادرة وحرية التسيير من اجل استغلال طاقتها الإنتاجية.

رابعاً: إستراتجية التنمية في ظل اقتصاد السوق تميزت بداية التسعينيات بتردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي أدت إلى ظهور بعض المؤشرات الاقتصادية السلبية التي عكست واقع الاقتصاد الوطني حيث تم تنفيذ بعض الإصلاحات للاستنجاد بصندوق النقد الدولي للبنك وفيما يلي عرض لأهمها:

1 – برنامج الاستقرار الاقتصادي: تم تنفيذ برنامج الاستقرار الاقتصادي خلال الفترة الممتدة من 01 افريل 1994 إلى 31 مارس 1995 وتم وضع مجموعة من الأهداف:

- تخفيض عجز ميزانية الدولة التي تعاني منها؛
- تحرير المبادلات التجارية الخارجية؛
- استعادة التوازن في ميزان المدفوعات عن طريق تخفيض عبء الديون الخارجية؛
- تقليص الكتلة النقدية وتخفيض سعر صرف الدينار بنسبة 40.17 %.

2 – برنامج التعديل الهيكلي: ويركز هذا البرنامج على تصحيح هيكل الإنتاج وإدارة جانب العرض من خلال إصلاح السياسات السعرية وتحرير التجارة الدولية وتحرير الاستثمار وتحرير أسواق العمل فضلا عن إعادة توزيع الأدوار بين القطاع العام والقطاع الخاص من خلال ما يسمى بالخصخصة وذلك من خلال الفترة من: 22 ماي 1995 إلى غاية 21 ماي 1998 ظهرت مؤشرات ايجابية على مستوى الاقتصاد الكلي خلال فترة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي كان من أهمها:

- واصل معدل التضخم انخفاضه خلال سنتي 1996–1997 حيث بلغت النسبة على التوالي 18.7 % و 5.7 % بالمقارنة مع سنة 1995 التي كانت تقدر 29.8 %
- تراجع حجم الديون الخارجية إلى 30.26 مليار دولار سنة 1998 مقابل 33.65 مليار دولار و32.6 مليار دولار خلال سنتي 1996 و 1997 على التوالي؛
- تناقص عجز الميزانية العمومية الذي بلغ 1.4 % من الناتج المحلي الإجمالي ليتحول إلى فائض في سنة 1996 و1997 قدره 03 % و 01.3 % على التوالي؛
- بدأ احتياطي الصرف في التزايد منذ 1994 ليصل إلى 8.7 مليار دولار سنة 1998 والذي كان اقل من 02 مليار دولار خلال الثمان سنوات التي سبقته.

3 – سياسة الإنعاش الاقتصادي: من أجل نمو اقتصادي واجتماعي دائم وفعال كان لابد للدولة الجزائرية تخصيص موارد مالية مناسبة من اجل بعث النمو في مناطق واسعة من البلاد وفي هذا السياق قررت الحكومة تطبيق برنامج استثماري للإنعاش الاقتصادي خلال الفترة 2001–2004 ثم تلاه البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي للفترة 2005–2009 ثم البرنامج الخماسي 2010–2014 لاعادة انطلاق النشاطات الاقتصادية في البلاد.

- **برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001 –2004:** دار محتوي هذا البرنامج حول خلق دينامكية للاقتصاد بإعادة الاعتبار للهياكل القاعدية والمزيد بالاهتمام للتنمية المحلية والبشرية وتطوير قطاع الفلاحة والصيد البحري حيث يهدف البرنامج الى تحقيق ثلاث أهداف رئيسية هي:

- الحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة.
- توفير مناصب الشغل والحد من البطالة.
- تحقيق التوازن الجهوي وإعادة إنعاش الاقتصاد الوطني.

تزامن هذا البرنامج مع ارتفاع أسعار النفط إذ بلغ سعر البرميل 28.9 دولار لسنة 2000 مما أدى إلى زيادة العائدات النفطية التي سمحت بانتهاج سياسة تعتمد على التوسع في الإنفاق لتحفيز الاقتصاد(جدول مقومات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001–2004).

- **البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005 –2009:** جاء هذا البرنامج الطموح لمواصلة دعم النمو الاقتصادي واستكمال المشاريع الكبرى التي سبق إقرارها خلال الفترة 2001–2004 ما يميز البرنامج انه تدعم ببرامج خاصة لصالح ولايات الجنوب بقيمة 432 مليار دج وولايات الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دج فتكلفة عمليات التنمية خلال المدة 2005–2009 ما يقارب 17500 مليار دج ويهدف البرنامج إلى:
مواصلة المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمات العمومية؛

- تحسين التنمية البشرية؛
- تحسين مستوى معيشة الأفراد؛
- دعم تنمية الاقتصاد الوطني؛
- تشجيع إنشاء مناصب العمل.

جدول رقم 15 توزيع البرنامج التكميلي لدعم النمو حسب كل باب بمليار دج

القطاعات	المبلغ بملايير دج	النسبة (B)
أولا: برنامج تحسين ظروف معيشة السكان منها: – السكنات، الجامعة، التربية الوطنية، التكوين المهني، الصحة العمومية، تزويد السكان بمياه الشرب(خارج الأشغال الكبرى)، الثقافة، الشباب والرياضة، إيصال الكهرباء والغاز للبيوت، أعمال التضامن الوطني، تطوير الإذاعة والتلفزيون، إنشاء منشآت للعبادة، عمليات تهيئة الإقليم، برامج بلدية للتنمية، تنمية مناطق الجنوب، تنمية مناطق الهضاب العليا.	1908.5	45.42
ثانيا: برنامج تطوير المنشآت الأساسية منها: – قطاع النقل، قطاع الأشغال العمومية، قطاع الماء (السدود والتحويلات)، وقطاع تهيئة الإقليم.	1703.1	40.52
ثالثا: برنامج دعم التنمية الاقتصادية منها: – الفلاحة والتنمية الريفية، الصناعة والصيد البحري وترقية الاستثمار، السياحة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية.	337.2	08.02

رابعا: تطوير الخدمة العمومية وتحديثها – العدالة، الداخلية، التجارة، البريد والتكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصال، قطاعات الدولة الأخرى.	203.9	04.85
خامسا: برنامج التكنولوجيات الجديدة والاتصال	50.00	01.19
مجموع البرنامج الخماسي (2005–2009)	**4202.7**	**100**

المصدر: عادل زقرير وآخرون، مداخلة بعنوان: **دور برامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة 2001–2014 في تحقيق وإقلاع وتنويع الاقتصاد الجزائري دراسة تحليلية وتقييمية**، الملتقى العلمي الدولي السادس حول بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة يومي 02 و03 نوفمبر 2016، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة حمة لخضر، الوادي، ص 5.

ومن الجدول رقم: 15 نستنتج أن هذا البرنامج قد حقق معدلات نمو مرتفعة خارج المحروقات ومعدلات نمو منخفضة في قطاع المحروقات بعد تراجع أسعار النفط نتيجة انخفاض الطلب عليه بعد بداية الأزمة المالية العالمية أواخر 2007 من جهة وانخفاض حصة الجزائر من الإنتاج لأسباب تتعلق بمنظمة الأوبك من جهة أخرى.

– البرنامج الخماسي 2010 –2014: يعتبر البرنامج الخماسي مكملا للبرامج السابقة فإذا كانت هذه البرامج قد خصصت لتشييد البنى التحتية التي تعتبر عصب الاقتصاد من طرق وسكك حديدية وموانئ ومطارات، فان هذا البرنامج يهدف إلى توظيف هذه المنشآت للاستفادة منها في خلق مناصب شغل وتحسين المستوى المعيشي للفرد، وخصص لهذا البرنامج غلاف مالي قدره 286 مليار دولار وذلك دون اللجوء إلى الاستدانة الخارجية.

جدول رقم 16 التوزيع القطاعي لبرنامج دعم النمو الاقتصادي 2010–2014

البيان	المبالغ (ملياردج)	النسبة (B)
برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.5
برنامج تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	40.5
برنامج دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
برنامج تطوير الخدمة العمومية وتحديثها	203.9	4.8
برنامج تطوير التكنولوجيا الجديدة للاتصال	50	1.1
المجموع	**4202.7**	**100**

المصدر: برنامج التنمية الخماسي 2010 – 2014 ، بيان اجتماع مجلس الوزراء يوم 24 ماي 2010، على الموقع: www.mae.gov.dz

وفي مجمل الحديث وكحوصلة لما تم تناوله فيما سبق، من طبيعة الاقتصاد الجزائري وما يزخر به من مؤهلات ومقومات هامة وكذالك امتلاكه للعديد من الموارد من حجم للطاقات الإنسانية والطبيعية توفرها على مؤهلات زراعية وسياحية، جعله يتميز بخصائص ميزته عن باقي اقتصاديات العالم، هذه الخصائص أدت بالحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال للتفكير مليا في إصلاحات هيكلية عبر الانتقال من طابع التسيير

الموجه إلى آليات السوق، وموازاة مع ذلك استنتجنا أن الاقتصاد الجزائري ورغم توفره على كل المؤهلات والمقومات الضخمة إلا أن مصادر تمويله بقيت منحصرة في عائدات الفوائض البترولية.

المطلب الثاني: واقع الاقتصاد الجزائري

لدراسة واقع الاقتصاد في أي بلد وجب دراسة المتغيرات الاقتصادية الكلية، وعليه سوف نتطرق في هذا المطلب إلى دراسة أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر وهي: ميزان المدفوعات، سعر الصرف الوطني، الناتج المحلي الإجمالي، التضخم.

الفرع الأول: ميزان المدفوعات

أي انخفاض قيمة العملة الوطنية تؤثر على أسعار السلع والخدمات المصدرة والمستوردة فهي تؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة نتيجة لارتفاع سعر الصرف في مواجهة العملات الأخرى ومن ثمة زيادة ما يدفع من العملة الوطنية في مقابل أسعار تلك السلع , مما يؤثر على قدرة المستمر الأجنبي على الاستيراد ومن جهة أخرى تؤدي إلى انخفاض أسعار السلع المصدرة من الدولة في السوق الدولي، وهذا الأمر يحمل المستثمر نفقات إضافية وخاصة إذا كان المشروع طويل الأجل وكان يستورد المواد الأولية للقيام بالعملية الإنتاجية أو تقديم خدمة، كما أن انخفاض سعر الصرف ينجم عنه الارتفاع في سعر الفائدة المحلية مما يرفع من أسعار السلع الرأسمالية المستوردة، وبالتالي يرفع من تكلفة الاستثمار والتي ينعكس تأثيرها على انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر.

بصفة عامة فإن في حالة ميزان المدفوعات، يتأثر العرض والطلب على العملة الأجنبية في السوق الوطنية، فإن كان ميزان المدفوعات يحقق فائض يؤدي ذلك إلى زيادة عرض العملة الأجنبية أكثر من الطلب عليها مما يؤدي إلى انخفاض في سعر الصرف باعتباره آلية من آليات النظام الرأسمالي التي تحكمه أسواق العرض والطلب في تحديد الأسعار، ويحدث العكس تماما إذا حدث عجز في ميزان المدفوعات.

الشكل رقم 01 حالة أرصدة ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2010-2019

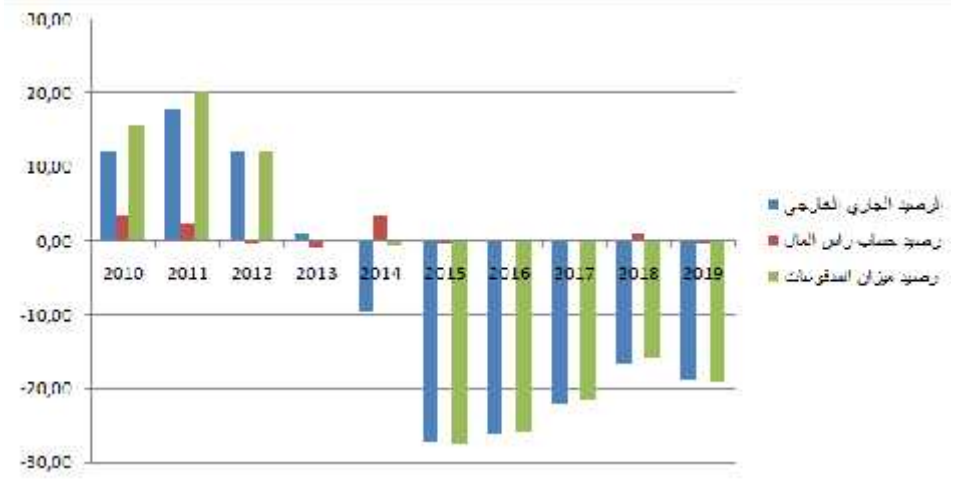

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على النشرات الإحصائية الثلاثية: جوان 2015، جوان 2016، مارس 2019، ديسمبر 2019، نقلا عن الموقع الالكتروني:

https://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique_AR.htm consulté le: 12/09/2020 à 10:00 GMT.

أدت الفوائض على مستوى ميزان المدفوعات خلال الفترة من2010 إلى 2014 إلى ارتفاع احتياطي الصرف من 15.85 مليار دولار سنة 2010 إلى 20.14 مليار دولار سنة 2011 و 12.06 مليار دولار في سنة 2012 ثم 0.13 مليار دولار سنة 2013، وفضلا عن أهمية هذه الاحتياطيات في مواجهة الصدمات الخارجية للاقتصاد، فهي تضمن الإدارة المرنة لسعر صرف الدينار ما ينسجم مع أهداف القدرة التنافسية الخارجية ونمو الاقتصاد الوطني، وشهد ميزان المدفوعات عجز خلال الفترة من 2014 إلى غاية سنة 2019 حيث بلغ قيمته على التوالي: (-0.55 ، -27.54 ، -26.03 ، -21.76 ، -10.70، -19.17 مليار دولار)، وهذا راجع إلى انخفاض سعر البترول بسبب اعتماد الدولة على الجباية البترولية.

الفرع الثاني: سعر الصرف الوطني

يتأثر الاستثمار الأجنبي المباشر بأسعار الصرف وذلك باعتبار أن تقلبات أسعار الصرف تؤثر على عمليات اتخاذ القرارات الاستثمارية السليمة، فهي تؤدي إلى حدوث تغيرات في الربحية النسبية للعوائد الاستثمارية في الدول المضيفة مقارنة بتحويلها إلى الخارج أو إعادة توزيعها، كما أن التقلبات المفاجئة لأسعار الصرف لها تأثير سلبي على المناخ الاستثماري باعتبارها تعرض المستثمر لخسارة باهظة غير متوقعة نتيجة صعوبة القيام بدراسات الجدوى، وبالتالي عدم تشجيع تدفقات رؤوس الأموال طويلة الأجل إلى داخل الدولة بل تشجع على خروج رؤوس الأموال إذ أن احتمال انخفاض قيمة العملة التي سبق تقويم الاستثمار بها يؤدي إلى عائدات أقل عند قياسها بالعملة الأساسية للمستثمر وبالتالي يخشى المستثمر الأجنبي من توجيه استثماراته إلى تلك الأسواق التي تعرضه لمخاطر عدم استقرار سعر الصرف[1].

كما أوضحت بعض الدراسات التطبيقية أن المستثمر الأجنبي يتفاعل بردود عكسية بعد حدوث تخفيض العملة. وأنه يأخذ في الحسبان التوقعات المستقبلية لأسعار الصرف لتحديد النفقات الاستثمارية لأن هذه التقلبات تؤدي إلى تغيرات سريعة في الربحية النسبية للعوائد الاستثمارية في الدول الضيفة مقارنة بالبدائل الأخرى المتمثلة في تحويلها للخارج أو إعادة توزيعها أي أن التقلبات المفاجئة الأسعار الصرف لها تأثير سلبي على المناخ الاستثماري.

جدول رقم: 17 تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 2010-2019

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الدولار الواحد مقابل الدينار	74.40	72.85	77.55	79.38	80.56	100.46	109.46	110.96	118.29	118.62

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على النشرات الإحصائية الثلاثية: جوان 2015، مارس 2018، ديسمبر 2019، نقلا عن الموقع الالكتروني: https://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique_AR.htm consulté le: 12/09/2020 à 11:00 GMT.

[1] حناشي لعلى، فعالية الاستثمار الاجنبي المباشر كأهم أشكال التمويل الدولي في النمو الاقتصادي، **مجلة الاقتصاد الصناعي**، عدد 14، مارس 2018، ص 23.

يعمل بنك الجزائر على إدارة سعر الصرف من خلال تدخلاته في سوق الصرف الأجنبي بين البنوك والذي يعتبر المصدر الرئيسي للعملات الأجنبية المتاحة فيه، من خلال تصحيح التكافؤ في سعر صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية وضمان استقرار سعر الصرف مقابل تقلبات العملات الأخرى، بما يضمن التوازن الخارجي للاقتصاد وملاءمة مناخ الاستثمار وتحقيق النمو الاقتصادي، وعليه انخفض سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار من 74.40 دينار للدولار الواحد سنة 2010 إلى 72.85 دينار للدولار في سنة 2011 ليرتفع بعدها إلى 77.55 دينار للدولار سنة 2012 ويصل سنة 2015 إلى 100.46 دينار للدولار و ينخفض الى 109.46 دينار للدولار سنة 2016، ثم يعاود الارتفاع إلى 110.96، 118.29، 118.62 دينار للدولار الواحد في السنوات من 2017 إلى 2019 على التوالي، و ونلاحظ خلال هذه الفترة تسجيل استقرار نسبي لسعر صرف الدينار مقابل الدولار خاصة في ظل التقلبات الكبيرة التي عرفها الدولار خلال هذه المرحلة.

الفرع الثالث: التضخم

يساهم التضخم بدور فعال في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية من قبل المستثمرين وهذا لما له من تأثير مباشر على سياسات التسعير وحجم الأرباح والأجور وعلى حجم تكاليف العملية الإنتاجية وبالتالي يرفع من أسعار السلع النهائية وربما يكون الارتفاع في الأسعار أعلى من الارتفاع في تكاليف الإنتاج ويصبح البلد أقل منافسة في الأسواق الدولية، بالإضافة إلى ذلك فإن ارتفاع معدل التضخم سيؤدي إلى مزيد من التقلب في أسعار العملة الوطنية.

تعتبر معدلات التضخم المرتفعة مؤشرات على عدم استقرار الاقتصاد الكلي وعجز الحكومة عن التحكم في السياسة الاقتصادية الكلية وكلاهما يساهم في فساد المناخ الاستثماري فالتضخم يعمل على توجيه رؤوس الأموال إلى النشاطات الاقتصادية الأقل إنتاجية أي تتجه إلى إنتاج السلع والخدمات التي ترفع أسعارها وذلك من أجل تحقيق معدلات عالية من الأرباح أي الاستثمار في المشاريع التي تدر أكبر ربح ممكن مما يؤدي بالمستثمر الأجنبي للاستثمار في الأنشطة قصيرة الأجل ويبتعد عن الاستثمارات طويلة الأجل وهذا ما يؤثر على عملية التنمية الاقتصادية. عموما تؤدي معدلات التضخم المرتفعة إلى تناقص رؤوس الأموال المستمرة سواء كانت أجنبية أو محلية وفي حالة استمرارها في الارتفاع لا تؤدي إلى هجرة رؤوس الأموال الأجنبية فقط بل تتعدى إلى رؤوس الأموال المحلية.

الشكل رقم 02 معدل التضخم في الجزائر خلال 2010-2020

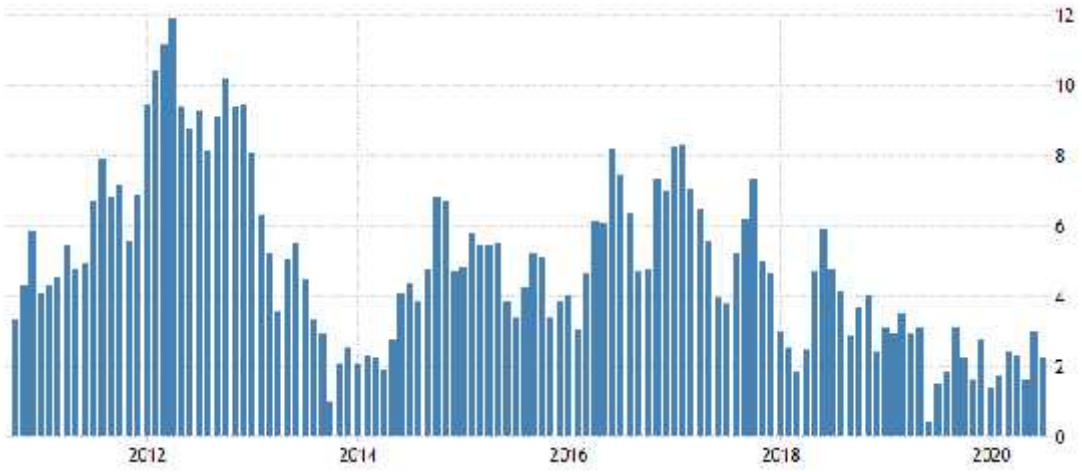

Source : https://ar.tradingeconomics.com/algeria/inflation-cpi consulté le: 12/09/2020 à 13:00 GMT.

نلاحظ من الشكل أن نسبة التضخم سنة 2012 بلغت 9.6 % وبقيت في تزايد حتى 12 % خلال نهاية الثلاثي الأول ومع بداية الثلاثي الثاني عرفت انخفاضا إلى نسبة 8 %، وفي سنة 2013 انخفضت إلى نسبة 6.3 % ، وفي سنة 2014 انخفضت الى نسبة 2.2 %، ثم ارتفعت الى نسبة 8.2 % سنة 2017 ، وانخفضت إلى نسبة 3 % سنة 2018، ثم ارتفعت إلى نسبة 3.2 % سنة 2019، ثم إلى نسبة 1.9 % سنة 2020.

الفرع الثالث: الناتج المحلي الإجمالي

الجدول رقم 18 إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2010 – 2015

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
القيمة (مليار دولار)	161.20	200.01	209.06	209.75	213.80	165.97
النسبة (B)	3.6	2.9	3.4	2.8	3.8	3.7

المصدر: من إعداد الطلبة نقلا عن الموقع الالكتروني:

https://databank.albankaldawli.org/indicator, consulté le: 13/09/2020 à 10:00 GMT

نلاحظ من خلال الجدول رقم 18 تزايد قيمة الناتج المحلي الإجمالي خلال سنة 2010 إلى غاية سنة 2014 من قيمة 161.20 مليار دولار إلى قيمة 213.80 وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار النفط، وفي سنة 2015 انخفضت قيمة الناتج المحلي الإجمالي إلى 165.97 مليار دولار بسبب انخفاض أسعار النفط.

المطلب الثالث: تبعية الاقتصاد الجزائري للنفط

بناءا على تحليل المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر المذكورة في المطلب السابق نستنتج أن:

- بالنسبة لميزان المدفوعات: يتأثر ميزان المدفوعات الجزائري بسعر النفط وهذا ما نلاحظه في الشكل رقم 01، حيث يحقق فائض في حالة ارتفاع أسعار النفط وعجز في حالة انخفاض أسعار النفط، وذلك بسبب اعتماد الاقتصاد الجزائري بنسبة كبيرة على إيرادات المحروقات.
- بالنسبة لسعر الصرف الوطني: يتأثر سعر الصرف الوطني من خلال تدخلات بنك الجزائر في سوق الصرف الأجنبي بين البنوك والذي يعتبر المصدر الرئيسي للعملات الأجنبية المتاحة فيه من خلال تصحيح التكافؤ في سعر صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية حيث نلاحظ ارتفاع سعر الصرف بسبب زيادة مداخيل العملة الأجنبية وانخفاض في حالة العكس وهذا راجع لاعتماد الاقتصاد الجزائري على النفط بدرجة كبيرة.
- بالنسبة للتضخم: إن ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى انخفاض معدلات التضخم في الجزائر، وانخفاض أسعار النفط يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم بسبب الاعتماد الكلي للجزائر على الصادرات النفطية في تمويل ميزانياتها فأي صدمة نفطية من الممكن أن تؤدي إلى تراجع الأجور وتدهور القدرة الشرائية، وبالتالي ارتفاع الأسعار (التضخم).
- بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي: يتأثر الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر بأسعار النفط، حيث أن الزيادة في أسعار النفط تؤدي إلى الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي والعكس صحيح، لأن الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل كبير على الإيرادات النفطية والتي تتأثر بتقلبات أسعار النفط.

وعليه فإن الاقتصاد الجزائري يعتمد بنسبة كبيرة على الإيرادات النفطية (اقتصاد ريعي).

المبحث الثالث: طبيعة الاقتصاد الإماراتي وتبعيته للنفط.

في هذا المبحث قمنا بتقسيمه إلى ثلاثة مطالب: المطلب الأول نتطرف فيه إلى لمحة عن الاقتصاد الإماراتي، والمطلب الثاني واقع الاقتصاد الإماراتي، أما المطلب الأخير سوف نتطرق إلى تبعية الاقتصاد الإماراتي للنفط.

المطلب الأول: لمحة عن الاقتصاد الإماراتي

الإمارات العربية المتحدة الإمارات العربيّة المُتّحدة هي دولة من الدول العربيّة أُعلنَ عن تأسيسها في عام 1971م؛ وظهرت نتيجةً لاتّحاد سبع إمارات هي: دبي، وعجمان، ورأس الخيمة، وأبو ظبي، والشارقة، وأم القيوين، والفجيرة، وتُعتبر إمارة أبو ظبيّ العاصمة الرسميّة لدولة الإمارات، ويُعدّ الدرهم الإماراتيّ هو العملة الرسميّة للدولة.

تقع الإمارات في القسم الجنوبيّ الشرقيّ التابع لشبه الجزيرة العربيّة، وتُساهم شواطئها البحريّة بتشكيل الجهة الجنوبيّة من الخليج العربيّ، أمّا شواطئها في الجهة الغربيّة فهي جزء من خليج عُمان؛ لذلك تمتلك دولة الإمارات موقعاً استراتيجيّاً؛ حيث لها حدود بريّة مشتركة مع المملكة العربيّة السعوديّة وسلطنة عُمان، كما تُطلّ على مضيق هرمز.

اعتمد اقتصاد دولة الإمارات العربيّة المُتّحدة على الصيد والزراعة، وتجارة التمور واللؤلؤ في الماضي، ولكن منذ خمسينات القرن العشرين للميلاد بعد اكتشاف النفط في الإمارات؛ ظهرت تطورات جذريّة في اقتصادها وانعكست على الحياة الاجتماعيّة فيها، فازدهرت العديد من المجالات الاقتصاديّة في الدولة، مثل:الاعتماد على استخراج الغاز الطبيعيّ والنفط، وتطور بناء العقارات والشركات، ونموّ الصناعات المتنوعة، وغيرها من المجالات الأُخرى، تتميّز الإمارات بشكلٍ عام واقتصادها بشكلٍ خاص بعدّة مميزات تساهم في استمرار نموّها الاقتصاديّ، ومن أهمّ هذه المميزات:[1]

- الموقع الاستراتيجيّ: وهو تميّز الإمارات بموقعها المهم الذي ساهم في جعلها مركزاً للأعمال، فتمتلك شبكةً من المواصلات الجويّة والبريّة المتميزة التي تربطها مع كافة دول العالم.

امتلاك احتياطات ماليّة: وهي اعتماد الإمارات على مخزونٍ ماليٍّ قويّ ساعدها على بناء بيئة استثماريّة متطورة؛ ممّا ساهم في استمرار الحكومة الإماراتيّة بتوفير التمويل المناسب لمشروعاتها، وتسديد الالتزامات الماليّة المترتبة عليها.

- الاعتماد على التنويع الاقتصاديّ: وهو اهتمام الإمارات بتطبيق استراتيجيّات تساعد على تحفيز التنوع في الاقتصاد؛ ممّا ساهم في تشجيع القطاعات غير النفطيّة لتعزيز مشاركتها الاقتصاديّة، ومن الأمثلة على هذه القطاعات الطيران، والصناعات التحويليّة، والمصارف، والسياحة، والخدمات، وغيرها.
- تعزيز وجود الاستثمار الأجنبيّ: وهو حرص دولة الإمارات على جذب الاستثمارات الأجنبيّة لقطاعها الاقتصاديّ؛ حيث حصلت دولة الإمارات على المرتبة الأولى في عام 2014 بين دول الشرق الأوسط التي تمكنت من جذب الاستثمارات الأجنبيّة بشكل مباشر.

يحتوي الاقتصاد في دولة الإمارات العربيّة المُتّحدة على مجموعة من القطاعات الاقتصاديّة الرئيسيّة، ومن أهمّها:[2]

- قطاع النفط اكتُشِف النفط في الإمارات في عام 1958م بعد أن احتاج لمدّة ثلاثين عاماً من البحث في حقل يُطلق عليه اسم باب، وبعد الانتهاء من تطوير هذا الحقل في عام 1960م أصبح اسمه مربان 3، وصار يُنتج ما يقارب 3674 برميل نفطٍ بشكلٍ يوميّ، وصُدّرت أول شحنة من النفط الإماراتيّ في عام 1963، ومن ثمّ اكتُشِفت العديد من الحقول النفطيّة الأُخرى، ومنها حقل بوحصا، وحقل عصب، وحقل الساحل.
- قطاع الزراعة بعد تأسيس دولة الإمارات العربيّة المُتّحدة أعلنت الحكومة في أبو ظبيّ بعام 1977 عن خطتها التنمويّة الثلاثية، وكان من محاور تركيزها الاهتمام بقطاع الزراعة، والحرص على تعزيز تطوره بشكل دائم؛ عن طريق استصلاح الأراضيّ الزراعيّة، والتي كانت قبل عام 1977

[1] محمد فيضي، اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة، **موقع موضوع** بتاريخ: 2017/07/10 على الموقع الالكتروني:
https://mawdoo3.com, consulté le: 12/09/2020 à 14:00 GMT.

[2] محمد فيضي، مرجع سبق ذكره.

تُشكّل 1% من إجماليّ أراضيّ الإمارات، ولكن مع التطورات التي شهدتها الزراعة صارت تُشكّل نسبة 5% من مساحة الدولة، وفي عام 2011 تمكّنت الإمارات من تحقيق اكتفاء ذاتي لمواطنيها بنسبة 50% من الإنتاج الزراعيّ، وشملت المنتجات الزراعيّة في الإمارات العديد من محاصيل الفواكه والخضراوات، مثل: الباذنجان، والبندورة (الطماطم)، وغيرها من النباتات والأشجار المثمرة.

- قطاع الصناعة اهتمّت الإمارات العربيّة المُتّحدة بقطاع الصناعة؛ لأنّه يُعدّ أساس الجهاز الإنتاجيّ فيها، ويُشكّل جزءاً مهماً من اقتصادها، ووسيلةً من وسائل التنمية، ويتميّز قطاع الصناعة بتنوع المشروعات المطبقة فيه سواءً أكانت صغيرةً أو متوسطةً أو معتمدةً على مشاركة الاستثمار الأجنبيّ؛ حيث شهدت الصناعة التحويليّة في الإمارات بالفترة بين سنوات 2001 – 2015 نموّاً وصل إلى 7,2%، وظهرت في السوق المحليّ الإماراتيّ العديد من الصناعات ذات الجودة العالية مثل: صناعة الألمنيوم، والصناعات الكيميائيّة، وصناعة الحديد، وساهم هذا التطور الصناعيّ في تحسين الاستثمارات الضخمة، واستقطاب الاستثمارات الخارجيّة، وتعزيز الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة.
- قطاع السياحة شهدت الإمارات العربيّة المُتّحدة تطوراً كبيراً في قطاع السياحة، فأصبح من أهمّ موارد الدخل الوطنيّ، وحصلت إمارة دبي على المرتبة الرابعة في مجال السياحة على مستوى العالم، كما صُنفت دولة الإمارات بين أكثر الدول استثماراً في السياحة؛ حيث تمكنت استثماراتها السياحيّة من بناء العديد من الفنادق، ومراكز التسوق، والمنتجعات السياحيّة؛ ممّا ساهم في استقطاب رؤوس الأموال الخارجيّة، ومن أهمّ المواقع السياحيّة المشهورة في الإمارات قرية التراث، وبرج العرب، وبرج خليفة، ومتحف عجمان، وغيرها الكثير من المواقع الأُخرى.
- قطاع المال اعتمد تطوُّر قطاع المال في الإمارات العربيّة المُتّحدة على الأسواق الماليّة والجهاز المصرفيّ القويّ؛ ممّا ساهم في تقديم الدعم للعديد من مجالات قطاع المال، مثل المنتجات المُتعددة، والذهب، والأوراق الماليّة، وغيرها من المجالات الماليّة الأخرى، وساعد ذلك على استقطاب الكثير من الاستثمارات المحليّة والأجنبيّة؛ حيث وصل مُعدّل نموّ قطاع المال في الفترة الزمنيّة بين سنوات 2001 – 2015 إلى ما يقارب 14,5%، كما توجد العديد من العوامل التي ساهمت في تعزيز نموّ قطاع المال، ومنها: نظرة المستثمرين إلى الإمارات بصفتها من المناطق التي توفّر الأمن لرؤوس الأموال والاستثمارات المتنوعة؛ نتيجةً للاستقرار السياسيّ الخاص بها، زيادة الحاجات الاقتصاديّة في المجتمع الإماراتيّ، ممّا ساهم في دعم الطلب الاقتصاديّ، وشكّل ذلك عاملاً مهماً في استقطاب رؤوس الأموال.

المطلب الثاني: واقع الاقتصاد الإماراتي

لدراسة واقع الاقتصاد في أي بلد وجب دراسة المتغيرات الاقتصادية الكلية، وعليه سوف نتطرق في هذا المطلب إلى دراسة أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية في الإمارات العربية المتحدة وهي: ميزان المدفوعات، سعر الصرف الوطني، الناتج المحلي الإجمالي، التضخم.

الفرع الأول: ميزان المدفوعات

الشكل رقم 03 حالة أرصدة ميزان المدفوعات في الإمارات العربية المتحدة خلال 2016-2019

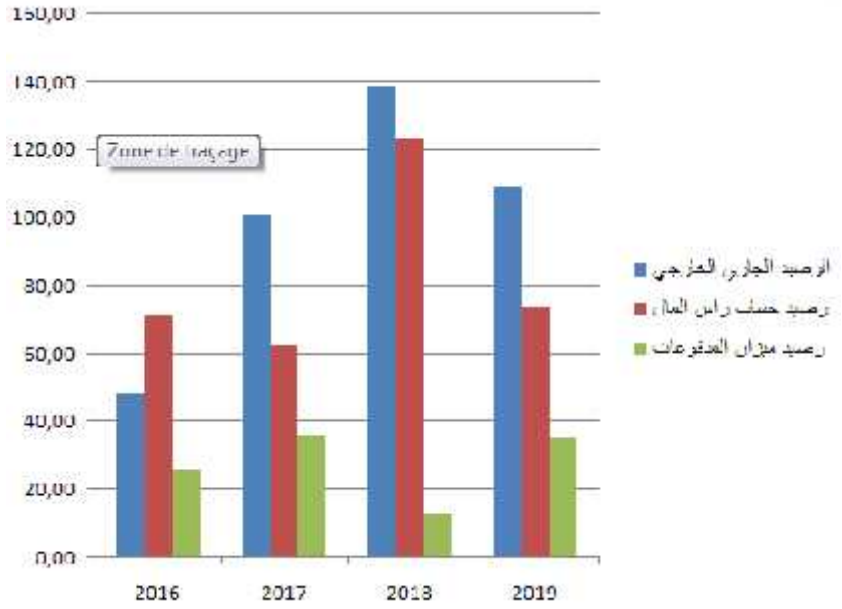

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، إحصائيات ميزان المدفوعات بتاريخ: 2019/03/11، 2019/03/17، 2020/03/29، نقلا عن الموقع الالكتروني:

https://centralbank.ae/ar/publications consulté le: 28/09/2020 à 10:00 GMT

الفرع الثاني: التضخم

جدول رقم 19 جدول معدل التضخم في الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 2013-2019

السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
معدل التضخم	1.1	2.4	4.1	1.8	2.0	3.1	2.0

المصدر:تقرير آفاق الاقتصاد العربي، أفريل 2019، ص 76.

يتضح تذبذب معدلات التضخم خلال الفترة المذكورة أعلاه حيث سجل أدنى مستوى له عام 2013 بمعدل 1.1 % وهو أدنى مستوى له، حيث ارتفع إلى نسب 2.4%، 4.1%، خلال سنتي 2014 و2015 على التوالي، وفي سنة 2016 سجل انخفاضا قدره 1.8%، وارتفع إلى نسب 2.0 %، 3.1 % خلال سنتي 2017 و2018 على التوالي، وفي سنة 2019 انخفض إلى نسبة 2.0 %.

الفرع الثالث: الناتج المحلي الإجمالي

جدول رقم 20 الناتج المحلي الإجمالي في الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 2012-2017

الوحدة: مليون درهم إماراتي

القطاعات/الأنشطة الاقتصادية	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
قطاع المشروعات غير المالية	935739	1152044	1226010	1257324	1284246	1105990	1090929	1171448
الزراعة وصيد الأسماك	8125	8653	8789	9223	9468	9746	10176	10721
الصناعات الاستخراجية (تشمل النفط الخام والغاز الطبيعي	331042	501453	537337	528820	505157	286970	235148	313052
الصناعات التحويلية	84803	99402	105690	108085	115141	116380	117808	123422
الكهرباء والغاز والمياه وأنشطة إدارة النفايات	26472	30934	34763	35705	38825	46471	48719	53315
التشييد والبناء	116939	115806	112728	115646	122268	127693	123820	122749
تجارة الجملة والتجزئة: إصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية	126794	130089	137178	150680	155774	160969	170458	172288
النقل والتخزين	61790	72094	75824	79598	84260	89983	80434	82461
أنشطة الإقامة والخدمات الغذائية	18902	22027	24375	28564	31968	32402	31631	32357
المعلومات والاتصالات	30988	31199	31937	32875	36182	37929	40162	41347
الأنشطة المالية وأنشطة التأمين	73237	77536	83747	100537	115541	125221	131646	134733
الأنشطة العقارية	52660	56711	65148	66070	74400	81184	89357	89432
الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية	32486	33031	34033	36686	39118	40783	42238	43425
أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم	18385	19788	21242	23643	25871	27377	29814	31454
الإدارة العامة والدفاع: الضمان الاجتماعي الإجباري	55268	58242	65926	74809	80735	84040	88673	98786
التعليم	9147	11388	13193	14000	15648	16237	18312	18836
أنشطة الصحة البشرية والخدمات الاجتماعية	6546	8923	12014	14866	16012	16629	18162	19298

الفنون والترفيه والترويج وأنشطة الخدمات الأخرى	6010	5442	9307	6075	6545	7012	7836	8136
أنشطة الأسر المعيشية كصاحب عمل	4651	5104	5451	6788	7608	8225	8854	9156
المجموع	1064244	1287821	1375684	1432670	1480521	1315251	1311248	1405007
إجمالي غير النفطي	733202	786369	838347	903850	975364	1028280	1058101	1091955

المصدر: إحصائيات ومؤشرات اقتصادية الإمارات العربية المتحدة، جدوى لمشاريع وخطط الأعمال، ص 03، نقلا عن الموقع الالكتروني:
https://www.gadwahub.com consulté le: 28/09/2020 à 11:00 GMT.

بلغت تقديرات الناتج المحلي الإجمالي في عام 2017 بالأسعار الجارية 1.405.007 مليون درهم مرتفعا بحوالي 93.758 مليون درهم عن عام 2016 لتصل نسبة النمو إلى 7.15 % مقارنة بـــ: (−0.3%) في سنة 2016 ويرجع التأثير إلى تراجع أسعار النفط وارتفع الناتج الإجمالي للقطاع غير النفطي حيث بلغ 1.091.955 مليون درهم في عام 2017 بارتفاع 33.854 مليون درهم عن عام 2016 بمعدل نمو 3.2 % عن العام السابق، وبلغ متوسط نمو القطاع (الزراعة، الثروة الحيوانية والسمكية) 5.4% خلال عام 2017، وساهم في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.8 %، وبلغ متوسط نمو القطاع (تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح) 1.1% خلال عام 2017، وساهم في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 12.3%.

الفرع الرابع: سعر الصرف الوطني

جدول رقم: 21 تطور سعر صرف الدرهم الإماراتي مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 2014-2018

السنوات	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**
الدرهم مقابل الدولار الواحد	3.6725	3.6725	3.6725	3.6725	3.6725

المصدر: التقرير العربي الاقتصادي الموحد لعام 2019، ص 385.

نلاحظ من الجدول ثبات سعر صرف الدرهم الإماراتي مقابل الدولار الأمريكي خلال طيلة الفترة من 2014 إلى غاية 2018 وهذا لارتباط العملة المحلية بالدولار، وذلك لعدة أسباب منطقية، منها أن الدولار يستحوذ على أكثر من 70% من مجموع تجارة الإمارات مع العالم الخارجي، وفي مقدمتها النفط، كما أن الإمارات تجمع إيراداتها وتنفقها بالدولار، وأن الجانب الأكبر من أصول القطاع العام، وما يزيد على 95% من احتياطي الدولة من العملات الأجنبية، مقوم كله بالدولار، إضافة إلى أن الطفرة العقارية التي تشهدها الدولة حالياً يدعمها الإقراض بالدولار.

المطلب الثالث: تبعية الاقتصاد الإماراتي للنفط

بناءا على تحليل المتغيرات الاقتصادية الكلية في الإمارات العربية المتحدة المذكورة في المطلب السابق نستنتج أن:

- بالنسبة لميزان المدفوعات: يتأثر ميزان المدفوعات الإماراتي بسعر النفط وهذا ما نلاحظه في الشكل رقم 03، حيث حقق فائضا طيلة القترة المذكورة، مع تراجع في قيمة الفائض خلال فترة تدني أسعار النفط.
- بالنسبة لسعر الصرف الوطني: لم يتأثر سعر صرف الدرهم الإماراتي وبقي ثابتا طيلة الفترة، وهذا لارتباط العملة المحلية (الدرهم) ارتباطا وثيقا بالدولار الأمريكي، ولأن وما يزيد على 95% من احتياطي الدولة من العملات الأجنبية، مقوم كله بالدولار.
- بالنسبة للتضخم: إن ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى انخفاض معدلات التضخم في الإمارات، وانخفاض أسعار النفط يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم بسبب اعتماد الدولة الإماراتية على الصادرات النفطية في تمويل ميزانياتها فأي صدمة نفطية من الممكن أن تؤدي إلى زيادة التضخم.
- بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي: يتأثر الناتج المحلي الإجمالي في الإمارات العربية المتحدة بأسعار النفط، حيث أن الزيادة في أسعار النفط تؤدي إلى الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي والعكس صحيح، لأن الاقتصاد الإماراتي مازال يعتمد على الإيرادات النفطية والتي تتأثر بتقلبات أسعار النفط.

خلاصة الفصل

من خلال دراستنا لهذا الفصل توصلنا إلى أن الجزائر سعت إلى إيجاد الإستراتيجية المناسبة التي تبنت من خلالها حزمة من الآليات المتمثلة في تنويع السياسات الاقتصادية بهدف إعادة هيكلة الاقتصاد ورفع مساهمة القطاعات البديلة في الناتج المحلي وتحسين كفاءتها وفاعليتها في الدفع بعجلة التنمية، وتم التركيز على قطاع الزراعة، السياحة، تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي، تشجيع الصادرات خارج المحروقات لأجل تحقيق التنمية المستدامة للاقتصاد الوطني، ، وتمتلك الجزائر كل مقومات النجاح في هذه الخيارات الإستراتيجية مما نتج عنها في تنويع المداخيل قد تساهم في معالجة الاحتلال الناجم عن تقلبات أسعار النفط العالمية.

أما الإمارات العربية المتحدة تعد واحدة من أوائل الدول العربية التي سارعت لتجسيد وتبني سياسة التنويع الاقتصادي من خلال حزمة من البرامج من أجل إعادة هيكلة اقتصادها ورفع مساهمات القطاعات البديلة في الناتج المحلي وتحسين الأداء الاقتصادي والخروج من التبعية النفطية.

وعليه فان الخروج من التبعية النفطية أصبح ضرورة حتمية من أجل مواجهة الأزمات الاقتصادية، من خلال تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر والذي سوف نتطرق إليه بشكل مفصل في الفصل الثالث.

الفصل الثالث

دراسة حالة الجزائر والإمارات العربية المتحدة

تمهيد

تسعى اغلب الدول إلى جلب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومن بينها الجزائر والإمارات العربية المتحدة، ولذلك نجدها تعمل على توفير مناخ استثماري ملائم، محفز ومشجع للمستثمر الأجنبي.

تعد الجزائر من بين البلدان التي رغبت في الاندماج في الاقتصاد العالمي وذلك من خلال توجه اهتماماتها في مواكبة التغيرات العالمية، وهذا بتطبيقها لبرامج الإصلاح الهيكلي بغية تهيئة المناخ الملائم باستقطاب الاستثمارات الأجنبية ومن بين الإصلاحات التي قامت بها نجد قوانين تخص الاستثمار والتي تحمل في طياتها جملة من الضمانات والتحفيزات تهدف من خلالها إلى جذب أكبر قدر من التدفقات الاستثمارية نظرا للدور الكبير الذي يلعبه هذا الأخير في النهوض بالاقتصاد وتحقيق التنمية، من هذا المنطق تم تقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث رئيسية:

المبحث الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المبحث الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الإمارات العربية المتحدة

المبحث الثالث: مقارنة بين الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والإمارات العربية المتحدة

المبحث الرابع: آليات التفعيل للخروج من التبعية النفطية

المبحث الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

إن الجزائر تبذل جهود مستمرة لتهيئة وخلق مناخ استثماري ملائم لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية فقد صدرت عدة قوانين وتشريعات مرتبطة بذلك لاسيما في فترة التسعينات والألفية الثالثة وصاحب إصدار هذه القوانين إنشاء عدة هيئات عمومية من أجل تسهيل عمليات الاستثمار الأجنبي، ولهذا سوف نقسم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: مناخ الاستثمار في الجزائر.

المطلب الثاني: تطور نشاط الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

المطلب الثالث: تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

المطلب الأول: مناخ الاستثمار في الجزائر

عرفت الجزائر تطور قوانين وتشريعات الاستثمار منذ الاستقلال إلى عدة مراحل:

الفرع الأول: التطور التاريخي لقوانين الاستثمار في الجزائر

أولا: قوانين فترة التسعينات[1]

تبنت الجزائر في هذه الفترة قانونان أولهما في سنة 1990م متعلق بالنقد والقرض، والثاني سنة 1993 متعلق بجذب المستثمرين، وهما أول قانونين يعبران عن رغبة الإدارة الجزائرية في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية.

1- قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض:

تم إصدار قانون 90-10 من أجل تنظيم سوق الصرف وحركة رؤوس الأموال حيث نصت المادة 183 على أنه:" يرخص لغير المقيمين بتحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر لتحويل أية نشاطات اقتصادية غير مخصصة للدولة أو المؤسسات المتفرعة عنها أو لأي شخص معنوي مشار إليه صراحة بموجب نص قانوني". كما قام بإلغاء قانون 82-13و 83 - 13 اللذان حددا نسبة الشراكة المختلطة (51%، 49 %) ومنه فتح الأبواب ولكل أنواع المساهمات الأجنبية في رأس المال، إضافة إلى ذلك رد الاعتبار إلى البنك المركزي والبنوك التجارية وذلك بفضل عمليتي الإصدار والإقراض ومنه ظهور البنوك التجارية كمؤسسات إقراض ودورها في عملية تمويل القطاع العام والخاص دون تميز.

تتمثل المبادئ التي تضمنها قانون النقد والقرض ما يلي:

- حرية الاستثمار غير أن هذا القانون حدد قطاعات حكر للدولة والهيئات التابعة لها والى جانب ذلك وضع شروط لتدخل الرأسمال الخاص؛

- تحديد الضمانات الواردة في الاتفاقيات الدولية والتي وقعت عليها الجزائر؛

[1] سحنون فاروق، **قياس بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر**، مذكرة ماجستير تخصص التقيات الكمية المطبقة في التسيير، قسم التسيير، كلية الاقتصاد، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010، ص ص 46-47.

– حرية تحويل رؤوس الأموال وذلك بتقديم طلب إلى بنك الجزائر للتأشيرة عليه وذلك بعد مرور 60 يوما؛

– تبسيط عملية قبول الاستثمار، يخضع ذلك إلى الرأي بالمطابقة حيث يقدم الطلب إلى مجلس النقد والقرض لينظر في ملفه خلال شهرين من تقديمه مع إمكانية الطعن في حالة الرفض أمام الفرقة الإدارية للمحكمة العليا.

إن لقانون النقد والقرض أثار إيجابية منها: خلق وترقية مناصب الشغل وتأهيل الإطارات والعمال وتشجيع على الاستقلال ونقل التكنولوجيا وتوازن سعر الصرف.

2– قانون الاستثمار لسنة 1993:

لقد جاء هذا القانون بهدف إتمام رغبة الجزائر في ترقية الاستثمار والتي بدأت منذ سنة 1988 حيث يعتبر قانون 1993 أول قانون يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا من أجل إنجاح عملية الإصلاحات الاقتصادية إذ بهذا القانون تم إلغاء جميع القيود التي ميزت قانون 82 – 13 و 86–13 واستبعاد كل معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر سواء كانت مباشرة أو على أساس شراكة مختلطة وقد جاء في هذا القانون:

– مبدأ المساواة وعدم التمييز بين المستثمرين العموميين أم الخواص محليين أم أجانب؛

– إنشاء وكالة ترقية الاستثمار ودعمها ومتابعها؛

– مبدأ حرية الاستثمار؛

– التخفيض من اطر تدخل الدولة يمنح بعض الامتيازات الجمركية والجبائية والمالية مع إزالة نظام الاعتماد؛

– ضمان تحويل رؤوس الأموال القابلة للاستثمار والفوائد الناجمة عنها.

لقد تابعت صدور القوانين والمراسيم والتشريعات بعد 1993م المهيئة لمناخ الاستثمار في الجزائر من أجل جلب رؤوس الأموال الأجنبية والوطنية حيث تتمثل في:

3– المراسيم الرئاسية:

– المرسوم الرئاسي رقم 95–345 المؤرخ في 30–10–1995 والخاص بالمصادقة على الاتفاقية المتضمنة إنشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار.

– المرسوم الرئاسي رقم 95–346 المؤرخ في 30–10–1995 والخاص بالمصادقة على تسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمارات بين الدول ورعايا الدول الأخرى.

– المرسوم الرئاسي رقم 95–306 المؤرخ في 7–10–1995 والخاص بمصادقة الجزائر على الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية.

– المرسوم الرئاسي رقم 98–334 المؤرخ في 26–10–1998 والخاص بالمصادقة على انضمام الجزائر إلى الشركة العربية للاستثمار.

4– المراسيم التنفيذية:

– المرسوم التنفيذي رقم 95–93 المؤرخ في 25–03–1995 ويهدف إلى إطار ترخيص للمستثمر الأجنبي بتحويل مبلغ أصل استثماراته وأرباحه.

– المرسومين التنفيذيين رقم: 97–319 و 97–320 الصادرين في 24–08–1997 اللذان يهدفان إلى إنشاء الشباك الوحيد من أجل إزالة الصعوبات التي تعيق المستثمر الأجنبي.

ثانيا: قوانين الاستثمار لفترة ما بعد سنة 2000

لقد بذلت الجزائر مجهودات في تطبيق مجموعة من الإجراءات بهدف تحسن البيئة الاستثمارية

1– الأمر رقم 01–03 المؤرخ في 20 أوت 2001 الذي يتعلق بتطوير الاستثمار:

لقد تضمن هذا القانون ما يلي:

– زيادة الحوافز الممنوحة للمستثمرين خاصة الحوافز الضريبية وشبه الضريبية والجمركية؛

– ضمان تحويل رأس المال المستثمر والأرباح الناتجة عن التنازل أو التصفية؛

– تم إنشاء بموجب الأمر 01–03 كل من المجلس الوطني للاستثمار وفق المرسوم التنفيذي على رقم: 01–282 المؤرخ في 21–09–2001 الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وفق المرسوم التنفيذي رقم: 01–282 المؤرخ في 24 –09–2001؛

– إنشاء صندوق لدعم الاستثمار.

2– الأمر 03–11 المؤرخ في: 26 أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض:

من بين أسباب صدور هذا القانون ما يلي:

– الانفتاح على العالم الخارجي من خلال حرية التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر؛

– ارتفاع المديونية العمومية الداخلية والخارجية؛

– مراقبة البنوك والمؤسسات المالية.

من أهداف هذا الأمر ما يلي:

– الفصل بين مجلس الإدارة ومجلس النقد والقرض وهذا من أجل قيام بنك الجزائر بمهامه في أحسن الظروف؛

– خلق جو من العلاقات بين بنك الجزائر والحكومة في المجال المالي؛

– حماية أفضل للبنوك والساحة المالية والادخار العمومي.

3– قانون المحروقات رقم: 05–03 المؤرخ في مارس 2005

إن قانون المحروقات المعدل من أهم القوانين التي صدرت لحد الآن وهذا من خلال أثاره الإيجابية على التنمية والاستثمار ومن أسباب هذا القانون:

– تنويع صادرات هذا القطاع وبالتالي زيادة مداخيل الدولة؛

– زيادة مناصب شغل جديدة؛

– زيادة استغلال المجال الطاقوي والموارد المائية وبالتالي فتح العزلة على المناطق المحرومة لسكان الجنوب وذلك بإنشاء شبكة توزيع الغاز ومحطات تحلية المياه ومن أثاره الإيجابية؛

– تغير الأوضاع التي تعاني منها الدولة كالبطالة وهشاشة اقتصادها وقلة الاستثمارات الأجنبية ونقص التكنولوجيا حيث يكون هذا التغير بالإنعاش الاقتصادي الذي يوفره استغلال الثروات الطبيعية.[1]

الفرع الثاني: الهيئات المكلفة بترقية وتطوير الاستثمار

في إطار المحافظة على حقوق المستثمرين وتمكينهم من ممارسة أنشطتهم بكل حرية أسست هيئات إدارية تهتم بتطوير مشاريع الاستثمار والتي تضمن حصول المستثمرين على مزايا والضمانات المتاحة ولعل أهمها ما يلي:

أولا: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)

بمقتضى الأمر الرئاسي رقم 01–03 والمتعلق بتطوير الاستثمار جاءت ANDI لتطوير الاستثمار لتحل محل الوكالة الوطنية لدعم ومتابعة الاستثمار سابقة APSI في 20 أوت 2002، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تعنى بخدمة المستثمرين الوطنيين والأجانب بحد سواء، وتعتبر هذه الوكالة خصوصا في الجزائر التي تشهد تحولات اقتصادية عميقة باتجاه اقتصاد السوق والانفتاح على رأس المال الخاص ضمن إطار إعادة هيكلة الإدارة الأساسية للتعريف بفرص الاستثمار القائمة والترويج لها واستقطاب رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ترتبط إداريا بصفة مباشرة برئاسة الحكومة، ومهمتها تسهيل الاستثمار وتبسيط الإجراءات إلى أقصى الحدود الممكنة اتجاه المستثمر، وكذا التعريف بفرص الاستثمار في الجزائر، كما أنها تجسد تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي وتحرير الاستثمارات الخاصة الوطنية والأجنبية من خلال مساعدة المستثمرين على إنجاز مشاريعهم وتوفير كل المعطيات لهم خاصة إذا ما تعلق الأمر بالمحيط الاقتصادي ومناخ الاستثمار والعمل على تطوير وترقية مجالات وأنماط أخرى جديدة التي ينطوي عليها الاستثمار وضمن هذا الإطار فهي تتولى المهام التالية:

– تزويد المستثمر بكل الوثائق الإدارية الضرورية لإنجاز الاستثمار؛

– تبليغ المستثمر بقرار منحه المزايا المطلوبة أو رفض منحه إياها؛

– ترقية الاستثمارات وتطويرها واستقبال المستثمرين الأجانب والمحليين ومساعدتهم؛

– تسهيل الإجراءات التأسيسية للمؤسسات؛

– تسيير ودعم المزايا المرتبطة بالاستثمار وصناديق دعم الاستثمار لتطويره؛

[1] سحنون فاروق، مرجع سبق ذكره، ص 51.

– التأكد من احترام الالتزامات التي يعتمد بها المستثمر خلال مدة العقد.

ثانيا: المجلس الوطني للاستثمار

يعتبر هذا المجلس من التحديات الكبرى للمرسوم 2001 وهو جهاز جديد يحمل تحت وصاية رئيس الحكومة ويقوم هذا الجهاز بالمهام التالية:

– اقتراح التدابير الأساسية التي من شأنها أن تطور الاستثمارات وهذا بوضع إطار عام لخطة الاستثمارات طبقا لما تحدده المادة الأولى من الأمر 01–03؛

– إبداء موافقته الإلزامية فيما يخص الاتفاقيات التي تبرمها الوكالة الوطنية لتشجيع الاستثمارات لحساب الدولة والمستثمر كما يحدد المزايا التي تستفيد منها الاستثمارات التي يمنحها التشريع الجديد ويفصل فيها؛

– دراسة طلبات منح المزايا بعد ما يتحقق من توفر الشروط اللازمة لذلك وإصدار القرار بمنح هذه المزايا؛

– رفع تقارير إلى مصالح الحكومة تتضمن اتجاهات الاستثمار وتنمية والتدابير الضرورية لدعمه وتشجيعه ودراسة الصعوبات التي تواجه المستثمرين واقتراح الحلول المناسبة؛

– إبداء رأيه في المسائل التي تحال إليه من طرف الجهات المعنية بالاستثمارات فيما يخص تفسير أغراض قانونية تعنى بالاستثمارات كما يتلقى اقتراحات للمستثمرين الأجانب وبحثها وتقديم توصيات إلى مصالح الحكومة من أجل دراستها واتخاذ القرارات بشأنها.

ثالثا: الشباك الوحيد اللامركزي

أحدث هذا الشباك من أجل رفع العوائق البيروقراطية وتسهيل الإجراءات الإدارية أمام المستثمرين المحليين والأجانب ثم إنشاء الشباك الواحد (one– stop – shap) كجهاز مركزي التوفير أفضل التسهيلات لعملية الاستثمار.

يتكون هذا الشباك من مختلف مكاتب ممثلي الهيئات والمؤسسات المعنية بالاستثمار وعبر هذا الشباك فإن الوكالة الوطنية لتشجيع الاستثمار (ANDI) تقوم بإبلاغ المستثمرين بقرار منح المزايا في أجل أقصاه 30 يوما، كما تسلم كل الوثائق المطلوبة قانونا لإنجاز الاستثمار ويخضع التماس خدمات الشباك الوحيد كجهاز لا مركزي لإدارة المستثمرين باستثناء إيداع تصريح الاستثمار وطلب المزايا وإنشاء هذا الجهاز من أجل تأمين سهولة عمليات الاستثمارات وهو المخاطب الوحيد للمستثمرين.[1]

المطلب الثاني: تطور نشاط الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

إن تحسين مناخ الاستثمار في أي بلد ينعكس بشكل مباشر على زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد لهذا البلد، لذلك كان من الطبيعي أن يسجل لهذا النوع من الاستثمار تدفقات ضعيفة إلى الجزائر بسبب تأزم الوضع الاقتصادي والأمني خلال الفترة الممتدة بين منتصف الثمانيات ومنتصف التسعينات من القرن الماضي، لكن مع توجه الجزائر نحو اقتصاد السوق وتحسين الوضع الأمني بدأت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر في تزايد واستطاعت الحكومة من خلال الحوافز الممنوحة

[1] Examen de la politique de l’investissement Algérie, unacted , p 28.

للمستثمرين الأجانب أن توجه مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى قطاعات عديدة ومن بينها قطاع النقل الذي عرف تأخرا مقارنة بالدول المتطورة وبعض الدول النامية.

لذلك سوف نتطرق في هذا المطلب إلى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر مع الإشارة إلى التدفقات وكذا توزيعها القطاعي والجغرافي.

الفرع الأول: تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر

رغم المرسوم التشريعي الخاص بترقية الاستثمار الذي تبنته الجزائر عام 1993، إلا أن الاستثمار الأجنبي المباشر سجل حجم تدفقات ضعيف خلال فترة التسعينات لعل من أهم أسبابها مشكلة العشرية السوداء وكذا بداية الإصلاح الهيكلي، كل هذا قلص من حجم الاستثمار سوى الاستثمار في قطاع المحروقات، لكن بداية من الألفية الثالثة بدأ يتجلى التحسن في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 22 تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (2001-2019)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
القيمة(مليون دولار)	1 113,1	1 065,0	637,9	881,9	1 145,3	1 888,2	1 743,3	2 631,7	2 753,8	2 301,2
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	
القيمة(مليون دولار)	2 580,6	1 499,4	1 696,9	1 506,7	- 584,5	1 636,3	1 232,3	1 466,1	1 381,9	

المصدر: جداول الاستثمار الأجنبي المباشر، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت 2018، ص 60

لم تعرف الفترة (2012-2017) تغيرات كبيرة في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر، حيث عرفت هذه الفترة زيادة في التدفقات السنوية ولو بنسب قليلة باستثناء سنة 2015 التي عرفت تراجع مقارنة بالسنة السابقة بسبب انخفاض أسعار البترول، وبلغ معدل نمو التدفقات (22%) خلال سبعة سنوات، ارتفعت من 63. 23 مليون دولار سنة 2012 إلى 29.05 مليون دولار سنة 2017.

الفرع الثاني: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر.

وفقا للإحصائيات المتوفرة حول نصيب كل قطاع اقتصادي من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر والتي تعد نوعا ما شحيحة خاصة الحديثة منها موضحة في الجدول رقم (23) والذي يخص الفترة (2012-2017).

الجدول رقم: 23 التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2012-2017)

قطاع النشاط	عدد المشاريع	النسبة (B)	القيمة (مليون دج)	النسبة (B)	مناصب الشغل	النسبة (B)
الزراعة	13	1.44	5768	0.23	641	0.48
البناء	142	15.76	82593	3.28	23928	17.91

الصناعة	558	61.93	2050277	81.37	81413	60.95
الصحة	06	0.67	13572	0.54	2196	1.64
النقل	26	2.89	18966	0.75	2407	1.80
السياحة	19	2.11	128234	5.09	7656	5.73
الخدمات	136	15.09	130980	5.20	13842	10.36
الاتصالات	01	0.11	89441	3.55	1500	1.12
المجموع	**901**	**100**	**2519831**	**100**	**133583**	**100**

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، بيانات التصريح بالاستثمار (2012–2017)، نقلا عن الموقع الالكتروني:

http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement?id=395, consulté le: 06/10/2020 à 10:00 gmt.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر قد توزعت بشكل غير متوازن على عدد من قطاعات الاقتصاد الوطني حيث استحوذ قطاع الصناعة على النسبة الأكبر والتي بلغت 61.93 %، وبعده قطاع البناء بنسبة 15.76 % من إجمالي قيمة المشاريع المقامة وذلك بسبب ارتفاع مردودية هذين القطاعين لدى الشركات الأجنبية على المدى القصير، ولم تحظى باقي القطاعات إلا بنصيب متواضع رغم أهميتها مثل قطاع الفلاحة وقطاع الصحة، ذلك أن هذه القطاعات التي لا يحقق فيها الربح إلا على المدى الطويل وهو الأمر الذي يتجاهله المستثمرين الأجانب لذلك نجد قطاع الفلاحة لا يمثل سوى 1.44% من إجمالي الاستثمارات المحققة ناهيك عن قطاع السياحة الذي يعتبر راكدا بالكامل.

الشكل رقم: 04 التوزيع القطاعي لعدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (2012–2017)

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، بيانات التصريح بالاستثمار (2012–2017)، نقلا عن الموقع الالكتروني:

http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement?id=395, consulté le: 06/10/2020 à 10:30 GMT.

أما بالنسبة للقيمة فقد احتلت الصناعة المرتبة الاولى بنسبة 81.37 % تليها الخدمات بنسبة 5.20 %، ثم السياحة بنسبة 5.09 %، ثم الاتصالات بنسبة 3.55 %، ثم البناء بنسبة 3.28 %، ثم النقل بنسبة 0.75 %، ثم الصحة بنسبة 0.54 %، وأخيراً الزراعة بنسبة 0.23 %.

الفرع الثالث: التوزيع الجغرافي في الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

في هذا السياق سيتم التوزيع الجغرافي لمصدر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر حسب الأقاليم ثم عرض أهم الدول المستثمرة في الجزائر وأكبر الشركات الأجنبية المستثمرة في الجزائر وذلك بما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم: 24 توزيع الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر حسب الأقاليم المستثمرة ما بين جانفي 2013 وديسمبر 2017.

الأقاليم المستثمرة	القيمة (مليون دولار)	النسبة (B)
آسيا والمحيط الهادي	6964.9	48.7
اروبا	4056.1	28.4
إفريقيا	554.3	3.9
الشرق الأوسط	317.1	2.2
أمريكا الشمالية	59.4	0.4
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	12.7	0.1

المصدر: مناخ الاستثمار في الدول العربية 2018، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، ص 61.

من خلال الجدول يتضح أن أكبر الأقاليم استثمارا في الجزائر هي دول أسيا والمحيط الهادي بنسبة 48.7 % تليها الدول الأوربية بنسبة 44.7 %، وسجلت كل من إفريقيا 3.9 %، ثم الشرق الأوسط بمقدار 2.2 %، ثم دول أمريكا والبحر الكاريبي ب 0.1 %.

أما من حيث أهم الدول المستثمرة في الجزائر ما بين جانفي 2013 ديسمبر 2017 موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم: 25 أهم الدول المستثمرة في الجزائر ما بين جانفي 2013 وديسمبر 2017.

الدولة	القيمة (مليون دولار)	عدد المشاريع	عدد الشركات
الصين	3539	10	05
سنغافورة	3151	03	01
اسبانيا	2565	10	06
تركيا	2313	04	04
ألمانيا	380	07	07

جنوب إفريقيا	350	01	01
فرنسا	330	12	10
سويسرا	330	04	04
ايطاليا	232	01	01
الملكة المتحدة	212	02	02
دول أخرى	892	28	24
الاجمالي	**14293**	**82**	**69**

المصدر: مناخ الاستثمار في الدول العربية 2018، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، ص 61.

حيث تصدرت الصين المرتبة الأولى من حيث حجم استثماراتها المجسدة في الجزائر والمقدرة بـــ: 3539 مليون دولار وعدد المشاريع 10 خلال الفترة الممتدة من 2013 و 2017، تليها سنغافورة في المرتبة الثانية بـــ: 3151 وعدد المشاريع 03، ثم كل من اسبانيا و تركيا وألمانيا وجنوب إفريقيا وفرنسا بـــ: 2565 و2313 و380 و350 و330 على التوالي، وكل من سويسرا وإيطاليا والمملكة المتحدة بـــ: 330 و232 و212 على التوالي وكذا دول أخرى والمقدرة بـــ: 892 مليون دولار بإجمالي مشاريع 28 مشروع.

جدول رقم: 26 أهم 05 شركات مستثمرة في الجزائر ما بين جانفي 2013 ديسمبر 2017

الشركة	البلد	القيمة (مليون دولار)
China state construction engineering corporation	الصين	3300
Indarsma	سنغافورة	3151
Grupo artiz construccion y seruicios del Mediterraner	اسبانيا	2209
Tosyali Halding	تركيا	1397
Taypar tekstil	تركيا	900

المصدر: مناخ الاستثمار في الدول العربية 2018، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، ص 61.

بالنسبة لترتيب أكبر الشركات الأجنبية المستثمرة في الجزائر فتحتل الشركة الصينية (Chinastate construction engineering corporation) بتكلفة تقدر بـــ:3300 مليون دولار والمختصة في الإنشاء والتعمير والمرتبة الثانية للشركة السنغافورية (Indarsma) بتكلفة تقدر بـــ:3151 مليون دولار، والثالثة الشركة الإسبانية (Grupo artiz construccion y seruicios delMediterraner) بتكلفة تقدر بـــ:2209 مليون دولار، والرابعة الشركة التركية (Tosyali

Halding) بتكلفة 1397 مليون دولار، والخامسة الشركة التركية (Taypar tekstil) بـــ: 900 مليون دولار.

المطلب الثالث: تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

من أجل تحقيق مساعي برنامج الاستقرار والتعديل الهيكلي قامت الجزائر وبابتداء من سنة 1992 بوضع حوافز وتسهيلات على قانون تشجيع الاستثمار بإصلاح النظام الضريبي وتحسين مناخ الاستثمار، فلعبت الحواجز والضمانات دورا كبيرا في استقطاب أكبر عدد ممكن من الاستثمارات وفي هذا العنصر سوف يتم التطرق إلى المزايا والحوافز وكذا معوقات وأفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

الفرع الأول: مزايا والحوافز والضمانات الممنوحة للمستثمرين الأجانب.

شكل قانون الاستثمار لسنة 1993 نقطة تحول أساسية في مسيرة الاقتصاد الجزائري حيث تضمن هذا القانون مجموعة من الحوافز والإعفاءات الجبائية الضريبية والجمركية التي تجعل المستثمر الأجنبي يميل للاستثمار في الجزائر ولعل من أهم الامتيازات والحوافز والضمانات ما يلي:[1]

أولا: حرية الاستثمار:

حيث تنص المادة 03 من الأمر 06-08 على أن الاستثمارات تنجز في حرية تامة مع مراعاة التشريع والتنظيمات المتعلقة بالنشاطات المقننة وحماية البيئة، كما تستفيد هذه الاستثمارات بقوة القانون من الحماية والضمانات المنصوص عليها في القوانين والتنظيمات المعمول بها ومنه يتميز هذا التشريع عن التشريعات السابقة، لأنه لا يميز القطاعات الإستراتيجية والحيوية عن باقي القطاعات الأخرى حيث أعطى للمستثمر سواء محلي أو أجنبي الحرية التامة في الاستثمار في أي قطاع وللاستفادة من مزايا هذا الأمر يشترط التصريح بالاستثمار أمام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

ثانيا: مبدأ تثبيت النظام القانوني الخاص بالاستثمارات وتسيير الإجراءات:

يقصد بهذا المبدأ هو الحفاظ على الإطار التشريعي الذي تم فيه إبرام الاتفاقية، لأن أي تغير فجائي للتشريعات قد يضيع على المستثمرين فرص تحقيق ربح ولضمان الدولة عدم تطبيق التشريعات الجديدة على الاستثمارات التي تشرع في إنجازه تنص المادة 15 من الأمر01 - 03 والتي تقتضي بأن لا تطبق المراجعات أو الإلغاءات التي قد تطرأ في المستقبل على الاستثمارات المنجزة في إطار هذا الأمر إلا إذا طلب المستثمر ذلك بصراحة.

ثالثا: ضمان التحويل الحر لرأس مال وعائداته:

هذا ما نصت عليه المادة 31 - من الأمر 01-03 على أنه تستفيد الاستثمارات المنجزة انطلاقا من مساهمة في رأس المال بواسطة عملة صعبة حرة التحويل يسعرها بنك الجزائر بانتظام ويتحقق من

[1] سحنون فاروق، مرجع سبق ذكره، ص ص 76-77.

استيرادها قانونا من ضمان تحويل رأس المال المستثمر والعائدات الناتجة عنه كما يشمل هذا الضمان المداخيل الحقيقية الصافية الناتجة عن التنازل أو التصفية حتى وإن كان المبلغ أكبر من رأس المال المستثمر في البداية، إضافة إلى ما سبق هناك مزايا وحوافز أخرى:

- تخفيض الرسوم الجمركية على تجهيزات الإنتاج؛
- إلغاء الرسم على القيمة المضافة للسلع والخدمات الداخلية في إنجاز الاستثمار؛
- الإعفاء من رسوم نقل الملكية.

هناك مزايا خاصة بالنسبة للاستثمارات التي لها أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد الجزائري أو التي تستحمل (تكنولوجيا عالية) ومنها:

- تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة منخفضة قدرها 0.2 % بدلا من 0.5 % فيما يخص عقود التأسيس وزيادات في رأس المال؛
- الإعفاء لمدة 10 سنوات من الانطلاق الفعلي للنشاط من الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل الإجمالي وهو الأرباح الموزعة ومن الدفع الجزائي ومن الرسم على النشاط المهني؛
- الإعفاء لمدة 10 سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار؛

ولغرض تكريس الثقة أكثر للمستثمرين سواء أجانب أو محليين لجأت الحكومة إلى صياغة مجموعة من الضمانات بغية حماية الاستثمار الأجنبي المباشر منها:

- عدم المساس بالامتيازات المحصل عليها؛
- عدم جواز تطبيق الأشكال التصفية.

إضافة إلى ذلك تم إصدار أمرين يتعلقان بتطبيق مبدأ التحكيم الدولي في عقود الاستثمارات وهما:

- الأمر رقم 95-05 المؤرخ في 24 ديسمبر 1995 والمتعلق بالمصادقة على معاهدة الانضمام إلى الوكالة الدولية للاستثمار؛
- الأمر الثاني رقم 95-04 المؤرخ في 24 ديسمبر 1995 والمتعلق بالمصادقة على الاتفاقية الدولية الخاصة بتسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمارات فهي تقوم بين الدول ورعايا الدول الأخرى.

الفرع الثاني: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

على الرغم من وضوح التوجهات الكبرى للاقتصاد الوطني وتحقيق بعض النتائج الإيجابية فيما يخص تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر إلا أنه لا يزال هناك عقبات تحول دون استقطاب المستثمرين الأجانب نذكر منها:

أولا: مشكلة العقار:

1- عدم وجود سوق عقارية منظمة: يرى الخبير الاقتصادي المدير العام لمؤسسة إعادة التمويل الوطني "عبد القادر بلطاس" أن المشكلة الرئيسية للعقار في الجزائر تعود إلى عدم وجود سوق عقارية منظمة والتي تتجلى مظاهرها في:[1]

- نقص تجهيز الأراضي الموجهة للاستثمار بحيث توجد بعض الأراضي الممنوحة للمستثمرين غير المستفيدة من المنافع العامة كالطرقات والمياه والغاز والكهرباء نظرا لعدم توفر السلطات المحلية على الميزانية اللازمة لإقامة الأشغال الخاصة بهذه المنافع؛

- نقص الأراضي التي تتوفر على عقود الملكية.

2- ظهور المضاربة الواسعة والمنظمة: تمارس العديد من المصالح على استغلال المضاربة في العقارات من بين هذه الآليات استغلال الفرق بين السعر الحقيقي للعقار وسعر الدولة المدعم لبعض فئات المجتمع بحيث تقوم هذه الجماعات بعد الحصول على العقار بطرق غير مشروعة بإعادة بيعه بسعر يفوق السعر الأصلي.

3- طول الفترة الزمنية التي يستغرقها قرار منح العقار: التي قد تصل أحيانا إلى سنة.

4- ضعف عملية التسيير العقاري: حيث أظهرت العديد من التحقيقات المنجزة حول مسالة العقار في الجزائر إلى وجود عدد كبير من الأراضي غير مستغلة، إلا أن الأزمة ليست في العقار بقدر ماهية مشكلة ضعف في التسيير والتنظيم في المجال العقاري.

ثانيا: مشكلة التمويل:

1- معوقات المنظومة البنكية: تتمثل في ما يلي:

- نقص الكفاءة المهنية لدى البنكيين فيما يتعلق بالطرق الحديثة لتسيير القروض وتقييم المخاطر؛
- رداءة نظام المعلوماتية البنكية وبطئ أنظمة المدفوعات؛
- طول مدة دراسة ملف منح القرض؛
- صعوبة الحصول على التمويل طويل الأجل؛
- ضعف رأس مال البنوك العاملة في الجزائر.

2- معوقات سوق الأوراق المالية: تعتبر سوق الأوراق المالية الجزائرية من أسوء البورصات على المستوى العالمي بسبب النقص الذي تعرفه على جميع المستويات، فمن جهة تعاني من قلة الشركات المدرجة

[1] قدوري نورالدين، **الإصلاحات الجبائية وأهميتها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 2010، ص 160.

ضمنها (مؤسستين فقط) ومن جهة أخرى تعاني من محدودية الوسائل المتداولة فيها بالإضافة إلى يومان للتداول فقط وأسبوع لتتم عملية المقاصة.[1]

ثالثا: غياب سياسة واضحة لعملية الخوصصة :

أظهرت تجارب الدول النامية وجود علاقة قوية بين عمليات الخوصصة وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومن أهم أسباب التي أدت إلى نقص الخوصصة في الجزائر

1- بطئ عملية الخوصصة: رغم أنه تم التشريع لهذه العملية منذ سنة 1994 من خلال قانون المالية التكميلي، إلا أن الخوصصة تأخرت إلى غاية 1998 حيث تم في 7 جوان 1998 تعيين المجلس الوطني للخوصصة المكلف بمتابعة إجراءات الخوصصة والإعلان عن المؤسسات القابلة للخوصصة.

2- كثرة المتدخلين في عملية الخوصصة: تتميز عملية الخوصصة في الجزائر بكثرة الهيئات المتدخلة فيها (المجلس الوطني لمساهمة الدولة، الشركات القابضة، مجلس الخوصصة).

رابعا: مشكلتي الفساد المالي والسوق الموازية:

1- الفساد المالي: يعتبر الفساد المالي من بين أهم المعوقات التي تحد من الاستثمار والتي تتجلى مظاهره في الرشوة والاحتيال والابتزاز والاختلاس و التهرب الجبائي وكذا استخدام المنصب العام لتحقيق المنصب الخاص.

2- السوق الموازية (السوق السوداء): إن السوق السوداء من أهم مخاوف المستثمرين حيث يلعب هذا السوق دور مهم في الاقتصاد الوطني فالأسعار المعروضة في هذه السوق تكون أقل وبالتالي إمكانية تحطيم أسعار المنتجات المستثمرين الأجانب.[2]

خامسا: القيود الجديدة المفروضة على المستثمرين الأجانب:

ونذكر من بين هاته القيود التي فرضت على المستثمرين الأجانب ما يلي:[3]

- إلزام الشركات الأجنبية بإعادة استثمار 15% من مداخليها من العملة الصعبة بالجزائر؛
- اشتراط إدخال الجزائريين بنسبة 30% في رأس مال الشركات التجارية الأجنبية الناشطة بالجزائر؛
- اشتراط الشراكة مع مؤسسات جزائرية للاستثمار في الجزائر على أن لا تتعدى حصة الشريك الأجنبي 9%؛
- اشتراط التقييد باللجوء إلى التمويل المحلي دون سواه للمستثمرين في الجزائر.

[1] قدوري نورالدين، مرجع سبق ذكره، ص 163.

[2] دلال فاطمة، **الاستثمار الأجنبي في الجزائر خارج نظام المحروقات**، مذكرة ماجستير، جامعة البليدة، 2008، ص 73.

[3] قدوري نورالدين، مرجع سبق ذكره، ص ص 165-166.

الفرع الثالث: أفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

رغم المعوقات السابقة الذكر والتي حالت دون تحسن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر بشكل يعكس حجم الجهود المبذولة في سبيل تذليل تلك العقبات وتحفيز المستثمرين الأجانب على إقامة مشاريعهم الاستثمارية في الجزائر، إلا أن أفاق الاستثمار ينطوي على عدة مؤشرات إيجابية تراهن الجزائر عليها لتحقيق الكفاءة في جذب الاستثمارات ومن بين هذه المؤشرات ما يلي:

أولا: قطاع الزراعة [1]

1 – المميزات الرئيسية للزراعة الجزائرية:

– تعدد البيئات المناخية الزراعية

– استخدام كميات منخفضة من المواد الكيميائية؛

– سوق كبير (الأسواق المحلية والمجاورة الخارجية: البحر الأبيض المتوسط والبلدان الإفريقية والعربية)؛

– إمكانية توفير المنتجات (تزويد السوق على مدار السنة وحتى في غير المواسم).

2– الفروع الزراعية المطلوب تنميتها:

– استصلاح الأراضي الزراعية؛

– تطوير المذابح المدمجة؛

– تشجيع مشاريع الشراكة العامة الخاصة في إطار المزارع النموذجية؛

– تطوير المكننة الزراعية؛

– تطوير الأنظمة المقتصدة للمياه؛

– تطوير التخصيب لتعزيز إنتاج المدخلات الزراعية لمختلف الشعب؛

– إنشاء وتطوير مشاكل عصرية؛

– تطوير الزراعات المحمية (البيوت البلاستيكية المتعددة القبب)؛

– تطوير زراعة الأعلاف (الصفصفة، استنبات الأعلاف)؛

– تثمين الإنتاج الزراعي في شعب اللحوم الحمراء، اللحوم البيضاء، الخضر، الفواكه، الحليب... الخ

– تثمين المنتجات الموطنة (التمور، الزيتون، العسل، عنب الطاولة)؛

– تطوير قدرات الحفظ والتخزين تحت التبريد.

ثانيا: قطاع الصيد والموارد المائية[2]

هناك العديد من الفرص المتاحة في هذا القطاع نذكر منها:

– اقتناء سفن للصيد؛

– اقتناء مواد وتجهيزات الصيد؛

[1] http://www.andi.dz/index.php/ar/secteur-de-l-agriculture, consulté le : 07/10/2020 à 10:00 GMT.

[2] http://www.andi.dz/index.php/ar/secteur-de-la-peche, consulté le : 07/10/2020 à 10:30 GMT.

– تجديد السفن وإعادة تجهيزها بمحركات؛

– وحدات دعم وسائل الإنتاج (وسائل الترميم وآلات رفع الأثقال ووسائل تجفيف السفن وكذا صنع وتصليح وصناعة عتاد الصيد)؛

– وحدات دعم الإنتاج (وحدات التبريد، مستودعات مبردة وأنفاق تجميد وتحويل وتوزيع)؛

– تربية الحيوانات والنباتات البحرية؛

– تربية المائيات على المستوى القاري؛

– تربية المائيات في الصحراء.

ثالثا: قطاع الصناعة [1]

وضعت الجزائر مؤخرا إستراتيجية جديدة للإنعاش القطاع الصناعي والتي تهدف إلى تطوير وتحديث وإدماج متزايد للصناعة الجزائرية، حيث تسعى الحكومة لتحسين جاذبية الجزائر كوجهة استثمارية من أجل بعث النشاط الصناعي، خلق فرص الأعمال وتشجيع إنشاء استثمارات جديدة كما تهدف هذه المبادرة أيضا إلى ترقية الاقتصاد الرقمي، التنمية ووضع آليات جديدة مرنة ومبتكرة لتمويل المشاريع وتشجيع الصناعيين من أجل تحديث معداتهم الإنتاجية.

رابعا: قطاع السياحة [2]

تسعى الجزائر إلى إعطاء قطاع السياحة أبعاد بالنظر إلى قدراته ومميزاته، ويتعلق الأمر بتطوير السياحة الوطنية كأخذ محركات التنمية المستدامة والداعمة للنمو الاقتصادي، حيث يسجل هذا الهدف في إطار السياحة العامة لتهيئة الإقليم والتي ترجمت بتبني إستراتيجية مرجعية ورؤية الأفاق 2030، من خلال وضع مخطط وطني لتهيئة الإقليم، والمقرر بالقانون رقم 01–20 المؤرخ في: 20 جويلية 2010 المتعلق بالموافقة على مخطط وطني لتهيئة الإقليم، حيث يهدف هذا المخطط إلى خلق توازن لتموقع السكان والأنشطة عبر التراب الوطني وكذا تطوير جاذبية الإقليم ويرتكز خصوصا على تنظيم فضاءات للبرمجة الإقليمية، وإنشاء أقطاب جاذبية وأخرى للتنمية الصناعية وكذا مدن جديدة يتم من خلالها تنفيذ آليات تسمح بتعميم النمو عبر جميع الأقاليم.

خامسا: قطاع الصحة [3]

يتوقع المخطط التوجهي للصحة للفترة 2009–2025 استثمارات تقدر ب 20 مليار أورو لبناء مرافق صحية جديدة وكذا تحديث المستشفيات الموجودة، حيث في هذا الصدد تم الشروع في الإصلاحات المتعلقة على صيانة البنى التحتية ومعدات المستشفيات وتدريب الهيئات الصحية.

[1] http://www.andi.dz/index.php/ar/secteur-de-l-industrie, consulté le : 07/10/2020 à 10:45 GMT.
[2] http://www.andi.dz/index.php/ar/secteur-du-tourisme, consulté le : 07/10/2020 à 11:00 GMT.
[3] http://www.andi.dz/index.php/ar/secteur-de-sante, consulté le : 07/10/2020 à 11:15 GMT.

سادسا: قطاع النقل [1]

يعتبر النقل واحد من الركائز الأساسية للتنمية المستدامة والازدهار لأي بلد، وعليه فإن تواجد نظم نقل فعالة وشبكات حديثة ضروري لتحقيق التنمية الاقتصادية والرفاه الاجتماعي والإنتاج على نطاق واسع وحماية البيئة وقد عرف قطاع النقل في الجزائر تحولا حقيقيا حين تم إنجاز عدد كبير من المشاريع وأخرى في طور الإنجاز لجعل هذا القطاع أكثر كفاءة وفعالية للمساهمة في التنمية الاقتصادية للبلاد.

تهدف الإستراتيجية القطاعية إلى زيادة عروض وسائل النقل من أجل:

- تلبية احتياجات تنقل الأشخاص والبضائع؛
- تحسين نوعية الخدمة لتقليل الزمن والمسافة؛
- الاستجابة للاحتياجات اللوجستية للمتعاملين الاقتصاديين؛
- ضمان التنمية المستدامة مع إعطاء الأولوية للتنوع والربط بين مختلف وسائل النقل.

سابعا: قطاع الطاقات المتجددة [2]

إن إدماج الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة الوطنية يمثل تحديا كبيرا من أجل الحفاظ على الموارد وتنويع فروع إنتاج الكهرباء والمساهمة في التنمية المستدامة بفضل البرنامج الوطني للطاقات المتجددة 2011-2030، تتموقع هذه الطاقات في صميم السياسات الطاقوية والاقتصادية المتبعة من طرف الجزائر، لاسيما من خلال تطوير الطاقة الشمسية وطاقة الرياح على نطاق واسع، وإدخال فروع الكتلة الحيوية (تثمين استعادة النفايات)، الطاقة الحرارية والأرضية وتطوير الطاقة الشمسية الحرارية، حيث أن سعة برنامج الطاقة المتجددة (المطلوب إنجازه لتلبية احتياجات السوق الوطنية خلال الفترة 2015-2030 يقدر ب(22000 ميغا واط) حيث يتم تحقيق 4500 ميغا واط منه بحلول عام 2020 بحيث سيسمح تحقيق هذا البرنامج بالوصول في أفاق 2030 لحصة من الطاقات المتجددة بنسبة 27% من الحصيلة الوطنية لإنتاج الكهرباء، إن إنتاج 22000 ميغا واط من الطاقات المتجددة سيسمح بادخار 300 مليار متر مكعب من حجم الغاز الطبيعي، أي ما يعادل 8 مرات الاستهلاك الوطني لسنة 2014.

وفقا للأنظمة المعمول بها فإن إنجاز هذا البرنامج مفتوح أمام المستثمرين من القطاع العام والخاص وطنيين وأجانب، حيث تنفيذ هذا البرنامج يحصل على مساهمة معتبرة ومتعددة لأوجه الدولة والتي تتدخل سيما من خلال الصندوق الوطني للطاقات المتجددة والناتج المزدوج وتدعيما لهذا البرنامج أنشأت الحكومة الجزائرية المعهد الجزائري للبحث والتطوير للطاقات المتجددة وكذا شبكة مراكز للبحث والتطوير مثل مراكز البحث والتطوير للكهرباء والغاز والوكالة الوطنية للترقية وترشيد استعمال الطاقة، مركز تطوير الطاقات المتجددة ووحدة تطوير معدات الطاقة الشمسية.

[1] http://www.andi.dz/index.php/ar/secteur-de-transport, consulté le : 07/10/2020 à 11:30 GMT.
[2] http://www.andi.dz/index.php/ar/les-energies-renouvelables, consulté le : 07/10/2020 à 11:45 GMT.

ثامنا: قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات [1]

إن التقدم في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال أصبحت في غاية الأهمية لبناء اقتصاد كفأ قائم على المعرفة والمعلومات، حيث فضلت الدولة الجزائرية تطوير تكنولوجيا الإعلام والاتصال وجعلها في قلب استراتيجيات وسياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وهناك العديد مجالات تستدعي المساهمة من أجل تطوير تكنولوجيا الإعلام والاتصال:

- تطوير الاقتصاد الرقمي؛
- الحظائر التكنولوجية (الابتكار، البحث والتطوير، صناعة تكنولوجيا الإعلام والاتصال)؛
- الخدمات المصرفية الإلكترونية؛
- إدخال خدمات التعليم عن بعد والأرضيات الإلكترونية للخدمات اللوجيستية؛
- تكنولوجيا التطبيق عن بعد؛
- البنية التحتية الفضائية؛
- الهوائيات والأقمار الصناعية؛
- أنظمة أمن بنوك المعلومات؛
- تحديث خدمات البريد؛
- استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال بالمرفق العمومي (الإدارة الرقمية).

المبحث الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الإمارات العربية المتحدة

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر من العوامل التي تعكس مدى جاذبية مناخ الأعمال في دولة ما للمستثمرين الأجانب، وحتى المحليين، وتتميز الإمارات العربية المتحدة وفقا لتقارير البنك الدولية والأمم المتحدة، بكونها من الدول العربية الأكثر ملائمة وجذبا للأعمال، وقد أتت هذه الدراسة للتعرف على وضعية الاستثمارات الأجنبية في هذه الدولة، وأهم المقومات التي مكنتها من هذه المرتبة المتقدمة، وذلك من خلال تحليل أهم معطيات الاستثمار الصادرة عن الهيئة الرسمية للدولة، ولهذا سوف نقسم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: مناخ الاستثمار في الإمارات العربية المتحدة.

المطلب الثاني: تطور نشاط الاستثمار الأجنبي المباشر في الإمارات العربية المتحدة.

المطلب الثالث: تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الإمارات العربية المتحدة.

المطلب الأول: مناخ الاستثمار في الإمارات العربية المتحدة

عرفت الإمارات العربية المتحدة تطور قوانين وتشريعات الاستثمار إلى عدة مراحل:

[1] http://www.andi.dz/index.php/ar/tic16042015, consulté le : 07/10/2020 à 13:15 GMT.

الفرع الأول: التطور التاريخي لقوانين الاستثمار في الإمارات العربية المتحدة

أولا: قوانين فترة السبعينات

1. القانون الاتحادي رقم 05 لسنة 1975 والمتعلق بشأن السجل التجاري

حيث ينظم شؤون السلطة المختصة بقيد أسماء التجار من المواطنين والأجانب والبيانات التي يتوجب على التاجر قيدها في السجل التجاري.[1]

حسب نص المادة (2) من القانون الاتحادي رقم 05 لسنة 1975 يتضح أن الأجانب لهم الحق في ممارسة الأعمال التجارية سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو معنويين بشرط أن يقيدوا أسمائهم في السجل التجاري مصحوبين بملفات تشتمل على بيانات والموضحة في نص المادة 03 من نفس القانون نوجزها كالآتي :

- « اسم ولقب التاجر وتاريخ ميلاده وجنسيته؛
- اسم مدير الفرع أو الوكالة ولقبه و تاريخ و محل ميلاده وجنسيته ؛
- الاسم الذي يباشر به التاجر تجارته؛
- اسم المحل التجاري؛
- نوع التجارة؛
- عنوان المحل الرئيسي والفروع والوكالات التجارية إن وجدت سواء بالدولة أو بالخارج؛
- رقم تسجيل العلامات التجارية وبراءات الاختراع والرسومات والنماذج الصناعية »[2].

وبموجب المادة 5 من نفس القانون والتي تنص على أنه: « على مدراء الشركات التجارية للشركات الأجنبية، أن يقدموا طلبا من نسختين موقعتين من الطالب، إلى السلطة المختصة لقيد الشركة في السجل التجاري وذلك خلال شهرين من تاريخ تأسيسها أو افتتاح الفرع أو الوكالة مشتملا على البيانات الآتية:

- نوع الشركة؛
- عنوان المركز الرئيسي للشركة واسمها والسمة التجارية إن وجدت؛
- الغرض من تأسيس الشركة : عنوان الفرع والوكالات سواء كانت داخل الدولة أو خارجها؛
- مقدار رأس المال والمبالغ المؤداة منه وما تعهد الشركاء بأدائه مع بيان حصص الشركاء الموصين وقيمة الحصص العينية إن وجدت؛
- تاريخ ابتداء الشركة وتاريخ انتهائها؛
- أسماء وألقاب الشركاء المتضامنين وتاريخ و محل ميلاد كل منهم وجنسيته؛
- أسماء وألقاب مديري الشركة ومن لهم حق التوقيع باسمها وحدود سلطتهم في الإدارة والتوقيع مع بيان تاريخ و محل ميلاد كل منهم وجنسيته؛

[1] https://dubaided.gov.ae/laws_and_regulations/ar, consulté le : 08/10/2020 à 10:00 GMT.

[2] المادة 03 من القانون الاتحادي رقم 05 لسنة 1975، المتعلق بشأن السجل التجاري المؤرخ في: 1975/09/08.

– اسم ولقب مدير الفرع أو الوكالة وتاريخ و محل ميلاده وجنسيته؛
– رقم تسجيل العلامات التجارية وبراءات الاختراع والرسومات والنماذج الصناعية المسجلة باسم الشركة إن وجدت »[1]

يتضح من نص المادة أنه يتوجب على مديري الشركات التجارية للشركات الأجنبية التقدم بطلب إلى السلطة المختصة من أجل قيد الشركة في السجل التجاري في أجل شهرين من يوم تأسيسها مع اشتمال الملف على البيانات المذكورة في نص المادة أعلاه.

وعليه فإن هذا القانون قد كرس مبدأ حرية التجارة للأجانب سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو معنويين شريطة القيد في السجل التجاري واحترام القوانين واللوائح المعمول بها وذلك حسب نص المادة 21.

2. القانون الاتحادي رقم 04 لسنة 1977:

ينظم هذا القانون المناقصات والمزايدات والمستودعات كما يبين التعاقد بطريق المناقصة أو بطريق المزايدة، فقد نصت المادة 04 على أنه: « إذا تقرر الإعلان عن المناقصة في الخارج، فيتم الإعلان بذات الشروط المنصوص عليها في المادة السابقة بواسطة سفارات وقنصليات الدولة في الخارج عن طريق وزارة الخارجية، وفي المناقصات المحدودة الجهات المنصوص عليها في المادة (04) من القانون للاشتراك في المناقصة بموجب كتب مسجلة ».[2]

نستشف من نص المادة أنه في حالة الإعلان عن مناقصة خارج الدولة فيتم ذلك بنفس الشروط المذكورة في نص المادة 03 والتي تنص على أنه: «يجب الإعلان عن المناقصة في الوقت المناسب دون تأخير، ويكون الإعلان عن المناقصة في الداخل في جريدتين يوميتين واسعتي الانتشار، ويكون النشر على مرتين وخلال أسبوع واحد »[3]

يتضح من نص المادة بأنه يجب احترام الشروط المنصوص عليها وهي أن يتم الإعلان عن المناقصة في الوقت المناسب ويكون في جريدتين يوميتين شريطة أن تكونا واسعتي الانتشار، ويكون النشر لهذا الإعلان مرتين في غضون أسبوع واحد وذلك بواسطة السفارات والقنصليات التابعة للدولة في الخارج عن طريق وزارة الخارجية هذا بخصوص المناقصات بينما الأمر في المناقصة المحدودة والتي تعد نوع من أنواع المناقصة إلا أنها لا تكون لعامة الجمهور بل إنما تكون موجهة لفئة محدودة من العملاء المسجلين لدى الشركة صاحبة المناقصة المعلن عنها.

وحسب نص المادة 05 من نفس القانون والتي تنص على أنه: « يبين الإعلان عن المناقصة الجهة التي تقدم إليها العطاءات، وآخر موعد لتقديمها، ومدة سريانها، والأصناف والأعمال المطلوب توريدها أو تنفيذها، وقيمة التأمين الابتدائي، والتأمين النهائي، والمقابل النقدي لوثائق المناقصة، ومكان الحصول عليها،

[1] المادة 05 من القانون الاتحادي رقم 05 لسنة 1975، المصدر السابق.
[2] المادة 04 من القانون الاتحادي رقم 04 لسنة 1977.
[3] المادة 03 من القانون الاتحادي رقم 04 لسنة 1977.

والحد الأقصى للنسبة المئوية التي تدفع للوكلاء الوطنيين من قبل الشركات الأجنبية طبقا للمادة 08 من القانون ».

الملاحظ على نص المادة 05 هو أنها بينت كافة الإجراءات والبيانات التي يجب على الإعلان استيفائها إضافة إلى الآجال والمواعيد المحددة وفق أحكام هذا القانون كما أنها تحيلنا إلى نص المادة 08 والتي تبين النسبة التي يتم دفعها للوكلاء الوطنيين من طرف الشركات الأجنبية المسند إليها المناقصات الحكومية.

وبالرجوع إلى نص المادة 08 نجد أنها قد حدت الحد الأقصى للنسبة المئوية التي يتم دفعها إلى الوكلاء الوطنيين من قبل الشركات الأجنبية على النحو التالي:

1. «..... في المناقصات التي تكون قيمتها التقديرية من 10.000.000(عشرة ملايين) درهم فأقل، لا تتجاوز النسبة التي يحصل عليها الوكيل الوطني 2% (اثنان بالمائة) من هذه القيمة؛

2. في المناقصات التي تزيد قيمتها التقديرية على 10.000.000(عشرة ملايين) درهم وتقل عن 50.000.000 (خمسين مليون) درهم، لا تتجاوز النسبة التي يحصل عليها الوكيل الوطني 1.5 % (واحد ونصف في المائة) من هذه القيمة؛

3. في المناقصات التي تكون قيمتها التقديرية 50.000.000 (خمسين مليون) درهم فأكثر، لا تتجاوز النسبة التي يحصل عليها الوكيل الوطني 1% (واحد في المائة) من هذه القيمة.»

ثانيا: قوانين فترة الثمانينيات:

1. القانون الاتحادي رقم 18 لسنة 1981:

فحسب نص المادة 05 من هذا القانون والتي تنص على أنه: « للموكل الأصلي أن يستعين بخدمات وكيل واحد في الدولة كمنطقة واحدة كما يجوز له أن يستعين بوكيل واحد في كل إمارة، أو في عدد من الإمارات، على أن يكون توزيع السلع والخدمات محل الوكالة مقصورا عليه داخل منطقة الوكالة وللوكيل أن يستعين بخدمات موزع في إمارة أو عدد من الإمارات تشملها وكالته ».[1]

يتضح من نص هذه المادة هو أن الموكل سواء كان منتج أو صانع أو موزع يمكنه الاستعانة بخدمات وكيل في الدولة الاتحادية الإمارات العربية المتحدة أو الاستعانة بوكيل في كل إمارة من الإمارات السبع أو في عدد معين منها، على أن تتم عملية توزيع السلع والخدمات موضوع عقد الوكالة مقصورة عليه.

كما يجوز للوكيل الاستعانة بخدمات الموزع في إمارة واحدة أو عدد معين منها حسب شروط عقد الوكالة التجارية.

كما نصت المادة 6 من نفس القانون الاتحادي على أنه: «يعتبر عقد الوكالة التجارية لمصلحة المتعاقدين المشتركة، وتختص محاكم الدولة بنظر أي نزاع ينشأ عن تنفيذه بين الموكل والوكيل ولا يعتد بأي اتفاق

[1] المادة 05 من القانون الاتحادي رقم 18 لسنة 1981، المتعلق بشأن تنظيم الوكالات التجارية المؤرخ في: 1981/08/11.

يخالف ذلك »، يتضح من نص المادة 06 أن محل عقد الوكالة التجارية لصالح كلا المتعاقدين، وفي حالة وجود أي نزاع بين المتعاقدين حول التنفيذ فيعود الاختصاص القضائي لمحاكم دولة الإمارات لأنه من النظام العام ولا يعتد بأي اتفاق بين الموكل والوكيل مخالف لأحكام هذا القانون.

كما نصت المادة 07 على أنه: « يستحق الوكيل العمولة عن الصفقات التي يبرمها الموكل بنفسه، أو بواسطة غيره في المنطقة المخصصة لنشاط الوكيل، ولو لم تبرم هذه الصفقات نتيجة لسعي هذا الأخير».[1]

الملاحظ على نص المادة 07 هي أنها ضمنت استحقاق الوكيل العمولة عن الصفقات التي يقوم الموكل بإبرامها بنفسه أو بواسطة من ينوب عنه وذلك في المنطقة المخصصة للوكيل حتى وإن لم يتم إبرام هذه الصفقات كنتيجة لسعي هذا الأخير.

كما أنه في نص المادة 08 والتي تنص على أنه : «...لا يجوز للموكل إنهاء عقد الوكالة أو عدم تجديده ما لم يكن هناك سبب جوهري يبرر إنهاءه أو عدم تجديده... » يتضح من نص المادة 08 أنه لا يمكن للموكل إنهاء عقد الوكالة أو رفض تجديده دون أن يكون هناك سبب وجيه وجوهري يبرر ذلك وذلك حفاظا على الحقوق والمصالح التي سبق لها وأن نشأت بين الموكل والوكيل بمقتضى عقد الوكالة التجارية إضافة إلى أنه في نص المادة 09 التي أجازت للطرف المضرور جزاء انتهاء عقد الوكالة أن يطالب بحقه في التعويض عن الضرر الذي لحق به.

2. القانون الاتحادي رقم 08 لسنة 1984 المتعلق بالشركات التجارية:[2]

حيث نظم هذا القانون أحكام الشركات الأجنبية في الباب الحادي عشر منه تحت عنوان الشركات الأجنبية حيث ذكر في نصت المادة 313 منه: «مع عدم الإخلال بالاتفاقات الخاصة المعقودة بين الحكومة الاتحادية أو إحدى الحكومات المحلية وبعض الشركات تسري أحكام هذا القانون على الشركات الأجنبية التي تزاول نشاطها الرئيسي في الدولة أو تتخذ فيها مركز إدارتها عدا الأحكام المتعلقة بتأسيس الشركات »، الملاحظ على هذا النص أن الشركات الأجنبية تخضع لأحكام القانون الاتحادي المتعلق بالشركات التجارية ما دامت تزاول نشاطها داخل الدولة الاتحادية أو في حالة اتخاذ مركز الإدارة داخل إقليمها وكاستثناء من ذلك فهي لا تخضع للأحكام المتعلقة بتأسيس الشركات.

كما نصت المادة 314 على أنه: « باستثناء الشركات الأجنبية التي يرخص لها بمزاولة نشاطها في المناطق الحرة في الدولة لا يجوز للشركات الأجنبية أن تزاول نشاطها الرئيسي في الدولة أو أن تنشئ مكاتب أو فروعا لها إلا بعد أن يصدر لها ترخيص بذلك من الوزارة بعد موافقة السلطة المختصة في الإمارة المعنية، ويحدد الترخيص الصادر النشاط المرخص للشركة بمزاولته ويشترط لمنح الترخيص المذكور أن يكون للشركة وكيل من مواطني الدولة فإذا كان الوكيل شركة فيجب أن تكون لها جنسية الدولة وجميع الشركاء فيها من المواطنين وتقتصر التزامات الوكيل تجاه الشركة والغير على تقديم الخدمات اللازمة دون

[1] المادة 07 من القانون الاتحادي رقم 18 لسنة 1981، المتعلق بشأن تنظيم الوكالات التجارية المؤرخ في: 1981/08/11.

[2] القانون الاتحادي رقم 08 لسنة 1984 المتضمن شأن الشركات التجارية، الصادر في 20 مارس 1984.

تحمل أنه مسؤولية أو التزامات مالية تتعلق بأعمال أو نشاط أو فرع الشركة أو مكتبها في الدولة أو في الخارج... ».

يتضح من نص المادة 314 ما يلي:

- لا يجوز للشركات الأجنبية مزاولة نشاطها الرئيسي في الدولة أو إنشاء مكاتب أو فروع تابعة لها إلا بموجب ترخيص صادر عن الوزارة وذلك بعد موافقة السلطة المختصة في إحدى الإمارات السبع المعنية، وبالتالي فالترخيص يعد شرط جوهري لتمكين الشركات الأجنبية من مزاولة نشاطها داخل الدولة الاتحادية.
- يحدد هذا الترخيص النشاط المرخص للشركات الأجنبية بممارسته كما يشترط لمنع هذا الترخيص وجود وكيل من مواطني الدولة الاتحادية لتمثيل الشركة بناءا على عقد الوكالة التجارية.
- في حالة ما إذا كان الوكيل شخص معنوي فيجب أن يكون له جنسية الدولة وجميع الشركاء من مواطني الدولة الاتحادية.
- تكمن التزامات الوكيل تجاه الشركة والغير على سبيل الحصر في تقديم الخدمات اللازمة للشركة مع عدم إلقاء المسؤولية على عاتقه أو أية التزامات مالية.

كما أضافت المادة 314 في فقرتها الثانية أنه: «لا يجوز للشركات الأجنبية التي يرخص لها بالعمل في الدولة وفقا لأحكام الفقرة السابقة أن تبدأ أعمالها في الدولة قبل قيدها في سجل الشركات الأجنبية بالوزارة ويصدر تعيين إجراءات القيد في السجل المذكور وضوابط إعداد حسابات وميزانيات فروع الشركات الأجنبية في الدولة قرار من الوزير ... ».

يتضح من نص المادة أن الشركات الأجنبية حتى وإن حصلت على الترخيص من أجل مزاولة نشاطها داخل الدولة الاتحادية فإنها لا تستطيع مباشرة أعمالها التجارية إلا بعد تقييدها في سجل الشركات الأجنبية وبذلك فهي تكتسب الشخصية المعنوية وما يترتب عليها من آثار كالذمة المالية المستقلة، الأهلية القانونية، الموطن، الجنسية..

كما نصت المادة 315 من نفس القانون على أنه: «لا يجوز للشركات الأجنبية أو مكاتبها أو فروعها المنصوص عليها في المادة السابقة أن تباشر نشاطها في الدولة إلا بعد قيدها في السجل التجاري ويجب أن يكون لها ميزانية مستقلة وحساب مستقل للأرباح والخسائر وأن يكون لها مراجع حسابات».

يتضح من نص هذه المادة أنه حتى الفروع والمكاتب التابعة للشركات الأجنبية الموجودة داخل إقليم الدولة الاتحادية لابد لها من القيد في سجل الشركات الأجنبية لتتمكن من مزاولة نشاطها كما أضافت أنه لابد أن تكون لها ميزانية مستقلة وحساب مستقل للأرباح والخسائر ومراجع الحسابات كونها بعد القيد في سجل الشركات الأجنبية تكتسب الشخصية المعنوية وبالتالي تصبح كيان معنوي مستقل عن الأشخاص المكونين له.

وبمقتضى نص المادة 316 من نفس القانون والتي ألقت المسؤولية على عاتق الأشخاص المكونين للشركات الأجنبية أو مكاتبها أو فروعها وتكون مسؤولية شخصية تضامنية أي تتعدى بذلك الحصة المقدمة إلى الذمة المالية الخاصة بالشخص الشريك في حالة ما إذا باشروا النشاط قبل اتخاذ كامل الإجراءات المنصوص عليها في أحكام هذا القانون وذلك بنصها على أنه: « إذا زاولت الشركة الأجنبية أو المكتب أو الفرع التابع لها نشاطه في الدولة قبل اتخاذ الإجراءات المنصوص عليها في المواد السابقة كان الأشخاص الذين باشروا هذا النشاط مسؤولين عنه شخصيا وعلى وجه التضامن ».

ثالثا: قوانين فترة التسعينات

1. القانون الاتحادي رقم 37 لسنة 1992: والذي بدوره ينظم العلامات التجارية [1]

حسب نص المادة 06 منه والتي تنص على أن: « للأشخاص التالي ذكرهم الحق في تسجيل علاماتهم التجارية

– مواطنو الدولة من الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين الذين يزاولون أي عمل من الأعمال التجارية أو الصناعية أو الحرفية؛

– الأجانب من الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين الذين يزاولون أي عمل من الأعمال التجارية أو الصناعية أو الحرفية أو الخدمية في الدولة؛

– الأجانب من الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين الذين يزاولون أي عمل من الأعمال التجارية أو الصناعية أو الحرفية أو الخدمية في أية دولة من الدول التي تعامل الدولة معاملة بالمثل

– الأشخاص الاعتبارية العامة ».

الملاحظ على نص المادة 06 من القانون الاتحادي رقم 37 لسنة 1992 المتعلق بالعلامات التجارية هو أنه أكد على مبدأ المساواة بين المواطنين والأجانب، حيث أعطى الحق للأجانب في تسجيل علاماتهم التجارية ولا يقتصر ذلك على الأشخاص الطبيعيين فحسب وإنما حتى الأشخاص الاعتباريين، كما أنه لم يشترط نوع العمل الذي يزاوله الأجانب فقد يكون ذا صيغة تجارية، صناعية، حرفية أو خدمية داخل الدولة الاتحادية، كما أنه منح هذا الحق للأشخاص الأجانب سواء كانوا طبيعيين أم معنويين لمزاولة النشاط التجاري في أية دولة من الدول التي تعامل الدولة الاتحادية معاملة بالمثل .

كما نصت المادة 16 من القانون الاتحادي رقم 37 لسنة 1992 على أنه: « إذا سجلت العلامة التجارية انسحب أثر التسجيل إلى تاريخ تقديم الطلب. ويعطى لمالك العلامة بمجرد إتمام تسجيلها شهادة تشمل البيانات الآتية:

– رقم تسجيل العلامة؛

– تاريخ تقديم الطلب وتاريخ التسجيل؛

[1] القانون الاتحادي رقم 37 لسنة 1992، المتعلق بالعلامات التجارية، المؤرخ في: 1992/09/28.

– الاسم التجاري أو اسم مالك العلامة وجنسيته ومحل إقامته؛

– صورة مطابقة للعلامة؛

– بيان بالمنتجات أو بالبضائع أو بالخدمات المخصصة لها العلامة وبيان فئتها؛

– رقم و تاريخ حق الأسبقية الدولي واسم الدولة العضو في اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية التي أودع فيها طلب الأسبقية ».

يتضح من نص المادة بأن العنصر الأجنبي الذي أعطى له المشرع الإماراتي حق تسجيل علامته التجارية فعند إتمام تسجيلها تعطى له شهادة تتضمن البيانات السابق ذكرها من رقم تسجيل العلامة، الاسم التجاري أو اسم مالك العلامة، جنسيته، محل إقامته...شأنه في ذلك شأن المواطن الإماراتي.

2. القانون الاتحادي رقم 40 لسنة 1992 المتعلق بحماية المصنفات الفكرية وحقوق المؤلف: [1]

فحسب نص المادة 03 منه والتي تنص على أنه: « تسري أحكام هذا القانون على ما يأتي

– مصنفات مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة التي تنشر داخل البلاد وخارجها؛

– مصنفات غير مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة التي تنشر داخل دولة الإمارات العربية المتحدة لأول مرة؛

– مصنفات مواطني أية دولة أجنبية تعامل مصنفات مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة بالمثل »

يتضح من نص المادة 03 بأن المشرع الإماراتي أعطى للأجانب الحق في حماية مصنفاتهم الفكرية وبالتالي جاء هذا القانون تكريسا وتطبيقا لمبدأ المساواة بين المواطنين والأجانب فيما يخص حماية المصنفات الفكرية ومنح للأجانب الحقوق التي يتمتع بها المؤلف على سبيل المثال الاستئثار كحق الاستغلال، الانتفاع والتصرف شانه في ذلك شأن مواطني الدولة الاتحادية.

3. القانون الاتحادي رقم 44 لسنة 1992 المتعلق بتنظيم وحماية الملكية الصناعية براءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية: [2]

فقد نصت المادة 2 منه على ما يلي: «...ويكون للأجنبي.. حقوق المواطن التي يخولها هذا القانون إذا كان يحمل جنسية دولة تعامل دولة الإمارات العربية المتحدة معاملة المثل »، نستشف من نص المادة بأن المشرع الإماراتي منح الأجنبي نفس الحقوق التي منحها للمواطن الإماراتي بموجب أحكام هذا القانون لكن شريطة أن يحمل هذا الأجنبي جنسية دولة تعامل رعايا الدولة الاتحادية معاملة بالمثل وهذا تطبيقا لمبدأ المعاملة بالمثل.

كما نصت المادة 11 من نفس القانون على أنه: يجوز أن يتضمن طلب التسجيل الرغبة في اعتبار الأولوية في التسجيل لطلب سبق تقديمه في دولة تكون طرفا في اتفاقية أو معاهدة مع دولة الإمارات العربية

[1] القانون الاتحادي رقم 40 لسنة 1992، المتعلق بحماية المصنفات الفكرية وحقوق المؤلف، المؤرخ في: 1992/09/28.

[2] القانون الاتحادي رقم 44 لسنة 1992، المتعلق بتنظيم وحماية الملكية الصناعية لبراءات والرسوم والنماذج، المؤرخ في: 1992/10/12.

المتحدة، وفي هذه الحالة، يجب أن يوضع في الطلب تاريخ ورقم قيد الطلب السابق واسم الدولة التي قدم إليها، وذلك وفقا لما نص عليه اللائحة التنفيذية لهذا القانون ».

نستنتج من نص المادة 11 أنه يجوز عند تقديم طلب التسجيل للحصول على شهادة براءة الاختراع تضمين هذا الطلب بالرغبة في حق الأولوية في التسجيل لطلب سبق تقديمه في دولة معينة شريطة أن تكون هذه الأخيرة طرفا في اتفاقية أو معاهدة مع الدولة الاتحادية، وبناء عليه يجب أن يتضمن الطلب تاريخ ورقم قيد الطلب السابق واسم الدولة التي قدم إليها.

4. القانون الاتحادي رقم 18 لسنة 1993 والمتعلق بتنظيم المعاملات التجارية:

حيث نصت المادة 23 منه على أنه:« 1- لا يجوز لغير مواطني الدولة الاشتغال بالتجارة فيها، إلا إذا كان له شريك أو شركاء من مواطني الدولة وفقا للشروط وفي الحدود التي ينص عليها قانون الشركات التجارية، ... 3- وعلى غير المواطنين المشتغلين بالتجارة في الدولة وقت نفاذ هذا القانون وليس لهم شركاء من المواطنين أو يوقفوا أوضاعهم طبقا لأحكامه».

يتضح من نص المادة بأنه يحظر على الأجانب مزاولة أي نشاط تجاري داخل الدولة الاتحادية هذا كأصل؛

كاستثناء يجوز لهم ذلك بشرط أن يكون للأجانب شريك أو عدة شركاء من مواطني الدولة الاتحادية وذلك وفقا لشروط وأحكام منصوص عليها في قانون الشركات التجارية.

إضافة إلى أنه في حالة ما إذا باشر الأجنبي ممارسة أي نشاط تجاري وقت سريان هذا القانون ولم يكن لديه شريك من مواطني الدولة الاتحادية أو يوقف أعماله التجارية فورا.

رابعا: قوانين ما بعد سنة 2000

1. القانون الاتحادي رقم 07 لسنة 2002 في شأن حقوق المؤلف والحقوق المجاورة: [1]

أضاف هذا القانون نص المادة 44 المتعلقة بتنازع القوانين إذ تطبق أحكام هذا القانون الاتحادي المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة على المصنفات والأداءات والتسجيلات الصوتية والبرامج الإذاعية الخاصة بالأجانب لكنها أوردت شرطا وهو احترام مبدأ المعاملة بالمثل وعدم الإخلال بالاتفاقيات الدولية السارية المفعول في الدولة.

2. القانون الاتحادي رقم 31 لسنة 2006 في شأن تنظيم وحماية الملكية الصناعية لبراءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية:

حيث أن نص المادة 11 أضافت فقرة جديدة والتي تضمنت مدة الأولوية في التسجيل لطلب سبق تقديمه في دولة تكون طرف في اتفاقية أو معاهدة مع دولة الإمارات، هذا فيما يخص نص المادة في ظل

[1] القانون الاتحادي رقم 07 لسنة 2002، المتعلق بشأن حقوق المؤلف والحقوق المجاورة، المؤرخ في: 2002/07/01.

القانون الاتحادي رقم 44 لسنة 1992 الذي سبق وأن ذكرناه، أما الجديد في ظل هذا القانون هو أنه تم تحديد مدة الأولوية اثنا عشر (12) شهرا وذاك من تاريخ الإيداع الأول.

3. المرسوم الاتحادي رقم 17 لسنة 2013 بشأن ترخيص وتصنيف المنشآت الفندقية في إمارة دبي:

إذ تطبق أحكام هذا المرسوم على المنشآت الفندقية العاملة في إمارة دبي، بما في ذلك المنشآت العاملة في مناطق التطوير الخاصة والمناطق الحرة إضافة إلى مركز دبي العالمي، فبخصوص الإنشاء لابد من الحصول على الترخيص وإتباع كامل الإجراءات من أجل الحصول عليه، إضافة إلى احترام المدة المحددة قانونا لذلك، فبمقتضى نص المادة 06 منه تكون مدة الترخيص سنة واحدة قابلة للتجديد لمدة مماثلة حيث يكون التجديد قبل 30 يوما على الأقل من انتهاء صلاحية الترخيص.[1]

4. قرار مجلس الوزراء رقم 09 لسنة 2015 المتعلق برسوم الخدمات التي تقدمها وزارة الاقتصاد في دولة الإمارات:

حيث نصت المادة 03 منه على الغرامات الإدارية التي تفرض على المخالفات التالية:[2]

نوع المخالفة	الغرامة الإدارية بالدرهم
التأخر عن تجديد قيد وكيل تسجيل علامة تجارية لشركة أجنبية	1000 عن كل شهر تأخير، وبحد أقصى 10.000 سنوياً
التأخر عن تجديد قيد الأشخاص الاعتباريين في فروع الشركات الأجنبية	1000 عن كل شهر تأخير لكل فرع، وبحد أقصى 10.000 سنوياً
التأخر عن طلب القيد في سجل الشركات الأجنبية	1000 عن كل شهر تأخير، وبحد أقصى 10.000 سنوياً
التأخر عن الموعد المحدد لتجديد القيد في سجل الشركات الأجنبية	1000 عن كل شهر تأخير، وبحد أقصى 10.000 سنوياً
التأخر عن موعد محدد لتعديل البيانات في سجل الشركات الأجنبية	2000 عن كل شهر تأخير، وبحد أقصى 20.000 سنوياً

5. القانون الاتحادي رقم 02 لسنة 2015 بشأن الشركات الأجنبية: [3]

الهدف من صدور هذا القانون هو مواكبة التطور الهائل في العلاقات التجارية والانفتاح الاقتصادي والمتغيرات العالمية وكما جاء في نص المادة 02 بأن هذا القانون يهدف إلى المساهمة في تطوير بيئة الأعمال وقدرات الدولة ومكانتها الاقتصادية بتنظيم الشركات طبقا للمتغيرات العالمية خاصة ما تعلق منها بتنظيم قواعد الحوكمة وحماية حقوق المساهمين والشركاء، ودعم تدفق الاستثمار الأجنبي وتعزيز المسؤولية المجتمعية للشركات، وقد أصاب هذا القانون حين تضمن الهدف من إصداره وذلك لضمان تحقيق الأهداف من خلال باقي نصوص مواد هذا القانون، كما توسع القانون الجديد في نطاق تطبيق القانون فحسب نص

[1] المرسوم رقم 17 لسنة 2013 بشأن ترخيص وتصنيف المنشآت الفندقية لإمارة دبي المؤرخ في: 2013/05/08.

[2] قرار مجلس الوزراء رقم 09 لسنة 2015 في شأن رسوم الخدمات التي تقدمها وزارة الاقتصاد المؤرخ في: 2015/03/04.

[3] القانون الاتحادي رقم 02 لسنة 2015، المتعلق بشأن الشركات التجارية، المؤرخ في: 2015/03/25.

المادة 03 منه إذ تسري أحكامه على الشركات التجارية التي تؤسس في الدولة، كما تسري الأحكام الخاصة بالشركات الأجنبية التي تتخذ في الدولة مركزا لممارسة أي نشاط فيها أو تنشئ بها فرعا أو مكتب تمثيل.

كما أورد القانون الجديد نصا خاصا بالنسبة للشركات العاملة في المناطق الحرة حيث نصت بأنها كأصل لا تخضع لأحكام هذا القانون، كاستثناء من ذالك تخضع هذه الشركات لأحكام هذا القانون في حال ما إذا سمحت قوانينها أو أنظمتها بمزاولة أنشطتها خارج المنطقة الحرة بالدولة.

كما نص القانون الجديد في نص المادة 10 على نسبة المساهمة الوطنية والتي حددها بنسبة 51% من رأس مال الشركة وفي حالة التنازل عن الحصة فيؤدي ذلك ببطلان عقد الشركة هذا بحسب القانون القديم، لكن القانون الجديد قضى ببطلان التنازل عن الحصة، لكن الأجدر هو بطلان عقد الشركة وتقرير عقوبات مالية، لأن ذلك سيؤثر بالسلب على تدفق الاستثمارات بالدولة وكان يكفي في القانون الجديد السماح بتشكيل شركات من نوع خاص يتملكها أجانب كالشركات في المناطق الحرة، أو تخفيف نسبة المساهمة الوطنية إلى 10% ويكفي أن تكون حصة المواطن عبارة عن حصة عمل مما كان ذلك سيشجع الاستثمار وتدفق الأموال الأجنبية.

كما تجدر الإشارة إلى أنه لم يغير كثيرا من الأحكام الخاصة بالشركات الأجنبية ونصت على سريان القانون على تلك الشركات التي تزاول نشاطها في الدولة الاتحادية أو تتخذ فيها مركز إدارتها عدا الأحكام المتعلقة بتأسيس الشركات وذلك بديهي لأن تلك الشركات مؤسسة بالفعل في الخارج، ونص القانون على سريان أحكامه على تلك الشركات باستثناء الشركات الأجنبية التي يرخص لها بمزاولة نشاطها في المناطق الحرة في الدولة، كما احتفظ القانون أيضا بضرورة تعيين وكيل للشركة الأجنبية من مواطني الدولة الاتحادية سواء كان شخص طبيعي أو معنوي، فإذا كان الوكيل شركة يجب أن تكون لها جنسية الدولة وجميع الشركاء فيها من المواطنين، كما تقتصر التزامات الوكيل تجاه الشركة والغير على تقديم الخدمات اللازمة للشركة دون تحمل أية مسؤولية أو التزامات مالية تتعلق بأعمال أو نشاط فرع الشركة أو مكتبها في الدولة أو الخارج.

كما خصص القانون الجديد مادة خاصة بمكاتب التمثيل للشركات الأجنبية أن تنشئ مكاتب تمثيل يقتصر هدفها على دراسة الأسواق وإمكانيات الإنتاج دون ممارسة أي نشاط تجاري.

الفرع الثاني: الهيئات المكلفة بترقية وتطوير الاستثمار.

جهاز الإمارات للاستثمار (EIA): [1]

يمثل الصندوق السيادي الوحيد للحكومة الاتحادية في الإمارات العربية المتحدة والذي تم تأسيسه عام 2007، والذي أخذ في البحث عن فرص استثمار مميزة على المستوى المحلي، الإقليمي والدولي، إضافة إلى تركيزه على الاستثمار في فئات الأصول والتي تساهم في تعزيز وتنويع الاقتصاد داخل الإمارات

[1] القانون الاتحادي رقم: 04 لسنة 2007، المتعلق بإنشاء جهاز الإمارات للاستثمار، المؤرخ في: 2007/11/13.

فحسب نص المادة 02 من المرسوم بقانون اتحادي المتعلق بإنشاء جهاز الإمارات للاستثمار رقم 04 لسنة 2007 والتي تنص على أنه: « ينشأ جهاز يسمى ("جهاز الإمارات للاستثمار") كسلطة عامة يتبع مباشرة مجلس الوزراء، وتكون له الشخصية المعنوية المستقلة والأهلية القانونية اللازمة لممارسة اختصاصاته المنصوص عليها في هذا المرسوم بقانون » .

يتضح من نص المادة 02 بأن جهاز الإمارات للاستثمار بعد سلطة عامة، يتمتع بالشخصية المعنوية وما يترتب عنها من أهلية قانونية تخوله صلاحية القيام بكامل الصلاحيات في حدود هذا المرسوم بقانون

كما تنص المادة 03 من نفس المرسوم بقانون على أنه:« يكون المقر الرئيسي للجهاز في مدينة أبوظبي، ويجوز بقرار من مجلس الإدارة إنشاء فروع أو مكاتب له سواء داخل الدولة أو خارجها .

الملاحظ على نص المادة 03 بأنها حددت المقر الرئيسي لجهاز الإمارات للاستثمار والذي يقع في مدينة أبوظبي وهي العاصمة للإمارات العربية المتحدة، كما أنه يمكن بموجب قرار من مجلس الإدارة أن يتم إنشاء مكاتب أو فروع لهذا الجهاز وتكون داخل الدولة أو خارجها.

أما فيما يخص تشكيلة الجهاز فبمقتضى نص المادة 05 والتي تنص على أنه: « يكون للجهاز مجلس إدارة يتكون من عدد لا يقل عن خمسة ولا يزيد عن سبعة أعضاء من بينهم الرئيس ونائبه من ذوي الكفاءة العلمية أو الخبرة العملية في مختلف مجالات إدارة استثمار الأموال والأصول، ويصدر بتعيينهم قرار من مجلس الوزراء يحدد فيه مكافآتهم المالية، وتكون مدة العضوية ثلاث سنوات تجدد تلقائيا لمدد أخرى أقصاها سنة لكل مدة ».

يتضح من نص المادة 05 ما يلي:

- يمثل جهاز الإمارات للاستثمار مجلس إدارة والذي يتكون من خمسة أعضاء كحد أدنى وسبعة أعضاء كحد أقصى ومن بينهم رئيس مجلس الإدارة ونائبه؛
- يشترط في رئيس مجلس إدارة جهاز الإمارات للاستثمار ونائبه على حد سواء أن يكونا ذوا كفاءة علمية أو خبرة عملية في مجال إدارة استثمار الأموال والأصول؛
- يعين رئيس مجلس إدارة جهاز الإمارات للاستثمار ونائبه بناءا على قرار صادر عن مجلس الوزراء كما يحدد فيه المكافآت المالية لكل منهما؛
- تقدر مدة العضوية بثلاث سنوات وتكون قابلة للتجديد بشكل تلقائي لمدة أخرى وتكون سنة كحد أقصى لكل مدة.

إذ يتضح بان الصلاحيات التي تقع على عاتق جهاز الإمارات للاستثمار هي واسعة وذلك باعتباره الصندوق السيادي الوحيد للدولة الاتحادية وفيما يلي أهم الصلاحيات والمتعلقة بتنظيم الاستثمار الأجنبي:

- يقوم جهاز الإمارات للاستثمار بتمثيل الحكومة الاتحادية بخصوص المشاريع الاستثمارية وصناديق الاستثمار المؤسسة بين الدولة الاتحادية والأشخاص الاعتبارية الأجنبية سواء كانت عامة أم خاصة وذلك بموجب قرار صادر من مجلس الوزراء؛

- يقوم جهاز الإمارات للاستثمار بدعم أجهزة الحكومة الاتحادية المختصة بالتفاوض مع حكومات الدول الأجنبية سواء كان هذا الدعم فني أم إداري بهدف إبرام اتفاقيات دولية متعلقة بمنع الازدواج الضريبي أو التجارة الحرة أو تشجيع الاستثمار وتقديم الضمانات وباقي الاتفاقيات التي تتعلق بالاستثمار بين الدولة الاتحادية والدول الأخرى؛
- يساهم جهاز الإمارات للاستثمار في اقتراح المنظومة التشريعية المتعلقة بعمليات الاستثمار؛
- الإشراف على عملية الاستثمار وإعادة الاستثمار في كامل الأصول والممتلكات على اختلاف أنواعها إضافة إلى الأسهم والسندات والعملات الأجنبية...؛
- تسوية المنازعات التي تثار عن طريق الصلح أو التحكيم أو التقاضي أو المحاكم المختصة وذلك للدفاع على مصالح الجهاز.

وبمقتضى نص المادة 06 من نفس المرسوم بقانون اتحادي والتي تنص على المهام المخولة لمجلس إدارة جهاز الإمارات للاستثمار نوجزها كالآتي:

- يعد السلطة العليا التي تتولى الإشراف على حسن سير الجهاز ومتابعة تنفيذ البرامج والسياسات المعتمدة واللازمة لتحقيق أهدافه؛
- يقوم بوضع المعايير والضوابط الرقابية والتي من شأنها تكفل سلامة المركز المالي للجهاز وكذا حسن أداء وتنفيذ البرامج الاستثمارية؛
- الإشراف على عمليتي وضع واعتماد سياسات واستراتيجيات الاستثمار وإعادة الاستثمار للأموال المخصصة لذلك؛
- إصدار التعليمات اللازمة والتي من شأنها أن تحد من مخاطر الاستثمار؛
- القيام بعملية توزيع الاستثمارات على المجالات والأنشطة الاستثمارية وذلك بعد إقرار الخطط والبرامج المقترحة من طرف المدير التنفيذي؛
- القيام بعملية الإطلاع على البيانات والتقارير والمعلومات الدولية التي يضعها المدير التنفيذي لبيان نشاطات الجهاز وتقييم نشاطه وكذا مركزه المالي؛
- افتتاح فروع ومكاتب الجهاز وتعيين الوكلاء داخل الدولة وخارجها.

المطلب الثاني: تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة الإمارات العربية المتحدة

شهد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر تطورا كبيرا في دولة الإمارات، وهو ما يؤكد عملها باستمرار على تحسين مناخ الاستثمار لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، والجدول والرسم البياني التاليين يوضحان نصيب دولة الإمارات من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر السنوية والتراكمية الداخلة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة خال الفترة 2010-2019 بالمليون دولار.

الجدول رقم: 27 تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر السنوية والتراكمية الداخلة إلى دولة الإمارات خلال الفترة 2010-2019

الوحدة:المليون دولار

السنة	صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة	إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والتراكمية الواردة
2010	8,796.8	63,868.8
2011	7,152.1	71,020.9
2012	9,566.7	80,587.5
2013	9,764.9	90,352.4
2014	11,071.5	101,424
2015	8,550.9	109.974.9
2016	9,604.8	119.579.6
2017	10,354.2	129.933.9
2018	10385.3	140319.2
2019	13787.5	154106.6

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نشرة ضمان الاستثمار، الربع الثاني، 2020، ص 15

نلاحظ من الجدول السابق أن إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى دولة الإمارات في تزايد مستمر إذ بلغت 63868.8 مليون دولار في عام 2010، ثم زادت سنويا وبمعدلات مختلفة لتصل في عام 2019 إلى 154106.6 مليون دولار، وهو ما يمثل قفزة كبيرة في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر داخل دولة الإمارات، إذ إن التقدم الكبير الذي حققته الإمارات خلال تلك السنوات أدى وبشكل ملحوظ إلى زيادة الأرصدة المتراكمة فيها للاستثمار الأجنبي المباشر.

أما عن صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دولة الإمارات خلال الفترة محل الدراسة، فقد اتجهت إلى الزيادة في بعض السنوات وإلى الانخفاض في بعض السنوات الأخرى، وإن انضبطت في الزيادة خلال السنوات من 2015 إلى 2019، ولعل السبب في انخفاض صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى دولة الإمارات في بعض السنوات يرجع وبنسبة كبيرة إلى انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي بسبب زيادة عمليات الاندماج والشركاء عبر الحدود وعمليات إعادة هيكلة الشراكات وما تتضمنه من تغيرات في الهياكل القانونية، أو الملكية للشركات المتعددة الجنسيات، بما في ذلك التحويلات الضريبية، هذا فضلا عما سببته الأزمة المالية العالمية عام 2008، والسنوات التي تلتها، من آثار سلبية على الاقتصاد العالمي بصفة عامة، وعلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة بصفة خاصة.

وبالنسبة للتطور النوعي لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر فإن الشكل التالي يوضح تطور هذه المشاريع في أهم 10 قطاعات داخل دولة الإمارات خال الفترة 2015 إلى 2019 بالمليون دولار.

الشكل رقم: 05

تطور المشاريع الاستثمارية حسب أهم 10 قطاعات بالمليون دولار في الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة (2015–2019)

المصدر: نشرة ضمان الاستثمار، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الربع الثاني، 2020، ص 15

ويلاحظ من الشكل السابق أن الاستثمار الأجنبي المباشر يلقى ارتفاعا كبيرا في قطاع الفحم والنفط والغاز الطبيعي إذ بلغ مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر في هذا القطاع 8262 مليون دولار وهذا أمر عادي لأن دولة الإمارات العربية المتحدة تمتلك 4 % من احتياطي النفط في العالم، و 3.5 %من احتياطي الغاز، بمعدل يقدر ب 97.8 مليون برميل، و 6,091 متر مكعب على التوالي، كما صنفت دولة الإمارات العربية المتحدة كسابع أكبر احتياطيات النفط والغاز الطبيعي المثبتة عالميا على الترتيب، وتتركز أغلب احتياطيات الإمارات العربية المتحدة (95 %من احتياطي النفط، و 94 % من احتياطي الغاز في البلاد) في أبوظبي برا وبحرا، وبالتالي فإن هذا القطاع يحتوي على ميزة نسبية في المواد الخام.

كما يتضح من خال الجدول السابق ارتفاع نسبة الاستثمارات الأجنبية في بقية القطاعات التي تضمنها الشكل السابق؛ لأنها قطاعات حيوية، وتتميز بمعدلات نمو متزايدة، وتُعد الأكثر أمانا بالنسبة للمستثمر الأجنبي، وجميعها يتوافق مع الإستراتيجية الوطنية للإمارات ورؤية 2021.

المطلب الثالث : تقييم الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة الإمارات المتحدة العربية

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى الحوافز التشريعية للاستثمار الأجنبي المباشر ومقومات الاستثمار الأجنبي المباشر في الإمارات المتحدة العربية.

الفرع الأول: حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة الإمارات المتحدة العربية

تتمتع دولة الإمارات العربية المتحدة بكثير من المقومات الطبيعية والمادية الخاصة والميزات التنافسية التي تمكنها من توفير المناخ الاستثماري الملائم والجاذب لرؤوس الأموال الأجنبية وتتمثل فيما يلي: [1]

1. **الموقع الجغرافي:** تتمتع دولة الإمارات بموقع استراتيجي متميز بين قارات العالم، مما أهلها أن تكون حلقة وصل بين المناطق الرئيسة العالمية والنشطة إنتاجا أو استهلاكا، وهو ما يتيح للمستثمرين الوصول إلى أهم الأسواق العالمية الناشئة ومختلف مراكز الأعمال الرئيسة في أوروبا وآسيا والمحيط الهادي وأفريقيا وأميركا الشمالية.
2. **العوامل الاقتصادية:** تمتلك دولة الإمارات إحدى أكثر البنى التحتية تطورا في العالم، وذلك بفضل رؤوس الأموال الضخمة التي تكرسها لتعزيز البنية التحتية، تحقيقا لرؤية الإمارات 2021 التي تهدف إلى جعل دولة الإمارات من أفضل بلدان العالم بحلول اليوبيل الذهبي للاتحاد، وفق استراتيجية التنمية الخضراء والمستدامة، وتحظى دولة الإمارات بوجود مصادر مهمة للطاقة، إذ يُعد النفط المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي في دولة الإمارات، كما حرصت دولة الإمارات على إنشاء المناطق الحرة لتحفيز الاستثمار الأجنبي والمحلي، وعلى الرغم من أن عدد السكان قليل نسبيا، وكاد أن يكون عقبة أمام التطور والتنمية الاقتصادية، فإن السياسات الحكومية الرشيدة تجاوزت هذه المشكلة بفتح الباب أمام الخبرات البشرية المتطورة والمؤهلة ومن مختلف دول العالم وفي مختلف التخصصات العلمية الفنية والضرورية لرفد عجلة التنمية.
3. **العوامل السياسية:** تُعد دولة الإمارات نموذجاً للاستقرار السياسي والأمني رغم تواجد شريحة كبيرة من الوافدين والأجانب المقيمين والسائحين، وتُعد صفات الاعتدال والتسامح وتقبل الآخرين جزءا من ثقافة دولة الإمارات وشعبها الأصيل، ويرجع ذلك إلى ما توليه قيادة الدولة من اهتمام يرتكز على المواطن وإسعاده، وبناء علاقات دولية طيبة، إضافة لخطة حكومة المستقبل التي أطلقها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، والتي تستند على تعزيز مجتمع فاضل، وبناء بيئة متسامحة، وخلق فرص اقتصادية متساوية للجميع، ووفقا لتقرير مؤشر السلام العالمي لعام 2016، حلَّت دولة الإمارات في المرتبة الثالثة في البلاد الأكثر سلمية في العالم.
4. **العوامل الاجتماعية:** تُعد دولة الإمارات بيئة عمل آمنة، وتتمتع بمعدل جريمة متدنٍ للغاية (110 جريمة لكل 100 ألف نسمة من السكان)، بالإضافة إلى كونها مؤهلة لتطوير الأعمال، وتوفر أوضاع معيشية مواتية ومريحة لكافة المقيمين على أرضها، سواء من حيث الخدمات الصحية أو التعليمية أو السكنية أو الترفيهية وغيرها، وتضم الإمارات على أرضها أكثر من 200 جنسية من خلفيات دينية وثقافية مختلفة، يعيشون معا في تناغم وسلام، كما تحرص الحكومة الإمارتية على تعزيز مفهوم التسامح في المجتمع،

[1] أحمد عبد الصبور الدلجاوي، **الحوافز وضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة الإمارات العربية المتحدة**، مجلة جامعة الشارقة، عدد 02، 2019، ص 764.

ولذلك صُنفت الإمارات في عام 2015 واحدة من أقل دول العالم في مستوى الجرائم المقلقة، وحققت المرتبة التاسعة عالميا في البلدان ذات معدلات الجريمة المتدنية، والمرتبة الرابعة فيما يتعلق بجرائم الاعتداء بشكل عام، وتُعد هذه التصنيفات الأفضل بين العديد من الدول المتقدمة في جميع أنحاء العالم، مما يجعلها بيئة استثمارية مثالية.

5. **العوامل القانونية:** قامت دولة الإمارات بإصدار وتحديث حزمة من القوانين ذات الصلة بالاستثمار، كما أنشأت هيئة مستقلة للإشراف على أسواق المال وحددت أسس تسجيل الشركات وقواعد الإفصاح والشفافية وتطبيق مبادئ الحوكمة لتهيئة المناخ الملائم لتشجيع جذب المدخرات والاستثمارات الوطنية وتدفق الاستثمارات الأجنبية، ويضاف إلى ذلك حرص دولة الإمارات على وجود قوانين جمركية صارمة، لمنع تداول ومرور البضائع المحظورة التي تضر بالاقتصاد والمشروعات العاملة في الدولة، وقد توجت هذه الجهود بإصدار المرسوم بقانون اتحادي رقم 19 لسنة 2018 بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر الذي نص على العديد من المزايا والضمانات لتشجيع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

ومن الجدير بالذكر أن المرسوم بقانون اتحادي رقم 19 لسنة 2018 بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر هو أول تشريع اتحادي موحد ينظم الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى الاتحادي، أما قبل إصدار هذا المرسوم بقانون، فقد كانت الاستثمارات العامة في دولة الإمارات تخضع لبعض القرارات الصادرة عن مجلس الوزراء الاتحادي، وبعض الأحكام الواردة في قوانين الشركات التجارية والمعاملات والتجارة الإلكترونية وغيرها، فضلا عن بعض التشريعات المحلية التي أصدرتها كل إمارة لتنظم وتشجع الاستثمارات العامة أو الخاصة.

الفرع الثاني: الحوافز التشريعية للاستثمار الأجنبي المباشر في الإمارات المتحدة العربية

منح المشرع الاتحادي في دولة الإمارات مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر العديد من الحوافز الاستثمارية، والتي أطلق عليها اسم من مزايا مشروع الاستثمار الأجنبي المباشر وهي:[1]

1. **معاملة شركات الاستثمار الأجنبي معاملة الشركات الوطنية:** وفقا لنص المادة (8/1) من المرسوم بقانون اتحادي رقم 19 لسنة 2018 تُعامل شركات الاستثمار الأجنبي المرخصة وفقا لأحكام هذا المرسوم بقانون معاملة الشركات الوطنية في الحدود التي تجيزها التشريعات النافذة في الدولة، والاتفاقات الدولية التي تكون الدولة طرفا فيها.

ويترتب على ذلك التزام الدولة بعدم التمييز بين المستثمرين الأجانب والمستثمرين الوطنيين في الحقوق والواجبات المتصلة بالاستثمار، والمنصوص عليها في التشريعات النافذة في الدولة والاتفاقات الدولية التي تكون دولة الإمارات طرفا فيها، وهذه المساواة وإن كانت تمثل ميزة مهمة يمتاز بها الاستثمار الأجنبي

[1] احمد عبد الصبور الدلجاوي، مرجع سبق ذكره، ص 766.

المباشر داخل دولة الإمارات وحافزا مهما يشجع المستثمرين الأجانب على الاستثمار في الإمارات، فإنها تعد في الوقت نفسه ضمانة مهمة للمستثمر الأجنبي بعدم تعرضه إلى معاملة تختلف عن المعاملة التي يُعامل بها المستثمر الوطني، أو التي يُعامل بها غيره من المستثمرين الأجانب الآخرين.

ويُتجنب الازدواج الضريبي وبذلك تكون قوانين الاستثمار الأجنبي المباشر في الإمارات قد ضمنت للمستثمر الأجنبي المعاملة نفسها التي يعامل بها المستثمر الوطني لحثه على اتخاذ قرار الاستثمار على أراضيها، وذلك طبقا للقوانين واللوائح المعمول بها في الدولة، وبما يتفق والاتفاقات الدولية النافذة التي تكون الدولة طرفا فيها.

2. **حرية تحويل الأموال:** منح المرسوم بقانون اتحادي رقم 19 لسنة 2018 لشركة الاستثمار الأجنبي حرية إجراء التحويلات المالية لعوائد مشروع الاستثمار خارج الدولة، وتشمل هذه العوائد الأرباح السنوية الصافية وحصيلة تصفية الاستثمار أو بيع المشروع أو جزء منه، وأيضا الأموال المحصلة عن تسوية المنازعات المرتبطة بمشروع الاستثمار الأجنبي المباشر، ويُعد هذا الحق ميزة مهمة وضمانة ضرورية لأنها توفر للمستثمر الأجنبي حماية من خطر عدم القابلية للتحويل الذي يعد نوعا من المصادرة المحدودة، ولا تقتصر حرية تحويل العوائد على المشروع الاستثماري فحسب، بل تمتد هذه الميزة لكل العاملين في شركة الاستثمار الأجنبي، إذ يحق لهم تحويل رواتبهم، وتعويضاتهم، ومستحقاتهم إلى خارج دولة الإمارات مع مراعاة أحكام هذا المرسوم بقانون ما تفرضه القوانين والتشريعات النافذة في الدولة من إجراءات وضوابط في هذا الشأن.

3. **سرية المعلومات:** تتمتع شركات الاستثمار الأجنبي بمقتضى المرسوم بقانون اتحادي رقم 19 لسنة 2018 بضمان سرية معلوماتها الفنية والاقتصادية والمالية وكذلك مبادراتها الاستثمارية المقدمة للسلطة المختصة، أو سلطة الترخيص وفقا لأحكام هذا المرسوم بقانون وبما لا يتعارض مع التشريعات النافذة في الدولة والاتفاقات الدولية التي تكون دولة الإمارات طرفا فيها، ويهدف المشرع الإماراتي من ضمان سرية معلومات وبيانات شركات الاستثمار الأجنبية طمأنة المستثمر الأجنبي، وعدم إضعاف المركز التنافسي للمشروع بتسريب معلومات مالية أو اقتصادية أو فنية عنه على نحو يضر بقدرته التنافسية في السوق المحلي أو الأسواق الخارجية.

4. **حرية التوسع في المشروع وتعديل عقد التأسيس:** أجاز المرسوم بقانون اتحادي رقم 19 لسنة 2018 لشركة الاستثمار الأجنبي بعد الحصول على موافقة كتابية من سلطة الترخيص والسلطة المختصة ووحدة الاستثمار، كل حسب اختصاصه إدخال شريك أو عدد من الشركاء أو نقل ملكية الشركة إلى مستثمر جديد أو تعديل عقد التأسيس أو النظام الأساسي أو تغيير الشكل القانوني لشركة الاستثمار الأجنبي، كما يجوز للشركة أيضا الاستحواذ أو الاندماج.

وهنا يجب أن نُشيد بمسلك المشرع الإماراتي في هذا الصدد، لأنه أتاح للمستثمر الأجنبي حرية التصرف في مشروعه جزئيا أو كليا، وكذلك تغيير الشكل القانوني للشركة، والاندماج مع شركة أخرى

أو الاستحواذ على شركات أخرى، وكلها أمور محفزة تعطي المستثمر مزيدا من الثقة والطمأنينة، وتمكنه من التعامل بمرونة مع الأوضاع الاقتصادية والمالية سواء بالنسبة لمشروعة، أو بالنسبة للبلد المضيف لاستثماره، ومن ثم لا يكون حبيسا في استثماره.

5. **تيسيرات بشأن تسوية المنازعات:** ومن هذه التيسيرات ما تضمنه المرسوم بقانون اتحادي رقم 19 لسنة 2018 من جواز تسوية الخلافات والمنازعات التي قد تنشأ عن مشروع الاستثمار الأجنبي المباشر بكافة الوسائل البديلة لفض المنازعات مثل التحكيم والتسوية الودية، وذلك مع عدم الإخلال بالحق في التقاضي، ومن هذه التيسيرات أيضا النص في هذا المرسوم بقانون على إعطاء صفة الاستعجال لقضايا مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر عند نظرها أمام المحاكم المختصة في الدولة.

الفرع الثالث: نطاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الإمارات المتحدة العربية

صدر المرسوم بقانون اتحادي رقم 19 لسنة 2018 لتنظيم الاستثمار الأجنبي المباشر في الإمارات العربية المتحدة، ويهدف هذا المرسوم بقانون اتحادي وفقا لما تنص عليه مادته الثانية إلى تعزيز فرص التنمية الاقتصادية والازدهار في ربوع الإمارات.

وتسري أحكام هذا القانون على كافة مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر التي تؤسس وترخص في الدولة بعد العمل بهذا القانون، ويستثنى من الخضوع لأحكامه المشاريع التي تؤسس في المناطق الحرة المالية وغير المالية في دولة الإمارات.

إن تعبير الاستثمار بصفة عامة يقتضي قيام المستثمر باستغلال أمواله أو خبراته على وجه الاستقلال في عمل أو مهنة أيا كانت طبيعتها، أي سواء كانت من بين الأعمال التجارية، أو تجاوز ذلك ليشمل الأعمال الصناعية الاستخراجية أوغيرهما، إلا أن هذا المعنى وإن صلح تطبيقه بالنسبة للمستثمر الوطني فإنه لا يصلح للتطبيق بالنسبة للمستثمر الأجنبي بسبب خصوصية بعض الأنشطة، والأهمية الإستراتيجية لبعض القطاعات.

فالمشرع الإماراتي وإن كان مدركا لأهمية جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى داخل دولة الإمارات، ومن ثمَّ بادر بمنحها المزايا العديدة، والضمانات التشريعية التي من شأنها استقطاب المزيد منها، فإنه في الوقت نفسه كان مدركا مدى خطورة هذه الاستثمارات عندما تتعلق بنشاطات معينة، وأن السماح للأجانب بالاستثمار في هذه المشروعات قد يلحق الضرر بالاقتصاد الإماراتي، أو بسيادة دولة الإمارات على أراضيها وعلى اقتصادها، لذلك ومن هذا المنطلق قام المشرع الإماراتي في المرسوم بقانون اتحادي رقم 19 لسنة 2018 بتحديد القطاعات والأنشطة التي يجوز للمستثمر الأجنبي الاستثمار فيها، وأطلق عليها اسم

«القائمة الإيجابية» والقطاعات التي لا يجوز له الاستثمار فيها، وأطلق عليها اسم « القائمة السلبية» والتي استثناها المشرع من الخضوع لأحكام المرسوم بقانون اتحادي، رقم 19 لسنة 2018، ليستمر خضوعها للتشريعات المنظمة لها في الدولة [1].

1. **القائمة الإيجابية:** تضم هذه القائمة القطاعات والأنشطة الاقتصادية المتاحة للمستثمر الأجنبي داخل دولة الإمارات سواء بنسبة 100 % أو أية نسبة تقل عن ذلك وفقا لأحكام هذا المرسوم بقانون، ويتم تحديد هذه القائمة بقرار يصدره مجلس الوزراء استثناءً من بعض أحكام قانون الشركات والقوانين الاتحادية في الدولة، ويصدر قرار مجلس الوزراء بناء على عرض وزير الاقتصاد، وتوصية لجنة الاستثمار الأجنبي المباشر، ويجوز أن يُحدد القرار الإمارة أو الإمارات التي يُسمح بإقامة مشروع الاستثمار الأجنبي المباشر فيها.

ويجب أن تتوافق هذه القطاعات مع الرؤى والخطط الإستراتيجية للدولة، وتُسهم في تعزيز بيئة الابتكار وتنقل التكنولوجيا والتقنيات الحديثة والمتطورة وتلبي الاحتياجات التنموية، ولديها درجة من الكفاءة والخبرة والشهرة العالمية، ولها أثر إيجابي على البيئة، وتوفر فرص عمل وتدريب للكوادر الوطنية، وتُسهم في تحقيق قيم مضافة عالية لاقتصاد الدولة، وفقاً لأفضل الممارسات العالمية.

ويجوز لمجلس الوزراء بناء على طلب الحكومة المحلية وتوصية لجنة الاستثمار الأجنبي المباشر وعرض وزير الاقتصاد إصدار قرار بالموافقة على مشروع استثمار أجنبي مباشر غير مدرج بالقائمة الإيجابية.

ويجب أن يتضمن القرار الصادر من مجلس الوزراء بالقائمة الإيجابية، وكذلك قرار الموافقة على مشروع استثمار أجنبي مباشر غير مدرج بالقائمة الإيجابية، الشكل القانوني الذي يتخذه مشروع الاستثمار الأجنبي المباشر ونسبة ملكية الأجنبي سواء بنسبة 100 % أو أية نسبة تقل عن ذلك، والحد الأدنى لرأس مال شركة الاستثمار الأجنبي، والشروط والضوابط اللازمة بهذا الشأن، والحد الأدنى لنسبة الكوادر الوطنية العاملة فيه، والمزايا المتاحة لمشروع الاستثمار الأجنبي المباشر، ويجوز أن يتضمن قرار مجلس الوزراء استثناء شركات الاستثمار الأجنبي من بعض أحكام قانون الشركات والقوانين الاتحادية بالدولة بما يتفق وطبيعة مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر.

2. **القائمة السلبية:** تضم القائمة السلبية القطاعات المقصورة على الاستثمار الوطني؛ أي القطاعات والأنشطة الاقتصادية غير المتاحة للمستثمر الأجنبي المحددة بالبند 02 من المادة 07 من المرسوم بقانون اتحادي رقم 19 لسنة 2018وهي:

- استكشاف المواد البترولية والتنقيب عنها وإنتاجها.

[1] احمد عبد الصبور الدلجاوي، مرجع سبق ذكره، ص 755.

- التحريات والأمن والقطاعات العسكرية وتصنيع الأسلحة والمتفجرات والمعدات والأجهزة والملابس العسكرية.
- الأنشطة المصرفية والتمويل وأنظمة الدفع والتعامل مع النقد.
- خدمات التأمين.
- خدمات الحج والعمرة وخدمات العمالة والخدم واستقدام الموظفين.
- خدمات المياه والكهرباء.
- الخدمات المتصلة بمجال مصائد الأسماك.
- خدمات البريد وخدمات الاتصالات والخدمات الصوتية والمرئية.
- خدمات النقل البري والنقل الجوي.
- خدمات الطباعة والنشر.
- خدمات الوكلاء التجاريين.
- التجارة التجزئة الطبية مثل الصيدليات الخاصة.
- مراكز السموم وبنوك الدم والمحاجر الصحية.

وبالنظر إلى القطاعات والأنشطة التي تضمنتها القائمة السلبية نجد أن المشرع قد أخذ بعين الاعتبار القطاعات والأنشطة ذات الطابع السيادي للدولة والقطاعات المتصلة بالأمن القومي والقطاعات والأنشطة الحيوية التي تؤثر في المصلحة الوطنية والمواطنين وعدد من الخدمات ذات الطابع الخاص وغيرها من الأنشطة والخدمات التي يمكن أن يكون أثرها سلبي على الشركات الوطنية التي تزاول نشاطا مماثلا.

المبحث الثالث: مقارنة بين الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والإمارات العربية المتحدة

تعتبر المؤشرات الدولية لتقييم مناخ الاستثمار أداة فعالة لتحليل طبيعة بيئة الأعمال ومساعدة المستثمرين على اتخاذ القرار المناسب بشأن الاستثمار في بلد معين من عدمه، وسنحاول في هذا المبحث تبيان وضع الجزائر والإمارات العربية المتحدة في مختلف هذه المؤشرات بما يسمح بتكوين صورة واضحة عن طبيعة المناخ الاستثماري بها وأثره على حجم الرساميل المنسوبة إليها في شكلها المباشر، ولهذا سوف نقسم هذا المبحث إلى مطلبين:

المطلب الأول: ترتيب الجزائر والإمارات العربية المتحدة في المؤشرات الدولية لتقييم مناخ الاستثمار.

المطلب الثاني: تطور نشاط الاستثمار الأجنبي المباشر في الإمارات العربية المتحدة.

المطلب الأول: تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر والإمارات العربية المتحدة

ترتبط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ارتباطا وثيقا بطبيعة المناخ الاستثماري الذي توفره الدول المضيفة والذي يحدد حجم التدفقات المنسابة إليها وإمكانية الاستفادة منها محليا في تحسين أوضاعها الداخلية،

وعليه يمكن أن يكون هذا المناخ عنصر جذب فتزداد التدفقات الاستثمارية بتحسنه أو تتراجع بتدهور مختلف مكوناته.

أولا: تطور التدفقات السنوية ومخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر

عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر مرحلتين أساسيتين تميزت الأولى (فترة التسعينيات) بأحجام ضئيلة نتيجة الأوضاع السياسية والأمنية الصعبة التي عاشتها الجزائر في تلك الفترة والتحول الجذري في بنية الاقتصاد الجزائري من اقتصاد موجه إلى اقتصاد مبني على الحرية الاقتصادية والاعتماد على آليات السوق وزيادة درجة الانفتاح على العالم الخارجي من خلال تحرير عمليات التجارة الخارجية والاستثمار، كان من أولى ثمرات هذا التوجه الجديد اعتماد الجزائر القوانين جديدة منظمة لعملية الاستثمار كإشارة الإمكانية قبول رأس المال الأجنبي للاستثمار داخل الاقتصاد الوطني وفي كل القطاعات، وهو ما انعكس ايجابيا على حجم التدفقات الواردة إلى الجزائر خاصة بعد تحسن الأوضاع الأمنية واستعادة الاقتصاد الوطني لتوازناته الكبرى، وشهدت هذه التدفقات منحى تصاعديا ابتداء من سنة 2010 (بداية المرحلة الثانية) كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم: 28 أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر والإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 2012 – 2018

الوحدة: مليون دولار

السنوات		2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
التدفقات الواردة	الجزائر	1.499	1.697	1.507	584-	1.637	1.232	1.506
	الإمارات العربية المتحدة	9.567	9.765	11.072	8.551	9.605	10.354	10.385

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2019، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، ص ص 50، 56.

يظهر الجدول رقم: 28 أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الجزائر ارتفع من 1.499 مليون دولار عام 2012 إلى 1.697 مليون دولار عام 2013، ثم انخفض إلى (-584) مليون دولار سنة 2015، ثم ارتفع إلى 1.637 مليون دولار سنة 2016 ثم انخفض الى 1.232 مليون دولار سنة 2017، ثم ارتفع الى 1.506 مليون دولار سنة 2018، أما في الامارات العربية المتحدة فقد شهدت ارتفاع حجم التدفقات الواردة من 9.567 مليون دولار سنة 2012 الى 11.072 مليون دولار سنة 2014، ثم تراجعت الى 8.551 مليون دولار سنة 2015، ثم عاودت الارتفاع الى قيمة 10.385 مليون دولار سنة 2018 .

الجدول رقم: 29 مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر والإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 2010 –2012

الوحدة: مليون دولار

السنوات		2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
مخزون الاستثمارات الواردة	الجزائر	19540	22121	23620	25317	26824	26239	27876	29108	30574	31956
	الإمارات العربية المتحدة	63869	71021	80588	90352	101424	109975	119580	129934	140319	154107

Source : https://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx, consulté le: 08/10/2020 à 11:00 GMT

إن مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الإمارات العربية المتحدة من سنة 2010 إلى غاية سنة 2019 يعادل أربعة أضعاف مخزون الاستثمارات الواردة إلى الجزائر.

إن تواضع التدفقات الاستثمارية المتجهة إلى الجزائر قياسا إلى إمكانياتها يؤكد أن الجزائر لم تستطع توفير بيئة استثمارية ملائمة تسمح للمستثمرين الأجانب إنجاز مشاريعهم، ولم تستغل الظروف الاقتصادية المواتية التي عرفتها ابتداء من سنة 2010 لجعل المستثمرين الأجانب شركاء حقيقيين في عملية التنمية والقيام بتوظيف جزء من الفوائض المالية الهامة التي حصلت عليها الجزائر في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي.

المطلب الثاني: ترتيب الجزائر والإمارات العربية المتحدة في بعض المؤشرات الدولية لتقييم مناخ الاستثمار.

الفرع الأول: وضعية الاقتصاد الجزائري والإماراتي في مؤشر سهولة أداء الأعمال

مؤشر سهولة أداء الأعمال مؤشر مركب يتكون من 10 مؤشرات فرعية تقيس مدى تأثير القوانين والإجراءات الحكومية على الأوضاع الاقتصادية بالبلدين محل الدراسة، وبالنظر إلى وضع الجزائر والإمارات العربية المتحدة في هذا المؤشر خلال الفترة 2015–2019، يظهر التذبذب في ترتيب الجزائر، إذ انتقلت من المرتبة 154 عام 2015 إلى المرتبة 163 عام 2016، ثم إلى المرتبة 156 عام 2017، ثم إلى المرتبة 166 في عام 2018، وأخيرا في عام 2019 سجلت تحسن حيث انتقلت إلى المرتبة 157، أما الإمارات العربية المتحدة سجلت تراجع في الترتيب، حيث انتقلت من المرتبة 22 عام 2015 إلى المرتبة 31 عام 2016، ثم سجلت تحسن في الترتيب منذ سنة 2016، حيث انتقلت إلى المرتبة 16 عام 2019 مسجلة بذلك تراجعا في أغلب المؤشرات الفرعية المكونة لهذا المؤشر، وهذا حسب ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 30 وضعية الجزائر والإمارات العربية المتحدة في المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة أداء الأعمال للفترة 2015 – 2019

البلد	الجزائر					الامارات				
السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2015	2016	2017	2018	2019
الترتيب في المؤشر الإجمالي	**154**	**163**	**156**	**166**	**157**	**22**	**31**	**26**	**21**	**16**
بدء مشروع استثماري	141	145	142	145	152	58	60	53	51	16
استخراج تراخيص البناء	127	122	77	146	121	04	02	04	02	03
الحصول على الكهرباء	147	130	118	120	102	04	04	04	01	01
تسجيل ملكية الأصل العقاري	157	163	162	163	165	04	10	11	10	10
الحصول على الائتمان	171	174	175	177	181	89	97	101	90	48
التجارة عبر الحدود الدولية	131	176	178	181	172	08	101	85	91	92
حماية المستثمر	132	174	173	170	179	43	49	09	10	13
دفع الضرائب	176	169	155	157	158	01	01	01	01	30
تنفيذ العقود التجارية	120	106	102	103	113	121	18	25	12	09
تسوية حالات الإعسار	97	73	74	71	81	92	91	104	69	80

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على تقرير ممارسة أنشطة الأعمال للسنوات:2015، 2016، 2017، 2018، 2019، نقلا عن الموقع الالكتروني:

https://arabic.doingbusiness.org/ar/reports/global-reports/doing-business, consulté le: 11/10/2020 à 10:00 GMT.

من خلال قراءة المعطيات الواردة في الجدول رقم 30 يتبين أن ترتيب الجزائر قد تراجع في جميع المؤشرات الفرعية نتيجة كثرة الإجراءات الإدارية وتعقيدها وارتفاع تكلفتها، أما بالنسبة للإمارات نلاحظ تحسن كبير في مؤشراتها الفرعية نتيجة سهولة الإجراءات الإدارية وانخفاض تكلفتها، وحسب مؤشر سهولة الأعمال فإن:[1]

[1] - https://arabic.doingbusiness.org/ar/data/exploreeconomies/united-arab-emirates, consulté le: 11/10/2020 à 13:00 GMT.

- https://arabic.doingbusiness.org/ar/data/exploreeconomies/algeria, consulté le: 11/10/2020 à 14:00 GMT.

1. **بدء مشروع استثماري:** في الجزائر يحتاج إلى 12 إجراء ومدة 18 يوما وبتكلفة تمثل 11.3 % من متوسط الدخل الفردي، في حين لا تتجاوز في الإمارات العربية المتحدة 2.5 إجراء وفي مدة 4 أيام وبتكلفة 17.2 % من متوسط الدخل الفردي.
2. **استخراج تراخيص البناء:** في الجزائر يحتاج إلى 19 إجراء ومدة 131 يوما، في حين لا تتجاوز في الإمارات العربية المتحدة 11 إجراء وفي مدة 47.5 يوم.
3. **الحصول على الكهرباء:** في الجزائر يستلزم اتخاذ 05 إجراءات وفي مدة 84 يوما وبتكلفة 967 % من متوسط الدخل الفردي، في حين لا تتجاوز في الإمارات العربية المتحدة 02 إجراء وفي مدة 07 أيام وبتكلفة منعدمة.
4. **تسجيل ملكية الأصل العقاري:** في الجزائر يستلزم اتخاذ 10 إجراءات وفي مدة 55 يوما وبتكلفة 7.1 % من قيمة العقار، في حين لا تتجاوز في الإمارات العربية المتحدة 02 إجراء وفي مدة 1.5 يوم وبتكلفة 0.2 %.
5. **الحصول على الائتمان:** الجزائر تحتل المرتبة 181 في عام 2019 بعدما كانت في المرتبة 171 سنة 2015، مما يؤكد صعوبة الحصول على الائتمان و محدودية صيغ التمويل المتاحة للمتعاملين الاقتصاديين، أما في الإمارات العربية المتحدة التحسن المسجل في سنة 2019 واحتلت المرتبة 48 بعدما كانت في المرتبة 89 سنة 2015، مما يؤكد سهولة الحصول على الائتمان وإتاحة صيغ التمويل المتاحة للمتعاملين الاقتصاديين.
6. **التجارة عبر الحدود الدولية:** لإتمام عمليات التصدير في الجزائر لابد من 149 ساعة من الامتثال الوثائقي بتكلفة 374 دولار، و80 ساعة من الامتثال الحدودي بتكلفة 593 دولار لكل حاوية مصدرة، أما في الإمارات العربية المتحدة لا بد فقط من 05 ساعات من الامتثال الوثائقي بتكلفة 140 دولار، و 27 ساعة من الامتثال الحدودي بتكلفة 462 دولار لكل حاوية مصدرة، ومن ناحية أخرى لإتمام عملية الاستيراد في الجزائر لابد من 96 ساعة من الامتثال الوثائقي بتكلفة 400 دولار، و210 ساعة من الامتثال الحدودي بتكلفة 409 دولار لكل حاوية مستوردة، أما في الإمارات العربية المتحدة لابد من 12 ساعة من الامتثال الوثائقي بتكلفة 283 دولار، و54 ساعة من الامتثال الحدودي بتكلفة 553 دولار لكل حاوية مستوردة.
7. **حماية المستثمر:** يعتبر ترتيب الجزائر ضعيفاً في هذا المؤشر مقارنة مع الإمارات العربية المتحدة، والمؤشرات الجزئية توضح ذلك كمؤشر مدى سهولة دعاوى المساهمين (5 نقاط من 10)، في حين (4 نقاط من 10) بالنسبة للإمارات العربية المتحدة، ومؤشر مدى حقوق المساهمين (00 نقطة من 06)، في حين (04 نقاط من 06) بالنسبة للإمارات العربية المتحدة.
8. **دفع الضرائب:** يبلغ عدد الضرائب المدفوعة في الجزائر 27 ضريبة وفي مدة 265 ساعة في السنة، كما يبلغ إجمالي الضريبة كنسبة من إجمالي الربح 66.1 % وهي أعلى بكثير من المعدلات

المسجلة في الإمارات العربية المتحدة، حيث أن عدد الضرائب هو 05 ضرائب وفي مدة 116 ساعة في السنة مع نسبة ضريبة إجمالية من الربح تقدر بـــ 15.9%.

9. **تنفيذ العقود التجارية:** يتطلب تنفيذ العقود في الجزائر مدة تصل إلى 630 يوما بتكلفة قيمة المطالبة أمام المحكمة بنسبة 21.8 % بينما لا تتجاوز في الامارات العربية المتحدة مدة 445 يوما بتكلفة قيمة المطالبة أمام المحكمة بنسبة 21 %.
10. **تسوية حالات الإعسار:** ترتيب الجزائر في هذا المؤشر الأفضل من بين المؤشرات العشرة، فإنهاء المشروع يتطلب 1.3 سنة (وهي فترة قصيرة نسبيا) وبتكلفة 7% كنسبة من قيمة موجودات الشركة المفلسة مع إمكانية استرداد الدين بمعدل 50.8 سنت لكل دولار، أما الإمارات العربية المتحدة فإنهاء المشروع يتطلب 3.2 سنة (وهي فترة طويلة نسبيا) وبتكلفة 20 % كنسبة من قيمة موجودات الشركة المفلسة مع إمكانية استرداد الدين بمعدل 27.7 سنت لكل دولار.

من خلال المعطيات السابقة و تحليل أهم مكونات مؤشر سهولة أداء الأعمال في الجزائر، يتضح أن مناخ الاستثمار في الجزائر يضع عقبات كثيرة أمام المستثمرين الأجانب سواء عند تأسيس الكيان القانوني للمشروع الاستثماري (بدء المشروع، تراخيص البناء، تسجيل الملكية) أو عند دخوله حيز الاستغلال والنشاط (صعوبة الحصول على التمويل، الارتفاع في الضغط الضريبي وفي تكاليف عمليات التجارة الخارجية وهو ما يعني تراجعا في جاذبية الجزائر كحاضنة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، أما الإمارات العربية المتحدة فإن مناخ الاستثمار فيها يضع أمام المستثمرين الأجانب تسهيلات سواء عند تأسيس الكيان القانوني للمشروع الاستثماري (بدء المشروع، تراخيص البناء، تسجيل الملكية) أو عند دخوله حيز الاستغلال والنشاط (سهولة الحصول على التمويل، انخفاض في الضغط الضريبي وفي تكاليف عمليات التجارة الخارجية) وهو ما يعني تزايد في جاذبية الإمارات العربية المتحدة كحاضنة للاستثمارات الأجنبية المباشرة (انظر الجدول رقم 27).

الفرع الثاني: وضعية الاقتصاد الجزائري والإماراتي في مؤشر التنافسية

يظهر تقرير التنافسية العالمي لعام 2012–2013 تراجعا مهما في تنافسية الاقتصاد الجزائري حيث جاء في المرتبة 110 عالميا من بين 144 دولة بعدما صنف في المرتبة 87 من بين 142 دولة في العام 2011–2012 و بالتالي خسارة 23 مرتبة (أنظر الجدول رقم 33).

وقد أرجعها التقرير إلى مجموعة عوائق تواجه أصحاب المشاريع خلال مزاولتهم لأنشطتهم الاستثمارية في الجزائر كتفشي البيروقراطية (20 . 5 %) وصعوبة الحصول على التمويل (15 .

7 %) وانتشار الرشوة (11%) بالإضافة إلى ضعف البنية التحتية واليد العاملة الماهرة (8.1 % لكل منها).

الجدول رقم 31 ترتيب الجزائر في مؤشر التنافسية العالمي للفترة 2017 – 2018

المحاور الرئيسية	ترتيب الجزائر لسنة 2017		ترتيب الجزائر لسنة 2018		فرق الاداء (التطور في الترتيب)
	الرتبة من 140 دولة	النقاط/100	الرتبة من 141 دولة	النقاط/100	
ترتيب الجزائر في المؤشر الإجمالي	92	53.8	89	56.3	3+
مؤشر المؤسسات	120	44.4	111	45.5	9+
مؤشر البنية التحتية	88	61.2	82	63.8	6+
مؤشر اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصال	83	47.2	76	52.7	7+
مؤشر استقرار الاقتصاد الكلي	111	68.5	102	71.2	9+
مؤشر الصحة	66	81.5	56	82.8	10+
مؤشر التعليم والمهارات	88	57.4	85	59.1	3+
مؤشر سوق المنتج	128	45.4	125	45.8	3+
مؤشر سوق العمل	134	44.00	131	47.1	3+
مؤشر النظام المالي	122	47.8	111	50.00	11+
مؤشر حجم السوق	38	66.4	38	66.5	–
مؤشر ديناميكية العمل	113	51.3	93	56.2	20+
مؤشر القدرة الابتكارية	106	29.9	86	34.4	20+

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على تقرير العالمي للتنافسية للسنوات:2018، 2019، نقلا عن الموقعين الالكترونيين:
http://www3.weforum.org/docs/GCR2018/05FullReport/TheGlobalCompetitivenessReport2018.pdf, consulté le: 11/10/2020 à 15:00 GMT.
http://www3.weforum.org/docs/WEF_TheGlobalCompetitivenessReport2019.pdf, consulté le: 11/10/2020 à 15:00 GMT.

الجدول رقم 32 ترتيب الإمارات العربية المتحدة في مؤشر التنافسية العالمي للفترة 2017 – 2018

المحاور الرئيسية	ترتيب الإمارات لسنة 2017		ترتيب الإمارات لسنة 2018		فرق الأداء (التطور في الترتيب)
	الرتبة من 140 دولة	النقاط/100	الرتبة من 141 دولة	النقاط/100	
ترتيب الجزائر في المؤشر الإجمالي	27	73.4	25	75.0	2+
مؤشر المؤسسات	19	71.8	15	73.3	4+
مؤشر البنية التحتية	15	86.2	12	88.5	3+
مؤشر اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصال	6	83.7	2	91.9	4+
مؤشر استقرار الاقتصاد الكلي	1	100	1	100	–
مؤشر الصحة	79	78.4	92	72.2	13–
مؤشر التعليم والمهارات	53	68.1	39	70.6	14+

مؤشر سوق المنتج	11	68.8	04	71.7	7+
مؤشر سوق العمل	42	63.4	34	66.2	7+
مؤشر النظام المالي	31	70.8	31	73.8	−
مؤشر حجم السوق	28	71.0	32	70.3	4−
مؤشر ديناميكية العمل	33	67.4	31	69.3	2+
مؤشر القدرة الابتكارية	35	51.0	33	52.3	2+

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على تقرير العالمي للتنافسية للسنوات:2018، 2019، نقلا عن الموقعين الالكترونيين:
http://www3.weforum.org/docs/GCR2018/05FullReport/TheGlobalCompetitivenessReport2018.pdf, consulté le: 11/10/2020 à 15:00 GMT.
http://www3.weforum.org/docs/WEF_TheGlobalCompetitivenessReport2019.pdf, consulté le: 11/10/2020 à 15:00 GMT.

من الجدولين رقم 31 32 نلاحظ أن الإمارات العربية المتحدة تحتل مرتبة أحسن من الجزائر، ففي سنة 2017 احتلت المرتبة 27 من أصل 140 دولة، وفي عام 2018 احتلت المرتبة 25 من أصل 141 دولة، أما الجزائر فكانت في المرتبة 92 من أصل 140 دولة عام 2017، ثم انتقلت الى المرتبة 89 من أصل 141 دولة عام 2018، رغم هذا نلاحظ التحسن المسجل في جميع المؤشرات الفرعية الرئيسية المكونة لهذا المؤشر.

الفرع الثالث: وضع الجزائر والإمارات العربية المتحدة في مؤشر تصورات الفساد

يرصد موشر تصورات الفساد درجة شفافية اقتصاد ما من خلال قياس مدى تفشي الفساد والرشوة بين موظفي القطاع العام ورجال السياسة، وإذا أحد المؤشر النقطة صفر، فهذا يعني أن البلد فاسد جدا أما إذا أخذ النقطة 10 أو 100 فهذا دلالة على أن البلد نظيف جدا. وقد جاء ترتيب الجزائر والإمارات العربية المتحدة في هذا المؤشر على النحو الذي يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم 33 ترتيب الجزائر والإمارات العربية المتحدة في مؤشر تصورات الفساد خلال الفترة 2010 – 2019

السنوات		**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**
الترتيب/عدد الدول	**الجزائر**	178/105	180/112	198/105	198/94	198/100	198/88	198/108	198/112	198/105	198/106
	الإمارات العربية المتحدة	178/28	180/28	198/27	198/26	198/26	198/23	198/24	198/21	198/23	198/21
التنقيط	**الجزائر**	2.9	2.9	34	36	36	36	34	33	35	35

	الإمارات العربية المتحدة	6.3	6.8	68	69	70	70	66	71	70	71

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مؤشر تصورات الفساد للسنوات:2010، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015، 2016، 2017، 2018، 2019، نقلا عن الموقع الالكتروني:

GMT.00:16https://www.transparency.org/en/cpi, consulté le: 11/10/2020 à

يتضح من الجدول رقم 33 أن القيمة القصوى للمؤشر في الجزائر لم تتجاوز 2.9 من 10 خلال سنتي 2010 و2011، ولم تتجاوز قيمة 36 من 100 خلال الفترة من 2012 إلى 2019 وهو ما يعني أن الجزائر في نظر المستثمرين المحليين والأجانب والمنظمات الدولية، هي من الدول ذات المستويات العالية من الفساد والرشوة التي تمثل عقبة حقيقية أمام إقامة المشاريع الاستثمارية، وتؤدي إلى زيادة تكلفة إنجازها، في حين أن القيمة القصوى للمؤشر في الإمارات العربية المتحدة وصلت إلى 6.8 من 10 خلال سنتي 2010 و2011، و71 خلال القترة من 2012 إلى 2019، وهو ما يعني أن الإمارات العربية المتحدة أفضل بكثير من الجزائر في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

الفرع الرابع: وضع الجزائر والإمارات العربية المتحدة في مؤشر الحرية الاقتصادية

حسب تنقيطها في مؤشر الحرية الاقتصادية يتضح أن أداء الجزائر وضعها في منطقة الحرية الاقتصادية ضعيف مقارنة مع الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 2010 –2019 كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 34 ترتيب الجزائر والإمارات العربية المتحدة في مؤشر الحرية الاقتصادية خلال الفترة 2010 – 2019

السنوات		2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الترتيب/عدد الدول	الجزائر	179/105	179/132	179/140	177/145	178/147	178/157	177/153	179/171	179/171	179/170
	الإمارات العربية المتحدة	179/46	179/47	179/35	177/28	178/28	178/25	177/25	179/08	179/10	179/09
التنقيط	الجزائر	56.90	52.40	51.00	49.60	50.80	48.90	50.10	46.50	44.70	46.20
	الإمارات العربية المتحدة	67.30	67.80	69.30	71.10	71.40	72.40	72.60	76.90	77.60	77.60

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مؤشر الحرية الاقتصادية للسنوات: 2010، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015، 2016، 2017، 2018، 2019، نقلا عن الموقع الالكتروني:

https://www.heritage.org/index/explore?view=by-region-country-year&u=637382486584912112#, consulté le: 11/10/2020 à 16:30 GMT.

يتضح من الجدول رقم 34 أن أسوأ تنقيط حصلت عليه الجزائر كان سنة 2018 بقيمة 44.70 نقطة من أصل 100 يضعها في منطقة الحرية الاقتصادية المعدومة، وسبب تراجع ترتيب الجزائر في هذا المؤشر هو التراجع المسجل في تنقيطها في أغلب المؤشرات الفرعية المكونة له كمؤشر حرية القطاع المالي بـــ 30 نقطة مئوية، وحرية الاستثمار بـــ 25 نقطة مئوية، وحرية العمل بـــ 48.7 نقطة مئوية، وحقوق الملكية الفكرية بـــ 27.8 نقطة مئوية.

إن هذه الأرقام تعبر على أن بيئة الأعمال في الجزائر لا زالت تتميز بكثير من القيود التي تحد من عملية الاستثمار بسبب كثرة الإجراءات الإدارية وانتشار البيروقراطية وغموض القوانين والتشريعات المنظمة للجوانب التجارية والمالية والنقدية وهو ما يستوجب العمل على تسهيل العملية الاستثمارية ومحاربة الفساد ونشاط السوق السوداء وحماية حقوق الملكية الفكرية، أما الإمارات العربية المتحدة حصلت على أحسن تنقيط سنة 2018 بقيمة 77.60 نقطة من أصل 100 يضعها في منطقة الحرية الاقتصادية الحسنة، وسبب هو تقدم في ترتيبها في هذا المؤشر وهو التقدم المسجل في تنقيطها في أغلب المؤشرات الفرعية المكونة له كمؤشر حرية القطاع المالي بـــ 60 نقطة مئوية، وحرية الاستثمار بـــ 40 نقطة مئوية، وحرية العمل بـــ 81.1 نقطة مئوية، وحقوق الملكية الفكرية بـــ 81.8 نقطة مئوية.[1]

إن هده الأرقام تعبر على أن بيئة الأعمال في الإمارات العربية المتحدة تتميز بقلة القيود التي تحد من عملية الاستثمار وهذا لسهولة الإجراءات الإدارية ووضوح القوانين والتشريعات المنظمة للجوانب التجارية والمالية والنقدية.

الفرع الخامس: مؤشر التنمية البشرية في الجزائر والإمارات العربية المتحدة

يقوم هذا المؤشر بقياس متوسط العمر المتوقع للمواطن ومستوى التعليم والأمية والمستوى المعيشي في مختلف أنحاء العالم، وقد شهدت الجزائر تحسنا مستمرا في ترتيبها في مؤشر التنمية البشرية ومعدلات متزايدة.

الجدول رقم 35 تطور مؤشر التنمية البشرية في الجزائر والإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 2010– 2018

السنوات		2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
المعدل	الجزائر	0.73	0.74	0.74	0.75	0.75	0.75	0.76	0.76	0.76
	الإمارات العربية المتحدة	0.82	0.83	0.83	0.84	0.85	0.86	0.86	0.86	0.87

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مؤشر التنمية البشرية للسنوات: 2010، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015، 2016، 2017، 2018، 2019، نقلا عن الموقع الالكتروني: https://ar.knoema.com/atlas, consulté le 12/10/2020 à 08 :30 GMT

[1] https://www.heritage.org/index/explore?view=by-region-country-year&u=637382486584912112#, consulté le: 11/10/2020 à 17:00 GMT.

من خلال قراءة أرقام هذا الجدول يتبين أن الجزائر حققت تطورا مهما في هذا المؤشر، إذ انتقلت من تنمية بشرية منخفضة بمعدل 0.73 سنة 2010 إلى تنمية بشرية متوسطة إلى معدل 0.76 سنة 2018 لترتقي إلى مجموعة البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة، وذلك بسبب تحسن المؤشرات الفرعية المكونة لهذا المؤشر، حيث معدل متوسط العمر77.60 عام 2018، وانخفض معدل الأمية لدى البالغين إلى 9.44 % سنة 2018، أما الإمارات العربية المتحدة فانتقلت من معدل 0.82 سنة 2010 إلى معدل 0.87 سنة 2018، حيث معدل متوسط العمر 72.56 عام 2018، وانخفض معدل الأمية لدى البالغين إلى 7 % سنة 2018.[1]

المبحث الرابع: آليات التفعيل للخروج من التبعية النفطية

من أجل تفعيل الاستثمار الأجنبي للخروج من التبعية النفطية، تقترح جملة من الحلول التي من شأنها تحسين الاستثمار الأجنبي، وعليه قمنا بتقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: بناء إستراتيجية تقوم على التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات

المطلب الثاني: مراجعة الاختلالات الموجودة في قطاع الاستثمار

المطلب الثالث: محاربة الفساد الإداري

المطلب الأول: بناء إستراتيجية تقوم على التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات

إن الوضعية المالية الصعبة التي تمر بها الجزائر، تفرض عليها تنويع هيكل إنتاجها من خلال منح فرص للاستثمار في القطاعات ذات المزايا النسبية كالفلاحة، الصناعة والسياحة لخلق قيمة مضافة أعلى في المدى الطويل ومحاولة تقليل الاعتماد الشبه الكلي على قطاع المحروقات، مما يقلل أيضا من حجم المخاطر المرتبطة به.

الفرع الأول: الحلول المقترحة لتفعيل إستراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر

من بين الخطوات المهمة التي يجب على الجزائر القيام بها لتحقيق التنويع الاقتصادي نجد: [2]

- تغير نموذج النمو الحالي: حيث ينبغي على السلطات أن تقوم بالتحول من نموذج النمو الجزائري الذي تقوده الدولة والمعتمد على المحروقات إلى نموذج أكثر تنوعا يقوده القطاع الخاص.
- إجراء الضبط المالي من خلال تعبئة المزيد من الإيرادات الهيدروكربونية، لاسيما بتخفيض الإعفاءات الضريبية وتعزيز التحصيل الضريبي واحتواء الإنفاق الجاري والتقليل من الاستثمار العام مع إحداث زيادة كبيرة في مستوى كفاءته.
- التوجه إلى قطاعات تتيح تنويع الاقتصاد الوطني: وذلك بإعطاء رؤية مستقبلية في الطاقات المتجددة وتعزيز الاستثمار في القطاع الفلاحي الذي يمكن من خلق مناصب شغل ويعمل على تكثيف الإنتاج في

[1] https://databank.albankaldawli.org, consulté le 12/10/2020 à 09:00 GMT.

[2] أسما بلعما، دحمان بن عبد الفتاح، إستراتيجية التنويع الإقتصادي غي الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية، **مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية**، مجلد7، عدد01، المركز الجامعي تامنغست الجزائر، 2018، ص ص 341، 342.

عدد معتبر من المنتجات، كما يمكن تنويع الاقتصاد الوطني عن طريق قطاعات أخرى كالصناعة والسياحة من خلال وضع سياسات متكاملة فيما بين بعضها البعض بما يؤدي إلى زيادة الترابط بين هذه القطاعات ومن ثم زيادة إنتاجيتها.

- تحسين بيئة الأعمال من خلال وضع السياسات الصناعية والتجارية المواتية وإزالة العقبات البيروقراطية خصوصا للشركات المبتدئة.

وبناء على ما تقدم نخلص إلى اقتراح معالم التنويع الاقتصاد الجزائري وفق الأتي: [1]

محاور الإستراتيجية	آليات تنفيذ الإستراتيجية
وضع خطة بعيدة المدى للتنويع الاقتصادي	التخفيض من التمويل الريعي تدريجيا في آفاق 2020 إلى غاية 2030، وذلك من خلال الخوض في إصلاحات هيكلية عميقة للاقتصاد الوطني.
بناء قاعدة صناعية تدعم التنويع	تنفيذ سياسة صناعية جديدة، التركيز على القطاعات التصديرية، تعزيز الروابط التي تقوم على التجمعات الصناعية.
إرساء مبادئ الحكم الراشد	القضاء على الرشوة والفساد الإداري، تحسين الشفافية وآليات الرقابة من خلال توسيع صلاحيات البرلمان فيما يتعلق بالرقابة على المال العام.
استثمار أموال صندوق ضبط الإيرادات	إعادة النظر في كيفية إدارة أموال الصندوق، الاستثمار ضمن مجموعة من الخيارات كالاستثمار وفق الصيغ الإسلامية.
دعم القطاع الخاص للدخول في قطاعات جديدة	تقديم الحوافز الضريبية الداعمة للصادرات، تسهيل الدعم التمويلي من طرف البنوك وهيئات تشجيع الصادرات، الرقابة المستمرة على أداء المؤسسات وتوجيهها إلى القطاعات التي تقدم التنويع الاقتصادي.
تبني مقاربة جديدة لسياسات التشغيل والسوق الغير رسمية	إصلاح سياسات سوق العمل لتشجيع التشغيل الرسمي وإدماج الشباب، وضع إستراتيجية وطنية تحفيزية لضبط التشغيل الغير رسمي والدعم التحفيزي لإدخال المؤسسات الغير رسمية للدورة الاقتصادية.
تحويل بيئة المؤسسة والمستثمر إلى مناخ أعمال أكثر جاذبية	تبسيط الهياكل الضريبية، إعادة النظر في قاعدة 51/49، تسهيل الإجراءات الإدارية، إصلاح القطاع المصرفي والمالي.
تشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص	إحداث درجة أكبر من التفاعل بين القطاعين في مجالات ونشاطات عديدة ومتنوعة، تقليص دور القطاع العام وفسح المجال للقطاع الخاص.

[1] أسما بلعما، دحمان بن عبد الفتاح، مرجع سبق ذكره، ص ص 342، 343.

الاهتمام بالموارد البشرية	تعزيز التعليم العالي وتطوير برامج التكوين، دعم البحث والتطوير في القطاعات ذات النمو المرتفع.

الفرع الثاني: إستراتيجية التنويع الاقتصادي بالجزائر في ظل النموذج الاقتصادي الجديد(2016-2030)

مع انخفاض أسعار النفط منتصف 2014 بدأت بوادر الاختلالات الاقتصادية تلوح في الأفق منذرة بروز الأزمات، فكان لابد من الحكومة الجزائرية محاولة تجنب الوضعية السيئة واتخاذ الإجراءات المناسبة فأطلت بنموذج اقتصادي جديد في إطار تنويع الاقتصاد الوطني وإصلاحه هيكليا.

أولا: مضمون نموذج النمو الاقتصادي الجديد

بعد تردد طويل دام منذ جوان 2016 قررت الحكومة يوم 10 افريل 2017 الكشف عن خطة اقتصادية جديدة أطلقت عليها اسم نموذج النمو الاقتصادي الجديد، والذي ستعمل من خلاله على تجاوز الأزمة الاقتصادية الحالية الناجمة عن انهيار أسعار النفط منذ سنة 2014 ثم الخروج من وضع التبعية المطلقة للمحروقات إلى رحابة اقتصاد متنوع تنافسي وذلك من خلال تبنى جملة من الإصلاحات الهيكلية المرحلية العميقة تمتد إلى 2030، ومن جهة أخرى، يرتكز النموذج على مقاربة مستجدة السياسة الميزانية مع مسار يغطي الفترة 2016–2019.[1]

ثانيا: أهداف نموذج النمو الاقتصادي الجديد

تنقسم أهداف النموذج الجديد إلى شقين: [2]

في الشق ألموازناتي: يبرز النموذج ثلاثة أهداف رئيسية في آفاق منة 2019:

– تطوير موارد الميزانية العادية لجعلها قادرة على تغطية النفقات الرئيسية التسيير؛

– تخفيض محسوس تعجز الميزانية خلال نفس الفترة؟

– حشد موارد إضافية من السوق المالية الداخلية؛

في الشق الخاص بالتنويع الاقتصادي: حدد النموذج الجديد جملة من الأهداف الدقيقة في المرحلة الثانية (2020–2030).

– تحقيق معدل نمو سنوي خارج المحروقات الناتج الداخلي الخام ب 6.5 % خلال الفترة 2020–2030

– مضاعفة الناتج الداخلي للفرد بواقع 2 و 3 مرات خلال ذات الفترة.

[1] محمد بن بوزيان، كافية قسيموري، **الانقلاب الاقتصادي الجزائري رد فعل استعجالي أم رؤيا استشرافية**، مداخلة مقدمة في إطار فعاليات الملتقى الوطني حول رهانات الاقتصاد الجزائري في ظل الأوضاع المحلية والدولية الحالية أي فرص للنموذج الاقتصادي الجديد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، يومي 22 و23 أكتوبر 2017، ص ص 375، 376.

[2] عفاف قميتي، عبد الله شكة، **نموذج النمو الاقتصادي الجديد بين حتمية التطبيق وفرص النجاح**، مداخلة مقدمة في إطار فعاليات الملتقى الوطني حول رهانات الاقتصاد الجزائري في ظل الأوضاع المحلية والدولية الحالية أي فرص للنموذج الاقتصادي الجديد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، يومي 22 و23 أكتوبر 2017، ص ص 270، 271.

- مضاعفة حصة الصناعة التحويلية من حيث القيمة المضافة (من 5.3 % سنة 2015 إلى 10% من الناتج الداخلي الخام آفاق عام 2030).
- تحديث القطاع الزراعي بما يسمح بالوصول إلى تحقيق أهداف الاكتفاء الغذائي وتنويع الصادرات.
- تحقيق هدف التحول الطاقوي الذي سيسمح بتخفيض معدل نمو الاستهلاك الداخلي للطاقة إلى النصف من خلال تقييم الطاقة بقيمتها الفعلية واقتصار عملية الاستخراج من باطن الأرض على ما هو ضروري فعلا للتنمية دون غيره.
- تنويع الصادرات بما يسمح بدعم تمويل النمو الاقتصادي المتسارع.

ثالثا: مراحل نموذج النمو الاقتصادي الجديد

بهدف النموذج إلى تمكين الجزائر من التحول إلى دولة ناشئة في غضون نهاية العشرية القادمة، وذلك من خلال ثلاثة مراحل موضحة فيما يلي: [1]

- **المرحلة الأولى (2016–2019):** تسمى بمرحلة الإقلاع وهي المرحلة التي يتم فيها رفع القيم المضافة لمختلف القطاعات باتجاه المستويات المستهدفة.
- **المرحلة الثانية (2020–2025):** تسمى بمرحلة التحول وهي المرحلة التي تسمح بتحقيق ثمين القدرات الخاصة بالارتقاء بالمستوى الاقتصادي وتدارك التأخر.
- **المرحلة الثالثة (2026–2030):** تسمى بمرحلة الاستقرار والتي تتحقق فيها التوازنات للاقتصاد الوطني.

رابعا: سبل تجسيد النموذج الاقتصادي الجديد

تتجسد سبل تجسيد النموذج الجديد للنمو الاقتصادي في الجزائر في العناصر الأساسية الآتية: [2]

- **ديناميكية القطاعات المطلوبة:** على المستوى القطاعي يتوجب التنويع بالتنمية فروع نشاط جديدة، بما يسمح باستخلاف القطاع الطاقوي والبناء والأشغال العمومية مما يتطلب تسريع النمو.
- **تعزيز نظام الاستثمار:** في هذا الإطار يتوجب تحقيق معدلات نمو مرتفعة للإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج مع ضرورة العمل على استهداف القطاع الخاص وإشراك نموذج الشراكة العمومية الخاصة.
- **الملاءمة الخارجية:** يرمي النموذج إلى تقليل الفارق بين الواردات والصادرات خارج المحروقات من خلال بعدين أساسيين يتعلق الأول بتطوير الطاقات المتجددة بما يسمح بتوفير فائض هام من إنتاج المحروقات قابل للتصدير ويتعلق الثاني بتسريع وتيرة الصادرات خارج المحروقات (فلاحة و صناعة و خدمات).

[1] ناصر بوعزيز، حميد حملاوي، حتمية تنويع مصادر الاقتصاد الجزائري الواقع والمأمول، **مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية**، عدد 07، جامعة ام البواقي، 2017، ص 309.

[2] محمد بن بوزيان، كافية قسيموري، مرجع سبق ذكره، ص ص 377، 378.

ومن أجل تجسيد هذه النظرة الجديدة جاء النموذج بجملة من التوصيات تتمحور حول ست نقاط إستراتيجية تتعلق بتحفيز خلق المؤسسات بالجزائر ومراجعة كل من القانون الأساسي للاستثمار وتشكيل لجنة ممارسة الأعمال من خلال تعزيزها مساحتين وخبراء وكذلك تمويل الاستثمار من خلال تأسيس نظام فعلي للاستثمار في التجهيز العمومي ومواصلة إصلاح النظام البنكي وتطوير سوق رأس المال، كما يتعلق الأمر بمراجعة السياسة الصناعية بغية تسريع نمو القطاع الصناعي وإعادة تنظيم تسيير العقار الصناعي وإدماجه الجهوي مرورا بمراجعة مهام الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري وإعداد برنامج جديد لتوزيع المناطق الصناعية، أما في ما يتعلق بضمان الأمن الطاقوي وتنويع الموارد الطاقوية يكون ذلك من خلال برنامج للنجاعة الطاقوية يرافقه برنامج صناعي وتكنولوجي لتطوير الطاقات المتجددة إلى جانب وضع نظام جديد للمعلومة الإحصائية وإضفاء أكبر قدر من النجاعة على الإدارة الاقتصادية. [1]

في الأخير يمكن القول أن النموذج الجديد للنمو يحمل طموحات لطالما تغنت بها الحكومات الجزائرية المتعاقبة، فالتحول الهيكلي بالشكل الذي جاءت به الوثيقة كان يمكن تحقيقه أو البدء به منذ فترة طويلة، وتعتبر الفترة من سنة 2000 إلى سنة 2014 فرصة ذهبية ضاعت أمام الجزائر نظرا للإمكانيات التي توفرت وكذا الظروف الاقتصادية المواتية إلى حد بعيد، ورغم ضياع الفرصة فإن الظرف الراهن يستدعي تحول هيكلي عميق يخرج الاقتصاد الوطني من فخ التبعية لقطاع المحروقات وذلك بتنفيذ سياسات هيكلية تعيد تشكيل الاقتصاد الوطني ليستمر في النمو حتى في مرحلة تراجع أسعار وإيرادات المحروقات.

المطلب الثاني: مراجعة الاختلالات الموجودة في قطاع الاستثمار

إن المزايا والمؤهلات الاقتصادية المختلفة التي تتميز بها الجزائر تلعب دورا أساسيا في زيادة قوتها التنافسية أمام دول العالم في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر، فالموقع الاستراتيجي الذي تتميز به من حيث قربها من معظم الدول الأوروبية واعتبارها كبوابة رئيسية لإفريقيا إضافة إلى تنوع تضاريسها واتساع مساحتها ووفرة وتنوع مواردها الطبيعية وتعدد اليد العاملة بها، تعد كلها عوامل جيدة بل ممتازة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر شريطة توفر المناخ الملائم لذلك، حتى يتسنى كسب ثقة المتعاملين الأجانب حول الفرص الاستثمارية في الجزائر، فالجزائر تسعى جاهدة إلى حث الشركات الأجنبية على الاهتمام أكثر بفرص الاستثمار التي تمنحها للمتعاملين الاقتصاديين من كل الدول، ويعتبر الشريك الأجنبي الفرنسي المهني الأول بملف الجزائر كونه ظل مستحوذا على أكثر من نصف المبادلات الاقتصادية الجزائرية مع الخارج لفترة طويلة، إن من أهم الأسباب التي تؤثر على اتخاذ قرار الاستثمار في الجزائر هي توفر على الأقل ما يلي:

[1] فضيل رايس، سمير آيت يحي، **تحديات تنويع الاقتصاد الجزائري لمواجهة تراجع أسعار النفط**، مداخلة مقدمة في إطار فعاليات الملتقى الدولي حول أزمة النفط سياسات الاصلاح والتنويع الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، يومي 14 15 أكتوبر 2017، ص 13.

1. تهيئة بيئة أعمال متفتحة، كفئة وفعالة.
2. تبسيط إجراءات تأسيس الشركات
3. الاهتمام بدعم المستثمرين والترويج للاستثمار.
4. دعم الشفافية والقضاء على البيروقراطية والفساد بكل أنواعه.
5. تحسين البيئة التشريعية والقانونية.
6. توفير البيانات والمعلومات الاستثمارية.
7. حماية المنافسة ومواجهة الاحتكار.
8. تحديث الأساليب الإدارية.
9. تحقيق الاستقرار بالمعنى الشامل.

ومن أجل تدعيم السياسات الداخلية والتدفقات الاستثمارية الأجنبية إلى الجزائر، التزمت هذه الأخيرة بإنجاز برنامج استثماري يهدف إلى تحسين المناخ الاستثماري، ونذكر ما يلي:

1. تحسين التنمية البشرية وذلك بتحقيق 5000 منشأة تربوية و 1500 منشأة قاعدية صحية، وتحسين التزويد بالماء الشروب وذلك بإنشاء 25 سدا، وتزويد الريف بالغاز والكهرباء.
2. مواصلة تطور المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية.
3. دعم فكرة الانتعاش الاقتصادي والتنمية الاقتصادية ورسوخ فكرة الاستثمار الأجنبي المباشر، تبدأ توجهاته من الاستثمار المحلي، ولذلك تم تدعيم بمقدار 2 مليار دولار لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
4. تطوير اقتصاد المعرفة دعم البحث العلمي التكنولوجيا الجديدة وذلك لمواجهة المنافسة الحادة.
5. احترام قانون المالية التكميلي 2010 ومنح ضمانات قانونية معتبرة كإمكانيات اللجوء إلى التحكيم الدولي الذي ينظم الاستثمار الأجنبي المباشر.المحافظة على الاستقرار الأجنبي والحريات الشخصية.
6. دخول المفاوضات من أجل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وكذلك التكتلات، كتكتل المغرب العربي وكذلك الإفريقي، و التكتل الأورو متوسطي.

المطلب الثالث: محاربة الفساد الإداري

قبل التطرق الى الحلول المقترحة لمعالجة مختلف العراقيل القانونية والإدارية التي تعترض الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر يمكننا إعطاء تعريف بسيط للفساد الإداري حيث أنه: "هو سوء استخدام المنصب أو السلطة لأغراض شخصية ويكون ذلك بابتزاز المتعاملين أو الحصول على رشوة، فيعتبر قيام الموظف أو المسؤول بتطبيق خدمة قانونية مكلف بأدائها مقابل الحصول على رشوة الفساد، وكذلك تعتبر الحالة المعاكسة فسادا عند تقديم خدمة يمنعها القانون كتسريب المعلومات السرية وتقديم تراخيص غير مسموح بها قانونا".[1]

[1] بعلوج وليد، معوقات الاستثمار في الجزائر، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، العدد 04، ص 82.

وعلى هذا الأساس يمكن تلخيص أهم الحلول كما يلي: [1]

- العمل على تعزيز كفاءة الإطار التشريعي، من خلال الحد من تعددية التشريعات المنظمة للاستثمار وسن قوانين واضحة وغير قابلة للتأويل.
- تفعيل الشباك الوحيد و تبسيط الإجراءات وسرعة إصدار تراخيص البناء والاستثمار.
- تفعيل قوانين المنافسة ومنع الاحتكار وحماية الملكية الفكرية وبراءات الاختراع.
- تنمية العنصر البشري وتوعيته والارتقاء بمستوى مهاراته، وتنمية مهارات الترويج لفرص الاستثمار من خلال تكثيف جهود التعاون مع المنظمات الدولية، التي لها دور في عمليات الترويج وتقديم الخدمات الاستشارية، فضلا عن تفعيل دور سفارات الجزائر بالخارج في هذا المجال.
- ضرورة توفير محيط أعمال شفاف وخال من البيروقراطية والرشوة.
- الاستفادة من تجارب الدول التي نجحت في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وننوه هنا بالتجربة الإماراتية، حيث نجحت الإمارات في جلب استثمارات أجنبية مباشرة قيمتها 11 مليار دولار في 2015.
- إلغاء قاعدة 51/49 في قانوني المالية والاستثمار، وتطبيقها فقط في قطاعات إستراتيجية محددة.
- تغيير دهنيات وممارسات القائمين على ملف الاستثمار، وإشراك المستثمرين في وضع وإعداد مختلف السياسات والقوانين المتعلق بهذا المجال من أجل بلوغ الأهداف المنشودة.
- رفع القيود المفروضة على عملية تحويل الأرباح نحو الخارج.
- إلغاء القوانين والإجراءات ذات الطبيعة التأميمية (كحق الشفعة مثلا).
- إنشاء مناطق حرة جاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث تتميز هذه المناطق بمزايا عديدة أهمهما: ملكية تصل إلى (% 100 للأجانب، مزايا جبائية مغرية.
- إطلاق رؤية الجزائر 2030 يكون الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم ركائزها.

[1] بونقاب مختار، زواويد لزهاري، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر سبيل للتخلص من التبعية النفطية، **مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية**،معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي الونشريسي، تيسمسيلت، عدد 03، مارس 2018، ص 117.

خلاصة الفصل:

إن حجم التدفقات الاستثمارية الواردة إلى الجزائر ما يزال ضعيفا مقارنة بالإمارات العربية المتحدة التي حققت قفزة نوعية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، ولهذا فإن الجزائر سعت لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال جملة من الحوافز والتسهيلات والضمانات قصد كسر طوق العزلة التي وضعت فيه مند عشرية كاملة وإعادة تأهيلها إقليميا ودوليا من جهة وزيادة تدفقاتها الأجنبية من جهة أخرى، وبالرغم من توفرها على إمكانيات تؤهلها لأن تكون قطب استثماري والثروات والقدرات الكامنة والتي تحفز طموحات من يسعى إلى الربح والتوسع إلا أن الطريق ما يزال طويلا حتى تحقق تنمية اقتصادية عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر ويعود السبب في ذلك إلى المشاكل التي تعاني منها البلاد والتي دفعتها إلى تقبل الاستثمار الأجنبي المباشر كحل رئيسي للأزمة وكذا غياب إستراتيجية واضحة نابعة عن إرادة حقيقية في تغير كل هذه المعوقات ساهمت في إبقاء الجزائر في صفوف الدول المهمشة من طرف أصحاب الأموال ولذالك يجب بدل المزيد من أعاقة أداء المتعاملين الاقتصاديين وتقديم المساعدات في مجال دراسات للمستثمرين الجدد ومن تم يتم الحد من السلبيات والنقائص التي تحول دون استغلال كل إمكانيات البلاد والتي تدفع بالمستثمرين إلى التردد في التقدم إلى الجزائر و استثمار رؤوس أموالهم فيها.

خاتمـــــــــــــة

خاتمة

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية ظهرت في العديد من الدول بالأخص الدول النامية منها، وحظي هذا النوع من الاستثمار بالاهتمام الكبير من طرف المفكرين الاقتصاديين، هذا النوع من الاستثمار يعتبر ضروري بالنسبة للمستثمرين الأجانب من ناحية وزيادة العوائد الممكن تحقيقها من قبل الدولة المضيفة من ناحية أخرى، إن دور الاستثمارات الأجنبية في التنمية أصبح من الأمور الهامة كما أنه صار بمثابة الخطوة التي لا يمكن تجاهلها.

الجزائر كباقي الدول النامية تسعى جاهدة لتحقيق قفزة نوعية و زيادة مداخلها و تحسين اقتصادها وذلك من خلال توفير عوامل داخلية وخارجية مشجعة ترمي كلها إلى دفع عجلة النمو والإنعاش ولحل هذه المعادلات الصعبة والمتناقضة لجأت الجزائر إلى الاستثمار الأجنبي المباشر وكذلك بعد تناقص فرص الحصول على القروض التجارية وسعيا منها للتخفيف عن عبئ المديونية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية والمواكبة للاقتصاد العالمي من جهة أخرى.

ولهذا حاولنا في بحثنا الإجابة عن الإشكالية التي تدور حول كيفية تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر لمرحلة ما بعد البترول، ومن أجل الإلمام بجوانب الموضوع قدر المستطاع ارتأينا أن نقسم موضوع البحث إلى ثلاثة فصول: الفصل الأول تناولنا فيه ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر حيث سعينا إلى حصر المفاهيم العامة والمحددات الاقتصادية والنظريات المفسرة له وأشكاله، أما الفصل الثاني أردنا من خلاله التطرق إلى الاقتصاد الجزائري والإماراتي وعلاقتهما بالنفط وذلك بعرض لمحة وواقع عنهما من خلال عرض وتحليل المتغيرات الاقتصادية الكلية في البلدين، وأخيرا الفصل الثالث دراسة حالة الجزائر والإمارات العربية المتحدة بتحليل واقع الاستثمار في البلدين ثم إجراء مقارنة بينهما، وأخيرا آلية تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر محل البحث.

نتائج البحث:

مكنتنا هذه الدراسة من التوصل إلى النتائج التالية:

- عملت الحكومة الجزائرية بدورها على بناء إستراتيجية تقوم على التنويع الاقتصادي من أجل تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال انتهاج جملة من الحلول المقترحة لتفعيل إستراتيجية تقوم على التنويع الاقتصادي وفق النموذج الاقتصادي الجديد.
- هناك سياسة فعلية لمراجعة الاختلالات الموجودة في قطاع الاستثمار في الجزائر من خلال برنامج يهدف إلى تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر.
- ليس هناك سياسة واضحة لمحاربة الفساد الإداري والاقتصادي من أجل تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

- الاستثمار الأجنبي المباشر له أهمية كبيرة في خلق القيم المضافة وتقليص نسبة البطالة وتحويل التكنولوجيا.
- إن الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر يعاني من عدة معوقات وعراقيل إدارية وبيروقراطية وقانونية وتشريعية التي أدت إلى الكبح من تدفقه.

مقترحات البحث:

- تبني سياسة اقتصادية توسعية من خلال زيادة أنشطة في مختلف القطاعات بتسخير الإمكانيات اللازمة .
- العمل على التحكم في الاستثمارات الأجنبية المباشرة عن طريق الاستفادة من بعض المزايا الاستثمار الأجنبي المباشر كالتكنولوجيا الحيرة والعمالة والحصول على العملة الصعبة.
- القضاء على المشاكل الإدارية التي تعيق الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تقديم بعض التسهيلات.
- يجب على الجزائر أن لا تلتزم بمواقف غير مقيدة وأن لا تعمل على تليين سياستها الداخلية أكثر اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن ثم الإقرار الفعلي لمبدأ الباب المفتوح، باعتبار أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو ميكانيزم فعال يحمل الاستخدام الأمثل.
- على الحكومة الجزائرية أن تساعد في إيجاد الأرضية الملائمة لتكريس عمليات الاستثمار الأجنبي المباشر في واقعها الاقتصادي بمعنى أنه عليها السعي على توفير كل الظروف وشروط التعجيل بتطبيق الخوصصة، تحرير التجارة الخارجية، تحرير الأسعار، نظام مالي ومصرفي فعال، حتى تكون كفيلة بتشجيع المستثمرين.
- يجب أن تعمل على إبرام كل الاتفاقيات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر لضمان السير الحسن له، ومن جهة أخرى إقرار مبدأ التعامل بالمثل في مسالة الحماية والترقية باعتباره وسيلة ناجعة لتحويل اقتصادها والنهوض به.
- ضرورة الاستفادة من التجربة الإماراتية الرائدة في مجال جلب واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشرة.
- بيئة مناخ الاستثمار في الجزائر غير مناسبة، فتحسين عامل محدد للاستثمار دون الآخر أو على حسابه غير كاف، وهنا يجب مراعاة المحددات بصفة كلية، وهو ما يبحث عنه المستثمر الأجنبي، خاصة في ظل وجود بيئة تمتاز بالتغير وشدة المنافسة
- تحسين البيئة الاستثمارية في الدولة من شأنه أن يضعها في مركز قوة عند التفاوض مع المستثمر الأجنبي الذي هدفه تحقيق الربح الفائض، وفي هذه الحالة تستطيع إقناعه للاستثمار في القطاعات الإنتاجية وذات الأولوية في مخططات التنمية.
- إعادة النظر في قاعدة 51/49.

آفاق البحث:

هناك بعض المواضيع جديرة بأن تكون محل أبحاث ودراسات أخرى مستقبلية تتمثل في ما يلي:

- مدى مساهمة انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- الوسائل الكفيلة لتطوير وترقية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
- أثر انعكاسات الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد الجزائري.

قائمـــــة المراجـــــع

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

1- الكتب

1- أميرة حسب الله محمود، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية دراسة مقارنة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004-2005.

2- جوردان د-لويس، ترجمة سعاد الصنبولي، **مشاركات استثمارية من أجل الرخاء -بناء وإدارة التحالفات الإستراتيجية-**، الدار العربية للنشر والتوزيع، مصر، 1996.

3- رضا عبد السلام، **محددات الاستثمار الأجنبي في عصر العولمة**، جامعة المنصورة، مصر، 2002.

4- رضا عبد السلام، **الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة**، المكتبة العصرية، المنصورة، 2007.

5- رعد حسن الصرف، **أساسيات التجارة الدولية المعاصرة**، الجزء الثاني الطبعة الأولى، دار رضا للنشر، دمشق' 2001، ص 193.

6- عبد الله عبد الكريم عبد الله، **ضمانات الاستثمار في الدول العربية**، دار الثقافة، عمان، الأردن، 1425-2008.

7- عبد المجيد قدي، **المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

8- عبد السلام أبو قحف، **نظريات التمويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2001.

9- عبيد سعيد توفيق، **الاستثمار في الأوراق المالية**، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1998.

10- عمر صقر، **العولمة وقضايا معاصرة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001/2000.

11- مبارك سلوس، **التسيير المالي**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2001.

12- محمد صالح القريشي، **المالية الدولية**، الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2008.

13- موسى بودهان، **القوانين الأساسية للاستثمار في الدول المغاربية، نصوص منقحة وفقاً لإحداث تعديلات، الجزائر**، دار مدني، 2006.

14- نزيه عبد المقصود مبروك، **الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.

2- المقالات:

1- أحمد عبد الصبور الدلجاوي، **الحوافز وضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة الإمارات العربية المتحدة**، مجلة جامعة الشارقة، عدد 02، 2019.

2- أسما بلعما، دحمان بن عبد الفتاح، إستراتيجية التنويع الإقنصادي غي الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية، **مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية**، مجلد7، عدد01، المركز الجامعي تامنغست الجزائر، 2018.

3- بادما ملامبالي وآخرون، **الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية**، مجلة التمويل والتنمية، مارس 1999.

4- بعلوج وليد، معوقات الاستثمار في الجزائر، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، العدد 04، 2015.

5- بونقاب مختار، زواويد لزهاري، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر سبيل للتخلص من التبعية النفطية، **مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية**،معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي الونشريسي، تيسمسيلت، عدد 03، مارس 2018.

6- حامد عبد الحسين الجبوري، المجتمع الريعي نتاج الاقتصاد الريعي، **جريدة دنيا الوطن الالكترونية** بتاريخ 02/09/2018 .

7- حناشي لعلى، فعالية الاستثمار الاجنبي المباشر كأهم أشكال التمويل الدولي في النمو الاقتصادي، **مجلة الاقتصاد الصناعي**، عدد 14، مارس 2018.

8- حنين ياسين، الجزائر ثروات مدفونة واقتصاد على حافة الهاوية، **جريدة الخليج اونلاين** بتاريخ: 12/12/2019.

9- رمضان صديق محمد، **نظرية التنسيق الضريبي ومدى تطبيقها في واقع النظم العربية، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية**، المعهد العربي للتخطيط، العدد 01، ديسمبر 2002.

10- سامية عمار، **محددات الاستثمار الخاص في القطاع المصرفي**، مجلة مصر المعاصرة، عدد 453، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، 1993.

11- عبد القادر بلعربي وآخرون، **تفتح الاقتصاد وسوق العمل في الجزائر**، دفاتر مخبر البحث، أدارة المؤسسات وتسيير رأس المال الاجتماعي،mecas ، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، عدد 03، افريل 2007.

12- عبد المطلب عبد المجيد، **مدى فعالية الحوافز الضريبية في جدب الاستثمار الأجنبي في مصر**، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي، المجلد السادس، العدد الثاني، القاهرة، ديسمبر 1998.

13- **مجلة التمويل والتنمية**، صندوق النقد الدولي، جوان 2001، المجلد 38، العدد رقم 2.

14- محمد فيضي، اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة، **موقع موضوع** بتاريخ: 2017/07/10.

15- مناد علي، **الاقتصاديات النفطية وخيار التنويع الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر 1990-2016**، دفاترmecas ، عدد 01، جوان 2020.

16- ناصر بوعزيز، حميد حملاوي، حتمية تنويع مصادر الاقتصاد الجزائري الواقع والمأمول، **مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية**، عدد 07، جامعة ام البواقي، 2017.

17- يوسف مسعداوي، **تسيير مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر مع إشارة لبعض حالات الدول العربية**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جوان 2008، العدد الثالث، بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر.

3- الرسائل الجامعية:

1- الأخضر قاسمي، **أثر الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة مستقبلية حول تنويع الاقتصاد الجزائري**، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة، 2013-2014.

2- جمال محمود عطية عبيد، **تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري**، جامعة حلوان، كلية التجارة وإدارة الأعمال، رسالة دكتوراه غير منشورة، القاهرة، 2002.

3- دلال فاطمة، **الاستثمار الأجنبي في الجزائر خارج نظام المحروقات**، مذكرة ماجستير، جامعة البليدة، 2008.

4- زايري بلقاسم، **الآثار الاقتصادية على الاقتصاد الجزائري لتكوين منطقة التبادل الحر مبين الجزائر والاتحاد الأوروبي**، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر،2003/2004 .

5- زغبة طلال، **دراسة تحليلية وقياسية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة المسيلة، 2005.

6- زمال وهيبة، **أثر تقلبات الإيرادات النفطية على الاقتصاد الكلي (النمو الاقتصادي) دراسة حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2018/2017.

7- سالكي سعاد، **دور السياسات المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة بعض دول المغرب العربي**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010-2011.

8- سحنون فاروق، **قياس بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر**، مذكرة ماجستير تخصص التقيات الكمية المطبقة في التسيير، قسم التسيير، كلية الاقتصاد، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010.

9- عصام عبد العزيز مصطفى، **الآثار الاقتصادية للسياسات التسويقية للشركات دولية النشاط دراسة تطبيقية على جمهورية مصر العربية**، أطروحة دكتوراه، جامعة حلوان، مصر، 1998.

10- غباشي سامي أحمد غنيم، **الحوافز الضريبية لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية**، أطروحة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات، القاهرة، 2004.

11- فارس فضيل، **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر والمملكة العربية السعودية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.

12- قدوري نورالدين، **الإصلاحات الجبائية وأهميتها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 2010.

13- قويدري محمد، **تحليل واقع الاستثمارات الاجنبية المباشرة وآفاقها على البلدان النامية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005/2004.

14- محمد بسيوني، **دور السياسات الاقتصادية اتجاه الاستثمارات الأجنبية المباشرة**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، كلية التجارة، مصر،1998 .

15- محمد سعيد بسيوني الجرواني، **محددات الاستثمار في مصر1997-1975 ،** أطروحة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، 2002.

16- ناجي حسين، **دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006.

4- الملتقيات والمؤتمرات والندوات:

1- العجلان علي بن براهيم وفتحي تهامي علي، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية**، ندوة حول الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، 25/24/23/مارس/1997، الحمامات، تونس.

2- بن جلول خالد وآخرون، **القطاع الزراعي في الجزائر وإشكالية هجرة اليد العاملة دراسة تحليلية للأسباب والآثار والانعكاسات على الإنتاج الزراعي والحلول الممكنة**، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي السابع حول اقتصاديات الإنتاج الزراعي في ظل خصوصيات المناطق الزراعية في الجزائر والدول العربية يومي 30 و31 أكتوبر 2019، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حمة لخضر، الوادي.

3- عفاف قميتي، عبد الله شكة، **نموذج النمو الاقتصادي الجديد بين حتمية التطبيق وفرص النجاح**، مداخلة مقدمة في إطار فعاليات الملتقى الوطني حول رهانات الاقتصاد الجزائري في ظل الأوضاع المحلية والدولية الحالية أي فرص للنموذج الاقتصادي الجديد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، يومي 22 و23 أكتوبر 2017.

4- علي كساب، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية وتأهيلها، ملتقى كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير 25-28 ماي 2003، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب.

5- فضيل رايس، سمير آيت يحي، **تحديات تنويع الاقتصاد الجزائري لمواجهة تراجع أسعار النفط**، مداخلة مقدمة في إطار فعاليات الملتقى الدولي حول أزمة النفط سياسات الإصلاح والتنويع الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، يومي 14 15 أكتوبر 2017.

6- محمد بن بوزيان، كافية قسيموري، **الانقلاب الاقتصادي الجزائري رد فعل استعجالي أم رؤيا استشرافية**، مداخلة مقدمة في إطار فعاليات الملتقى الوطني حول رهانات الاقتصاد الجزائري في ظل الأوضاع المحلية والدولية الحالية أي فرص للنموذج الاقتصادي الجديد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، يومي 22 و23 أكتوبر 2017.

7- محمد يعقوبي وتوفيق تمار، **آثار العولمة المالية على الاستثمارات الأجنبية المباشرة: حالة الدول العربية**، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات حالة الجزائر والدول النامية، الجزائر، جامعة بسكرة، يومي 21 و22 نوفمبر 2006.

5- النصوص القانونية والوثائق الرسمية:

1- القانون الاتحادي رقم 05 لسنة 1975، المتعلق بشأن السجل التجاري المؤرخ في: 1975/09/08.

2- القانون الاتحادي رقم 04 لسنة 1977.

3- القانون الاتحادي رقم 18 لسنة 1981، المتعلق بشأن تنظيم الوكالات التجارية المؤرخ في: 1981/08/11.

4- القانون الاتحادي رقم 08 لسنة 1984 المتضمن شأن الشركات التجارية، الصادر في 20 مارس 1984.

5- القانون الاتحادي رقم 37 لسنة 1992، المتعلق بالعلامات التجارية، المؤرخ في: 1992/09/28.

6- القانون الاتحادي رقم 40 لسنة 1992، المتعلق بحماية المصنفات الفكرية وحقوق المؤلف، المؤرخ في: 1992/09/28.

7- القانون الاتحادي رقم 44 لسنة 1992، المتعلق بتنظيم وحماية الملكية الصناعية لبراءات والرسوم والنماذج، المؤرخ في.12/10/1992 :

8- القانون الاتحادي رقم 07 لسنة 2002، المتعلق بشأن حقوق المؤلف والحقوق المجاورة، المؤرخ في: 2002/07/01.

9- القانون الاتحادي رقم: 04 لسنة 2007، المتعلق بإنشاء جهاز الإمارات للاستثمار، المؤرخ في: 2007/11/13.

10- القانون الاتحادي رقم 02 لسنة 2015، المتعلق بشأن الشركات التجارية، المؤرخ في: 2015/03/25.

11- المرسوم رقم 17 لسنة 2013 بشأن ترخيص وتصنيف المنشآت الفندقية لإمارة دبي المؤرخ في: 2013/05/08.

12- قرار مجلس الوزراء رقم 09 لسنة 2015 في شأن رسوم الخدمات التي تقدمها وزارة الاقتصاد المؤرخ في: 2015/03/04.

6- التقارير:

1- مصطفي كامل السيد وآخرون، **تقرير التنمية الشاملة في مصر**، مركز الدراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة، 1998.

2- الأونكتاد، **تقرير الاستثمار العالمي2000**، تشجيع الروابط.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1-Ouvrage :

1- Anne androuais et autres, **l'investissement extérieur direct**, presses universitaires de Grenoble, France, 1990.
2- Elias gannage, **théorie de l'investissement direct étranger**, economica, paris, 1985.
3- Mohamed El-Erian and Mahmoud El-Gamal, **Attracting Foreign Investment to Arab Countries: Getting the Basics Right**, economic research forum, working paper, n°718, Egypt, july 1997.
4- Peter H Linder, **économie internationale**, 8 éditions, economica, paris, 1989.

2-Rapport :

1- CNUCED, **rapport sur l'investissement dans le monde, les politiques d'IDE et le développement : perspectives nationales et internationales**, nations unies, New York et Genève, 2003.
2- Examen de la politique de l'investissement Algérie, unacted.

3-Site web :

1- https://arabic.doingbusiness.org/ar/data/exploreeconomies/algeria.
2- http://www.andi.dz/index.php/ar/les-energies-renouvelable.
3- http://www.andi.dz/index.php/ar/secteur-de-l-agriculture.
4- http://www.andi.dz/index.php/ar/secteur-de-l-industrie.
5- http://www.andi.dz/index.php/ar/secteur-de-sante.
6- http://www.andi.dz/index.php/ar/secteur-de-transport.
7- http://www.andi.dz/index.php/ar/secteur-du-tourisme.
8- http://www.andi.dz/index.php/ar/tic16042015.
9- https://dubaided.gov.ae/laws_and_regulations/ar, http://khaleej.online/15a7bk ,
10- https://mawdoo3.com.
11- https://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2018/09/02/472016.html.
12- http://www.andi.dz/index.php/ar/secteur-de-la-peche.

13- https://arabic.doingbusiness.org/ar/data/exploreeconomies/united-arab-emirates.
14- https://databank.albankaldawli.org.
15- https://www.heritage.org/index/explore?view=by-region-country-year&u=637382486584912112#.

الملخص

يحتل الاستثمار الأجنبي المباشر مكانة هامة إذ من أهم الموارد المالية، ولا نبالغ إذا قلنا بأنه أصبح المصدر الذي تقوم عليه اقتصاديات الدول النامية، ولهذا نجد بأنها تسعى جاهدة من أجل توفير البيئة الملائمة بهدف استقطاب أكبر عدد ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك من خلال ما توفره من عوامل قانونية محفزة ومشجعة للمستثمر الأجنبي، وما تقره قوانينها الوضعية من ضمانات وحوافز وامتيازات والتي بدورها تبعث على الثقة والطمأنينة لدى المستثمر الأجنبي، وتم التطرق في هذه الدراسة إلى ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر، النظريات المفسرة له، طبيعة الاقتصاديات النفطية وخصائصها، دراسة واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والإمارات العربية المتحدة من خلال ترتيب البلدين في بعض المؤشرات الدولية، تهدف هذه الدراسة إلى تقييم واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وتحديد الصعوبات والعوائق التي تميز مناخ الاستثمار في الجزائر مقارنة مع الإمارات العربية المتحدة، وخلصت إلى أن الحكومة الجزائرية عملت بدورها على بناء إستراتيجية تقوم على التنويع الاقتصادي من أجل تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال انتهاج جملة من الحلول المقترحة لتفعيل إستراتيجية تقوم على التنويع الاقتصادي وفق النموذج الاقتصادي الجديد، وأنه ليس هناك سياسة واضحة لمحاربة الفساد الإداري والاقتصادي من أجل تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

والجزائر على غرار الدول النامية، لم يتوقف سعيها في تحديث وتطوير قوانينها ومحاربة الفساد الإداري لمواكبة التطورات الاقتصادية على الصعيد العالمي، وتقديم الضمانات والحوافز على اختلافهما، إلا أن نصيبها من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لم يتزايد بشكل ملحوظ خارج قطاع المحروقات، بعكس الإمارات العربية المتحدة التي حققت نجاحا كبيرا بفضل التسهيلات والحوافز التي تمنحها مناطقها الحرة للمستثمر الأجنبي.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي، الاقتصاديات النفطية، المؤشرات الدولية، الفساد الإداري.

Summary:

Foreign direct investment occupies an important position as it is one of the most important financial resources, and we do not exaggerate if we say that it has become the source on which the economies of developing countries are based, and for this we find that it is striving to provide the appropriate environment with the aim of attracting the largest possible number of foreign direct investments, through what Availability of legal factors that motivate and encourage the foreign investor, and the guarantees, incentives and privileges approved by their statutory laws, which in turn give confidence and reassurance to the foreign investor. Foreign direct in Algeria and the United Arab Emirates by ranking the two countries in some international indicators, This study aims to assess the reality of foreign direct investment in Algeria and to identify the difficulties and obstacles that characterize the investment climate

in Algeria compared with the United Arab Emirates. It concluded that the Algerian government, in turn, worked on building a strategy based on economic diversification in order to activate foreign direct investment by adopting a whole Among the proposed solutions to activate a strategy based on economic diversification according to the new economic model, and that there is no clear policy to combat administrative and economic corruption in order to activate foreign direct investment in Algeria.

Algeria, like developing countries, has not stopped its endeavor to modernize and develop its laws and fight administrative corruption to keep pace with economic developments at the global level, and to provide guarantees and incentives of all kinds, but its share of foreign direct investment flows has not increased significantly outside the hydrocarbon sector, unlike the United Arab Emirates, which It achieved great success thanks to the facilities and incentives that its free zones grant to foreign investors.

Key words: foreign direct investment, theories explaining foreign investment, oil economies, international indicators, administrative corruption.